جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقات الإماراتية الروسية للفترة 2015م – 2022م

إعداد الطالب
فيصل محمود خليفة الدرعي

إشراف
الأستاذ الدكتور: صداح أحمد الحباشنة

رسالة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا إستكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2022م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتـة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب فيصل محمود خليفه محمد الدرعي

والموسومة بـ: العلاقات الإماراتية الروسية للفترة 2015-2022م

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

التخصص: العلاقات الدولية

في تاريخ 2022/11/14

من الساعة 10 إلى الساعة 12 قرار رقم

أعضاء اللجنـة:	التوقيـع	
أ.د صداح احمد محمد الحباشنه		مشرفا ومقررا
د. د.رضوان المجالي		عضوا
د. د. معتصم الخلايله		عضوا
د.حسن عبد الله ارشيد الدعجه		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د مخلد سليمان الطراونة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الإهـــــداء

إلى رمز الأخلاق والعطاء، والتي غمرتني بمحبتها وبحنانها
أمي الموقرة حفظها الله

إلى من علمني الكبرياء والوفاء والصدق والأمانة
أبي الغالي حفظه الله

إلى جميع من تلقيت منهم الدعم والنصيحة خلال مسيرتي العلمية

الباحث

فيصل محمود خليفة الدرعي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى عز وجل على فضله العظيم بإتمام هذا البحث العلمي

ثم:

إلى وطني الغالي بقيادته الرشيدة

كما أتقدم بجزيل

الشكر إلى مشرف الرسالة الأستاذ

الدكتور صداح الحباشنه على كل ماقدمه لي من توجيهات نيره

كان لها الأثر الأكبر في إخراج هذه

الدّراسة إلى حيّز الوجود

وكل الشكر والإمتنان إلى أساتذتي الكرام الذين نهلت من ينبوع علمهم ومعرفتهم طوال فترة دراستي، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة والاستاذ الدكتور رضوان المجالي، والأستاذ الدكتور حمود أبو سليم، والاستاذ الدكتور وليد العويمر، والدكتور معتصم الخلايلة، والأستاذ الدكتور حسن الدعجة

كما أشكر الاساتذه الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة لتفضلهم على مناقشة هذه الرسالة واثرائها

بالنصائح والتوجيهات التي تُسهم في اخراجها على أكمل وجه

والشكر موصول إلى جامعة مؤتة الموقرة رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين

الباحث

فيصل محمود خليفة الدرعي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الأشكال	هـ
قائمة الجداول	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدِّراسة وأهميتها	**1**
1.1 مقدمة الدِّراسة	1
2.1 مشكلة الدِّراسة	2
3.1 أهداف الدِّراسة	2
4.1 أسئلة الدِّراسة	3
5.1 أهمية الدِّراسة	3
6.1 حدود الدِّراسة	4
7.1 منهجية الدِّراسة	4
8.1 مصطلحات الدِّراسة	5
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**8**
1.2 الإطار النظري	8
2.2 الدراسات السابقة	14
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية والروسية	**21**
1.3 نشأة الإمارات	21
2.3 السياسة الخارجية الإماراتية	24
3.3 السياسة الخارجية الروسية	27
4.3 السياسة الخارجية الروسية نحو الخليج والوطن العربي	29

الفصل الرابع: محددات السياسة الخارجية الإماراتية والروسية **33**
1.4 محددات السياسة الخارجية الإماراتية 33
1.1.4 المحددات الداخلية 34
2.1.4 المحددات الخارجية 44
2.4 محددات السياسة الخارجية الروسية 49
1.2.4 المحددات الداخلية 49
2.2.4 المحددات الخارجية 55
3.4 مجالات التعاون الإماراتية الروسية للفترة 2015م–2022م 58
4.4 العلاقات الإماراتية الروسية 58
5.4 مجالات التعاون الإماراتية الروسية 60
1.5.4 المجال السياسي 60
2.5.4 المجال الاقتصادي 61
3.5.4 المجال العسكري 67
4.5.4 المجال الثقافي والسياحي 68
6.4 موقف الإمارات وروسيا من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة 70
1.6.4 الازمة الاوكرانية 70
2.6.4 موقف الإمارات من الازمة الاوكرانية 73
3.6.4 موقف روسيا من الازمة الاوكرانية 75
4.6.4 البرنامج النووي الإيراني 77
5.6.4 موقف الإمارات من البرنامج النووي الإيراني 78
6.6.4 موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني 80
الخاتمة والنتائج والتوصيات **82**
المراجع **85**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1	الموقع الجغرافي للإمارات	35
2	مضيق هرمز	36
3	الموقع الجغرافي لروسيا	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	حجم الاحتياطي النفطي لأكثر عشرة دول امتلاكا لمخزون النفط عالميا	41
2	حجم احتياطي الغاز لأكثر عشرة دول امتلاكا لمخزون الغاز عالميا	52

الملخص

العلاقات الإماراتية الروسية للفترة 2015 – 2022

فيصل محمود خليفة الدرعي

جامعة مؤتة 2022

هدفت هذه الدِّراسة إلى التعرف على العلاقات الإماراتية الروسية خلال الفترة (2015م–2022م)، وبيان طبيعة السياسة الخارجية وأبرز محدداتها الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات بين البلدين، وأهم مجالات التعاون بين الإمارات وروسيا، وموقفهما من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة كالازمة الاوكرانية واالبرنامج النووي الإيراني، من أجل تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الإماراتية الروسية بما يساعد على بيان أثر هذه العلاقات على الجانب الإماراتي ومدى الاستفادة الفعلية من هذه العلاقات.

تم استخدام منهج صنع القرار الذي يستند على تحليل العوامل المؤثرة والتي أفرزتها التحولات الإقليمية، ومدى قدرة صانعي القرار على التعاطي مع تلك المتغيرات، والكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الامارتية الروسية للفترة 2015م – 2022م، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لبيان السياسة الخارجية ومحدداتها وأهميتها في العلاقات الدولية، وأهمية التطورات الإقليمية والدولية وأثرها على مصالح الدول وأولوياتها الاستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى، بالإضافة إلى استخدام.

وقد توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها أن المحددات الداخلية والخارجية ذات تأثير في السياسة الخارجية للإمارات وروسيا، حيث أكدت الدِّراسة أن الإمارات وروسيا يرتبطا بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية متطورة تمثل مكانة كل من البلدين على الساحة الدولية. وقد أوصت الدِّراسة بضرورة أن تعمل الإمارات وروسيا على تطوير مجالات العلاقات والتعاون المختلفة بما يخدم مصالحهما.

الكلمات الدالة: العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، المحددات الخارجية، المحددات الداخلية، الإمارات، روسيا.

Abstract

The Emarati -Russian Relations for the period (2015-2022)

Faisal Al-Derai

Mutah University, 2022

The study aimed to identify the UAE-Russian relations during the period (2015-2022), explaining the nature of foreign policy and its most prominent internal and external determinants and its impact on relations between the two countries, the most important areas of cooperation between the UAE and Russia, and their position on current international issues and developments such as the Ukrainian crisis and the Iranian nuclear program, in order to shed light on the nature of Emirati-Russian relations, which helps to show the impact of these relations on the Emirati side and the extent of the actual benefit from these relations.

The decision-making approach was used, which is based on the analysis of the influencing factors produced by the regional transformations, and the extent to which decision-makers are able to deal with these variables, and to reveal the internal nature of the Emirati-Russian relations for the period 2015-2022 AD. The analytical descriptive approach was also used to explain foreign policy, its determinants, and its importance in relations International, the importance of regional and international developments and their impact on the interests of states and their strategic priorities, and the analysis of recurring phenomena in the policies of other countries, in addition to the use of.

The study reached a set of results and recommendations, the most prominent of which was that the internal and external determinants have an impact on the foreign policy of the UAE and Russia. The study recommended the need for the UAE and Russia to develop various fields of relations and cooperation to serve their interests.

Keywords: international relations, foreign policy, external determinants, internal determinants. the Emirates, Russia

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدِّراسة

لا شك أن الدول عموماً تسعى من أجل إيجاد شبكة من العلاقات المختلفة مع الدول المحيطة بها؛ لتحقيق دعم دولي أكبر لها، ومن ثم السعي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، وإيجاد دور أقوى في المنظومة الدولية على الصعد كافة ولا بد لأية دولة إذا أرادت أن تحقق هذه المكانة الدولية، أن تسعى إلى الدخول في معاهدات واتفاقيات مع الدول ذات المكانة والنفوذ.

ويُعد الجانب الاقتصادي، أهم تلك الدوافع التي أدت إلى تقوية الصلات بين الإمارات وغيرها من دول العالم، ولا شك أن قضية النفط كانت ولا زالت تلعب دوراً هاماً ورئيساً في هذا الجانب، إذ إن الإمارات تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط، لذا فإن المصلحة النفطية للإمارات تقتضي أن توثق صلاتها بدول العالم.

ومن ناحية أخرى فإن الدافع السياسي لم يكن بعيداً عن الدافع الاقتصادي، فالمتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تحتم على بعض الدول أن تجد لنفسها شبكة تحالفات مع الدول الأخرى، كي تتمكن من الاستفادة من هذه العلاقات، وكذلك الحاجة للدعم السياسي لبعض القضايا المهمة (العلي،2017، ص28).

وتمثل الإمارات أنموذج متميز لجميع دول العالم في العلاقات الدبلوماسية والانسانية، وترسيخ دعائم السلام والاستقرار، وتحظى بعلاقات خارجية ناجحة مع دول العالم، وهذا ما جعل أكثر من 157 دولة حول العالم تفتح أبوابها أمام مواطني الإمارات ليدخلوها بدون تأشيرة مسبقة، مما يعكس الصورة الحضارية للإمارات في نظر الدول والشعوب الأخرى (الشحي،2019، ص22).

وترتبط الإمارات وروسيا بعلاقات تاريخية منذ التأسيس وإعلان الوحدة الإماراتية، واتسمت هذه العلاقات بارتفاع في هامش التعاون باعتبار الدولتين ابرز القوى العالمية سياسيا واقتصاديا، وكذلك التوافق حول العديد من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة، وبما يتوافق مع مصالحهما.

وشهدت العلاقات الإماراتية الروسية تطور ملموس في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي وغيرها من المجالات، فعلى المستوى الاقتصادي ساهمت الاستثمارات الإماراتية في روسيا بشكل كبير في توثيق العلاقات بين البلدين، وخاصة في تحسين ميزان المدفوعات وانخفاض جزء من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة، والثورة الصناعية، والذكاء الاصطناعي ومختلف القطاعات الصناعية الجديدة إلى جانب القطاعات الحيوية(البيان،2021، ص1).

2.1 مشكلة الدِّراسة

تكمن مشكلة الدِّراسة في البحث بطبيعة العلاقات الإماراتية الروسية للفترة 2015م – 2022م لظهور جملة من التحولات والتغيرات في النظام الدولي والنظام الاقليمي حيث شكلت محددا مؤثرا في سلوكيات وتفاعلات الدول وبشكل خاص في العلاقات الاماراتية الروسية، وهذا ما يؤكد إن العلاقات الدولية قائمة على أساس تحقيق المصالح، وفرض مفاهيم القوة باعتبار الدولتين من القوى المنافسة على المستوى العالمي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، روسيا عالميا والامارات اقليميا.

3.1 أهداف الدِّراسة

تسعى الدِّراسة إلى التعرف إلى طبيعة العلاقات بين الإمارات وروسيا للفترة 2015م – 2022م، ويتفرع من هذا الهدف أهداف أخرى فرعية تتضح فيما يلي:

1- التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجية للإمارات وروسيا.
2- الكشف عن محددات السياسة الخارجية للإمارات وروسيا.
3- التعرف إلى مجالات التعاون بين الإمارات وروسيا للفترة 2015م – 2022م.
4- بيان موقف الإمارات وروسيا من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة.

4.1 أسئلة الدِّراسة

تتمحور الدِّراسة حول الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما هي طبيعة العلاقات بين الإمارات وروسيا للفترة 2015م – 2022م؟ ويتفرع من السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي طبيعة السياسة الخارجية للإمارات وروسيا؟

2- ما هي محددات السياسة الخارجية للإمارات وروسيا؟

3- ما هي مجالات التعاون بين الإمارات وروسيا للفترة 2015م – 2022م ؟

4- ما موقف الإمارات وروسيا من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة؟

5.1 أهمية الدِّراسة

تتمثل أهمية الدِّراسة بالأهمية العلمية والأهمية العملية كالآتي:

الأهمية العلمية/ النظرية: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدِّراسة في الآتي:

- تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الإماراتية الروسية للفترة 2015م – 2022م بما يساعد على بيان أثر هذه العلاقات على الجانب الإماراتي ومدى الاستفادة الفعلية من هذه العلاقات.
- توضيح السياسة الخارجية للإمارات وروسيا، وبيان طبيعة محدداتها، وأثرها على العلاقات بين البلدين.
- طلبة الدراسات العليا والمهتمين في مجال العلاقات الدولية بتقديم دراسة علمية محكمة تخدم البحث العلمي.
- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لتناول متغيرات جديدة للبحث في العلاقات بين الإمارات وروسيا كدراسات استشراف للمستقبل.

الأهمية العملية/ التطبيقية: من المؤمل أن تسهم هذه الدِّراسة باستفادة الفئات الآتية منها:

- صناع القرار في الإمارات للتعرف على مدى امكانية تطوير العلاقات مع روسيا لمكانتها الدولية.

- الهيئات العربية والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي للتعرف على وسائل الاستفادة من امكانات روسيا بما يخدم مصالح هذه الهيئات.

6.1 حدود الدِّراسة

تقتصر هذه الدِّراسة على الحدود الآتية:

الحدود الزمانية : بدأت الدراسة منذ تولي المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان الحكم في الإمارات في عام 2015 وانتهت في عام 2022 وذلك بسبب أن هذه الفترة شهدت عديد من التحولات الدولية والاقليمية المؤثرة في العلاقات بين الإمارات وروسيا.

الحدود المكانية : الإمارات وروسيا.

الحدود الموضوعية : العلاقات الدولية.

7.1 منهجية الدِّراسة

للتحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن أسئلتها، تعتمد هذه الدِّراسة على المناهج الآتية:

- **منهج صنع القرار**: يستند هذا المنهج على تحليل العوامل المؤثرة التي تحيط بصانعي القرار خاصة في السياسة الخارجية، حيث تُعد عملية صنع القرار عملية تفاعلية بين الأطراف المشاركة فيه سواء مؤسسات رسمية أو غير رسمية لإقرار السياسة العامة؛ لذلك فإنه لا بد من توضيح المراحل التي يمر بها صنع القرار والعوامل التي تؤثر فيه، ومعرفة الدوافع والأسباب التي ساهمت في بناء هذه العلاقات ومعرفة انعكاس هذه التطورات على العلاقات الامارتية الروسية.

ويركز هذا المنهج على تدقيق وفحص العوامل المحيطة بالظواهر محل الدِّراسة، ويفيد في دراسة تطور العلاقات الامارتية الروسية للفترة 2015م – 2022م في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، ومواقف كلا الدولتين من والقضايا العربية والدولية وانعكاس هذه التطورات على طبيعة العلاقات بين الإمارات وروسيا.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدِّراسة لقراءة وتحديد الأحداث والمتغيرات السياسية، وصياغة المفاهيم والتصورات الخاضعة للدّراسة كظاهرة اجتماعية، وكيف يمكن وصفها وتشخيصها كنقطة انطلاق في تجاه تحديد المتغيرات، واختيار المؤشرات والتعريف الإجرائي للمفاهيم التي تعتمد عليها الدِّراسة (بكري،2021، ص2).

8.1 مصطلحات الدِّراسة

العلاقات الدولية: هي علم يستند على أسس الملاحظة والتحليل والتنظير للعلاقات بين الدول والفواعل غير الحكومية والأفراد من أجل التفسير والتنبؤ لمستقبل تلك العلاقات، وتعتمد العلاقات على طبيعة التفاعلات والعوامل المتغيرة والمؤثرة في هذا التفاعل، فهي علاقات تشمل على كل الاتصالات بين الدول والأفكار عبر الحدود القومية، وكل التدفقات سواء كانت ثقافية أو اقتصادية، أو أفكار أيديولوجية، أو تجمعات سكانية، أو اتحادات رياضية، أو تنقلات سياحية، وقد برز مفهوم العلاقات الدولية عام 1648م في اطار معاهدة وستفاليا التي نظمت العلاقات بين الدول والمنظمات(حقي، 2017، ص 32).

التعريف الإجرائي: شكل وأنماط التفاعلات الإقليمية أو الدولية سواء كانت صراعية أو تعاونية والتي تحدث بين الفواعل الدولية على اختلاف مستويات التفاعل اقليميا، وسياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وسواء تفاعلات ثنائية أو متعددة الأطراف.

السياسة الخارجية: جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتنية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية (ربيع،1998، ص 7)

السياسة الخارجية في الاصطلاح: هي "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة" (ميول، 1989، ص 14).

السياسة الخارجية إجرائياً: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للسياسة الخارجية:

1-كافة الأدوات والوسائل الدبلوماسية التي تستخدمها الدول في بناء علاقاتهامع المحيط الإقليمي والدولي.

2-السلوك الذي تتبعه الدولة في علاقاتها الخارجية مع باقي دول العالم.

3-كافة الأدوار التي تلعبها الدولة مع دول العالم بما يحقق مصالحها الاقتصادية والاستثمارية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية وخلاف ذلك من مشاركات للدولة مع دول العالم.

4-دور الدولة في خلق التقارب والتعاون وإنشاء جسور السلم والأمن بما تملكه الدولة من علاقات وقوة إصلاحية وأمنية كالقوة الناعمة، خصوصاً في الدول الناشئة كالإمارات العربية المتحدة.

الإمارات: دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية، وفي جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، ولها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان، قبل 1971م كانت الإمارات معروفة باسم الإمارات المتصالحة أو ساحل عُمان، كما تم استخدام اسم ساحل القراصنة في إشارة إلى الإمارات في المنطقة من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين، ويتكون النظام السياسي في الإمارات استنادا إلى دستور عام 1971م من عدة هيئات مرتبطة بشكل معقد الإدارة، والإسلام هو الدين الرسمي واللغة العربية هي اللغة الرسمية (العابد،2004، ص2).

روسيا : تعرف باسم الاتحاد الروسي أو روسيا الاتحادية، هي دولة تقع في شمال أوراسيا، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي، تشترك بالحدود مع كل من النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية. وحدود بحرية مع اليابان في بحر أوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ، وتعد أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها (17،075،400) كيلومتر مربع،

ويبلغ عدد سكانها أكثر من (143) مليون نسمة، وتغطي تسع مناطق زمنية وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة (أبو حسن،2021، ص2).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يتناول الاطار النظري العلاقات الدولية ومفهومها، وأبرز النظريات المستخدمة في تفسير طبيعة العلاقات الدولية عامة والعلاقات الاماراتية الروسية خاصة، وكيفية توظيفها في هذه الدّراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة.

مفهوم العلاقات الدولية :

تعرف العلاقات الدولية بأنها: كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشتمل على الأنشطة التقليدية (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب وغيرها) وتشمل أيضا تدفقات في طبيعة أخرى (اقتصادية، سكانية ، رياضية ، وغيرها) (غريفتش واوكالاهان،2008، ص 35).

كما تعرف بأنها: العلاقة بين مجموعات سياسية ذات سلطة مع التشديد على مكانة الدولة القومية، وهي كذلك دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات(جوف،1992، ص62).

وتعرف العلاقات الدولية بأنها: مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول، وما بين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحركات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية، أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب (النعيمي،2009، ص 71).

وعرفت بأنها: العلاقات والأفعال وردود الأفعال بين الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، عبر الحدود القومية التي تستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب؛ لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالرفاهية العامة، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً في أمن العالم واستقراره، بما يجنب الشعوب الحروب والدمار، ويتيح للناس مواصلة جهودهم في التنمية(عباس، 1996، ص 81).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فإن مراجعة هذه التعريفات يوضح لنا أن العلاقات الدولية هي (الدوري،1992، ص 48):

1. ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

2. لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشتمل على العلاقات الغير الرسمية.

3. يقصد بالعلاقات الدولية العلاقات بين الدول، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية.

4. العلاقات السياسية الدولية هي تلك العلاقات التي لها تأثيرات سياسية .

النظريات ذات العلاقة:

تعد النظريات في العلاقات الدولية وأصولها الفكرية ذات أهمية كبيرة سواء على صعيد الفكر السياسي المعاصر، أو على صعيد العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية، وذلك لما تمثله هذه النظريات من مرجعيات فكرية على الصعيد الخارجي حول مفهوم تلك العلاقات تاريخيا، ومحاولة فهم وتفسير طبيعة هذه العلاقات. وفيما يأتي أهم النظريات التي اعتمد عليها في تحقيق اهداف هذه الدّراسة:

النظرية الواقعية:

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل وكانتقاد للنظرية المثالية التي قدمت نظرة مثالية أخلاقية تفاؤلية للعالم، لتركيزها على ما يجب أن يكون، فضلا عن فشلها في الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولهذا جاءت النظرية الواقعية لدراسة العالم انطلاقا مما هو كائن، مقدمة بذلك تفسيرا واقعيا له، وترجع النظرية الواقعية أو الواقعية السياسية في دراسة العلاقات الدولية في جذورها الفكرية والفلسفية إلى طروحات فلسفية لمجموعة من المفكرين والفلاسفة الاوروبيين الأوائل من أمثال المفكر الاغريقي" ثيوسيديدس"، والمفكر الايطالي"ميكيافيلي"، والمفكر الانجليزي" توماس هوبز "(Donnelly،2000،18).

تقوم النظرية الواقعية على مجموعة من المبادئ في البناء النظري والتي حددها " ميلر ولين" بالآتيك (الجرباوي وحبش،2019، ص35):

1.اعتبار الدول الركائز الرئيسية للنظام الدولي والفواعل الأساسية في السياسة الدولية.

2. الفوضى هي السمة الطاغية على الحياة في السياسة الدولية.

3. تسعى الدول دائما لتعظيم قوتها وضمان أمنها.

4. إن الدول في سعيها لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، تتصرف دائما وفقا لحسابات عقلانية.

5. إن الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها.

6. إن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الاساسي لأنماط السياسة الخارجية لهذه الدول والسياسة الدولية في النظام الدولي.

وأسس "مورغانثو" لاطار مفاهيمي يقوم عليه الفكر الواقعي، ومن أهم هذه المفاهيم، ما يلي:

أ. مفهوم القوة: تعد القوة في العلاقات الدولية من المفاهيم التي فرضت نفسها بتحليل الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة تفاقم الصراع الدولي تجاه بعض القوى الكبرى، مما خلق مراكز قوى تستطيع بثقلها وتأثيرها أن تصنع واقعا دوليا يتوافق مع مصالحها، وقد برز مفهوم القوة كأحد مرتكزات هذه العلاقات، لذلك يحدد مفهوم القوة بكل أدواته كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، وقد قدم "هانس مورجانثو" وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملا لمفهوم القوة، ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة، وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم. كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين(مقلد،2006، ص37).

ب.مفهوم المصلحة الوطنية: تكمن المصلحة الوطنية في الحفاظ على القوة التي تضمن استقرار واستمرار الدولة، والسعي إلى تعظيم القوة، وهذا ما يشير إلى وجود ترابط بين مفهومي القوة والمصلحة الوطنية أو المصلحة القومية ولا تقتصر المصلحة الوطنية

على المصلحة السياسية فقط، فهنالك المصلحة العسكرية والاقتصادية والثقافية، وقد كان المفكر الإيطالي السياسي جيوفاني بوتيرو أول من استخدم ونشر هذا التعبير، وتعتبر السياسة الخارجية بكل أهدافها ومساعيها تدور حول تحقيق المصلحة الوطنية للدولة بجميع أشكالها (حداد،2008، ص89).

تشمل العلاقات الدولية مجموعة من المصالح، تقع وراء القوة، حيث يرى "هانس مورجانثو" أن المصلحة قد تركزت في السياسة الدولية، ذلك أن كل حكومة تهتم بالصراع، وعليها أن تعدل أفعالها طبقاً لمتطلبات القوة، وبالنسبة للسياسة الدولية فإن كل دولة تتطلع نحو القوة، وتسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم، أو تغييره، وتؤدي بالنتيجة إلى قيام ما يُطلق عليه "توازن القوى"، وإلى السياسات التي تهدف إلى المحافظة على هذا التوازن (حتي، 1985، ص 34).

توظيف النظرية في الدِّراسة

تم استخدام النظرية الواقعية التي تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وعليه فأن العلاقات بين الإمارات وروسيا وان كانت ترتكز على الصداقة والتعاون من الظاهر والإطار الشكلي ألا ان المصالح هي أساس هذه العلاقات، والمصالح تحققها القوة، والقوة هي أساس قدرة الدولة في التفاعل مع غيرها، سواء كانت القوة أمنية أو سياسية أو اقتصادية، ويتضح فى هذه الدّراسة أن العلاقات الاماراتية الروسية يحكمها الجانب الاقتصادي، فى زيادة حجم التبادلات التجارية بين الإمارات وروسيا، والعمل على تنميتها وذلك لخدمة المصالح الاقتصادية، وهذا يتضح بشكل واقعى بلغة الأرقام الاقتصادية، ومدى الزيادة والنمو الاقتصادي بين الإمارات وروسيا، كما تؤكد النظرة الواقعية على تبني الجانب الاماراتي والروسي مقاربات سياسية وأمنية، واستراتيجية، حول القضايا والمشكلات الأمنية التي تتعلق بالطرفين، بالإضافة لإبرام العديد من الاتفاقيات.

نظرية اتخاذ القرار

اعتمدت هذه الدِّراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كجزء أساسي بل رئيسي لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل

الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي (العلي، 2017، ص19).

وتستمد النظرية أهميتها هذه من أنها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئا لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسؤولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى طروحات جديدة أو فرضيات بناء على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني (مقلد، 2006، ص48).

وتعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (العقابي، 1996، ص81).

أهم عناصر النظرية:

تقوم نظرية اتخاذ القرارات على العناصر الآتية (مقلد،2006،ص52):

1. إن اتخاذ القرارات تشكل عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، من خلال ما يتم في عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

2. يذهب تقييم صانعي القرارات لكافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أو البيئة الخارجية، أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

3. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

4. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

5. البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار في ضوء الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى إنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيث يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، أي أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين أخرين منافسين للدولة وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية(منذر،2002، ص64).

توظيف النظرية في الدِّراسة:

يمكن توظيف نظرية اتخاذ القرارات لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من الإمارات وروسيا، والى

طبيعة العلاقات الثنائية بينهما خلال الحقبة 2015–2022م، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، وما أثر ذلك على علاقتيهما وعلى سياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية. كما إن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر العملية السياسية في العلاقات الإماراتية الروسية، وفهم اكثر لمخرجاتها والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف على قدراتها وامكانياتها، والمحددات الفاعلة في التحكم بسياسة وعلاقات الدولة.

2.2 الدراسات السابقة

تضمنت الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدِّراسة والتي تم الرجوع اليها إلى دراسات تناولت العلاقات الخارجية للإمارات، وأيضا دراسات تناولت العلاقات الخارجية لروسيا، ودراسات تناولت العلاقات الروسية العربية في حقب زمنية مختلفة، والتي تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى اجنبية من الأحدث إلى الأقدم.

أولا: الدراسات التي تتعلق بالسياسة الخارجية الإماراتية

دراسة لوتاه (2019) **بعنوان "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي"** والتي هدفت إلى بيان السياسة الخارجية لدولة الإمارات، باعتبارها نموذجاً ناجحاً لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، وهدفت إلى تحليل تلك السياسة للوقوف على عوامل قوتها ونجاحها من خلال محاورها الخمسة: المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدّراسة والذي تطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة والتي كان من المهم توضيحها خاصة بالنسبة للقارئ غير المتخصص. المحور الثاني: محددات وموجهات السياسة الخارجية، وتناول أهم المحددات التي تحكم السياسة الخارجية للدول بصفة عامة، ولدولة الإمارات باعتبارها محل الدِّراسة (المحدد الجغرافي–المقدرات القومية–طبيعة النظام السياسي–التكوين الاجتماعي والسياسي)، كما أوضح المحور موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات والتي تمثلت في(الموجه المصلحي–الموجه القومي–الموجه الإسلامي–الموجه الخليجي) وكيف تأثرت السياسة الإماراتية بهذه المحددات والموجهات.

دراسة (Salisbury، Risk diversification and foreign policy): (2020 the United Arab Emirates) بعنوان " تنويع المخاطر والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة" والتي هدفت إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإماراتية كإحدى السياسات الخارجية المؤثرة في الشرق الأوسط، كما هدفت الدِّراسة إلى بيان تنوع المخاطر في السياسة الخارجية الإماراتية، وقد خلصت الدِّراسة إلى أن السياسة الخارجية الإماراتية تُعد من أبرز السياسات الخارجية في الشرق الأوسط لما تملكه من قوة سياسية وعسكرية واقتصادية في المنطقة، وهي سياسة ذات تأثير واسع النطاق في المحيط الإقليمي وعلى المستوى العالمي، وقد أثبتت السياسة الخارجية الإماراتية أنها قادرة على حماية أمنها القومي ومصالحها المشتركة في المنطقة، وأن تنوع المخاطر في السياسة الخارجية الإماراتية، يتمثل في التهديدات الإقليمية أبرزها التهديد الإيراني وحلم التوسع على حساب الخليج العربي، ناهيك عن حدة المنافسة الدولية في تولي دولة الإمارات مكانة متقدمة في سلم ترتيب القوة السياسية العالمية، وأيضاً فإن دولة الإمارات من الدول الصاعدة ذات القوى المختلفة في تمتين سياستها الخارجية وتصاعدها بشكل سريع يمكن الدولة من التقدم وامتلاك مفاتيح القوى والتأثير في سياسات عالمية مختلفة في المستقبل القريب.

دراسة الشحي (2019) بعنوان "**أثر المتغيرات الاقليمية على السلوك الخارجي لدولة الإمارات العربية(2010-2019)**" والتي هدفت للإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية على السلوك الخارجي للإمارات 2010م-2019م. وقد أظهرت النتائج أن لدى صناع السياسة الخارجية في الإمارات قدرة واضحة على توظيف المقدرات الاقتصادية للدولة لتعزيز مكانتها وأدوارها الاقليمية والدولية مقدمة مصالح الدولة العليا على كثير من الاولويات والاعتبارات.

دراسة سعيد(2016) بعنوان "**العلاقات العربية الروسية – جذور وافاق-**" ، والتي هدفت إلى بيان مسوغات قيام العلاقات العربية-الروسية، ومراحل تطور العلاقات العربية –الروسية، وأظهرت أن مسوغات قيام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية بين طرفين إقليمين يحتاج لوجود مسوغات تستند إليها تلك العلاقات، وفي مجال العلاقات العربية-الروسية نجد المسوغات الاتية: الجوار الجغرافي، موقع الوطن

العربي، وجود توتر إقليمي دائم، قيام الكيان الصهيوني في منطقتنا العربية، بروز ظاهرة الإرهاب العالمي. واختتمت الدِّراسة باستعراض عدد من الخيارات الممكنة أمام السياسة الروسية في المستقبل في المنطقة العربية كالمساهمة في حل مشكلات المنطقة العربية منها: مشكلة العدوان الصهيوني علي الأراضي العربية وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومشكلة الإرهاب الذي يهدد الوجود الحضاري والإنساني، وأخيراً عدم السماح بتطور وتأزم المشكلات التي ارتبطت بالإرهاب، والتي تمت علي أساس التنوع الاثني والطائفي والمذهبي، لأن في ذلك حماية لروسيا ولمعظم دول المنطقة.

دراسة (Sherwood،2016))

(The GCC C States' foreign and security policies after the spring: Small States and Risk Diversification Strategies: (A Decade of UAE Foreign Policy)

بعنوان: السياسات الخارجية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع: الدول الصغيرة واستراتيجيات تنويع المخاطر:(عقد من السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة): والتي هدفت إلى بيان السياسة الخارجية للإمارات من منظور علائقي حول القوة لتقييم استراتيجيات تنويع المخاطر في الإمارات العربية المتحدة في سياق نظرية الدولة الصغيرة بالإشارة لدولة الإمارات ولتحقيق ذلك، فقد استند الباحث للمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النوعي، كما انتهت الدِّراسة بجملة من النتائج كان من أهمها أن الإمارات تجسد سمات الدولة الصغيرة الكلاسيكية التي توجه العديد من قراراتها المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية، ومن المفارقات أنها تتحدى الافتراضات الجوهرية للأدوار التي تلعبها الدول الصغيرة وكيف يتم فهمها استراتيجيا في كثير من الأحيان في الساحة الدولية، وخلال (42) عاما، تحولت الإمارات العربية المتحدة إلى دولة غنية وحديثة ذات اقتصاد متنوع بشكل متزايد، والذي يوفر في بعض الأحيان قدرة كافية للقيادة الإماراتية لمتابعة سياستها الخارجية المميزة والمستقلة، وأوصت الدِّراسة بضرورة دراسة الفرص التي تعزيز دور السياسة الخارجية الإماراتية على المستوى العسكري والأمني، ودراسة التهديدات التي من

الممكن أن تؤثر سلباً على الأمن الوطني الإماراتي من خلال تعزيز قدراتها الأمنية وبناء جسور التعاون عبر سياستها الخارجية مع المحيط الدولي.

ثانيا: الدراسات التي تتعلق بالسياسة الخارجية الروسية

دراسة هلال (2021) بعنوان" **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية**" وهدفت إلى البحث في مكانة وآليات السياسة الروسية الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص، كما تناولت الدِّراسة ملامح تغيير السياسة الروسية تجاه قضايا ومشكلات المنطقة العربية، وذلك من خلال تحليل أهداف السياسة الروسية الجديدة في المنطقة؛ والأدوات التي اعتمدتها روسيا للوصول إلى أهدافها؛ وكذلك تقييم فاعلية كل أداة من هذه الأدوات وبيان أوجه القصور والخلل فيها، وأهداف السياسة الروسية الجديدة في الشرق الأوسط والمنطقة العربية خلال الفترة بين عامي 2012م و2020م، وكشفت النتائج أن السياسة الروسية الجديدة تمكنت من خلال الأستخدام والتوظيف الجيد لأدواتها في تحقيق بعض المنجزات التي من أهمها: نجاح أدواتها لاسيما تلك المتعلقة بجذب وتوطين الاستثمارات المشتركة في قطاعي الطاقة وصناعة الأسلحة؛ واستعادة الصورة الإيجابية لروسيا لدى الشباب العربي؛ بما يعزز من مكانتها كأكبر حليف دولي في المنطقة في الوقت الحاضر والمستقبل.

دراسة الشيخ (2021) بعنوان "**مستقبل العلاقات الخليجية – الروسية: تجاوز التحديات قطار التعاون الخليجي – الروسي**" وهدفت الدِّراسة إلى استكشاف مستقبل العلاقات الخليجية الروسية وتجاوز التحديات. وأظهرت النتائج التحديات التي تواجه دفع الشراكة الخليجية الروسية إلى المستويات المأمولة، التحدي الأول: هو حالة الاستقطاب الدولي وتداعياته الإقليمية، والثاني: هو اختلاف أولويات كل طرف من الشراكة بينهما، وماذا يريد كل طرف من الأخر، فالطرف الخليجي يضع على قمة أولوياته التخفيف من الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، كما دفعت التطورات في المنطقة إلى وضع روسيا وإيران في خندق واحد في سوريا، أما الثالث: فتمثل في أن عصب الشراكة الخليجية الروسية والمتمثل في التحالف النفطي بين موسكو والرياض الذي يعتبر حجر زاوية للأمن والمصلحة الوطنية للبلدين. وختمت الدِّراسة بأن قطار التعاون الاستراتيجي بين الخليج وموسكو أنطلق بالفعل وأياً ما كانت سرعته

فإنه سيظل يتقدم بثبات، فالإدارة المتبادلة للطرفين والمصالح المشتركة تمثل قاعدة صلبة لآفاق أرحب من التعاون الاستراتيجي بين الخليج وروسيا.

دراسة شنشول (2019) بعنوان" **الابعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الروسية – الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)**"، التي تناولت تاريخ العلاقات الروسية – الخليجية التي مثل التاريخ فيها أكبر عقبة أمام تطبيع العلاقة بينهما، فمثل توجس روسيا من أي إمكانية للتقارب بين دول الخليج وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الإسلامية عقدة في علاقتها بدول الخليج، ومن الجانب الخليجي مثل التحالف الأميركي – الخليجي أهم العقبات، ومن الجانب السياسي تعد دول مجلس التعاون الخليجي أهم بوابة لروسيا إلى العالمين العربي والإسلامي، ويمكن لدول الخليج استغلال النفوذ الروسي لموازنة علاقاتها بالقوى الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو القوى الإقليمية كإيران والهند، أما الجانب الاقتصادي فروسيا اليوم مستهدفة ومهددة من جانب التمدد الغربي، سواء التمدد الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي أو التمدد العسكري من خلال حلف الناتو، وهي بحاجة إلى دول الخليج بقدر حاجة دول الخليج إليها، إن التعاون الروسي – الخليجي في قطاع النفط يتجاوز الحيز الاقتصادي، وستكون له فوائد إستراتيجية، فضلا عن قطاع الصناعات الدفاعية الذي يمثل نقطة التقاء أخرى مهمة.

دراسة سلامة (2016) بعنوان "**مستقبل العلاقات العربية الروسية**". والتي هدفت إلى قراءة مستقبل العلاقات العربية الروسية، وأوضحت أن تنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط يثير أسئلة عن مستقبل علاقات موسكو مع الدول العربية، وفي مقدمتها السؤال عن مدى إمكانات حدوث تقارب في ظل شبكة العلاقات الأمريكية مع دول عربية عدة لا تزال مؤثرة وفاعلة، ويمكن أن تمثل عائقاً أمام أي تقدم في العلاقات مع موسكو، كما بينت الدِّراسة أن علاقات العرب الروس تتنوع تاريخياً، وبعض الدول العربية يصنف تقليدياً ضمن المعسكر المعادي أيديولوجياً لروسيا، بينما هناك شركاء ظلت علاقاتهم بروسيا مستمرة، وهناك حالات لدول عربية كانت شريكاً للولايات المتحدة، والآن تتجه إلى تجديد العلاقة بروسيا، وهؤلاء جميعاً برغم اتفاقهم الحالي على أهمية دور روسيا، وصعوبة تجاهله لديهم أهداف ومصالح متباينة، واختتمت

الدِّراسة بالتأكيد على أن من المهم لدول الخليج العمل على إعادة التأهيل الاجتماعي الداخلي، وتصحيح النظرة والمفاهيم بشأن روسيا، وإعادة قراءة سياستها، في ضوء المصالح الجديدة مع الخليج، وإعادة اكتشاف دورها، ومساعدتها على إعادة هندسة هذا الدور لكي يكون متوازناً مع متطلبات المنطقة.

دراسة الجبور(2018) بعنوان "**الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط في عهد بوتن(2012-2018) (سوريا دراسة حالة)**"، والتي هدفت إلى تحليل الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط التي انتهجها بوتين والوقوف على طبيعة هذه الاستراتيجية، وطبيعة الدوافع والمرتكزات التي يستند عليها، وتكمن أهمية هذه الدِّراسة بأنها تحلل سياسة دولة عظمى لها تأثيرها على الساحة الدولية، وقد خلصت الدِّراسة إلى جملة استنتاجات من أهمها: تمكنت روسيا من بدء تفاهمات مع القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط سواء تلك التي تعادي الولايات المتحدة مثل إيران وتركيا التي تنتمي لحلف شمال الاطلس، أو تلك التي تدور في فلك السياسات الامريكية مثل السعودية. كما قامت الاستراتيجية الروسية على التوجه الواقعي في وضع أهدافها القومية والغت الايدولوجية السابقة التي كانت الاصل في صوغ سياستها.

ما يميز هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة

قد شكلت الدِّراسة إطاراً مهماً اعتمدت عليه في تناول الجوانب المختلفة في دراسة العلاقات الإماراتية الروسية (2015م-2022م)، وقد تناولت الدِّراسة السياسة الخارجية الإماراتية والروسية وأهم محدداتها الداخلية والخارجية، وكذلك أبرز مجالات التعاون بين البلدين على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي، ومواقف السياسة الخارجية للدولتين نحو القضايا الدولية المستجدة الراهنة كالازمة الاوكرانية والبرنامج النووي الإيراني.

أما بالنسبة للدّراسات السابقة فقد تناولت جوانب محدده في مسائل ترتبط في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للإمارات وروسيا، ولم تعالج بعض القضايا التي احدثتها التغيرات والتحولات الاقليمية، وما شكلته على العلاقات الإماراتية الروسية خلال الحقبة (2015- 2022).

اقتصرت هذه الدِّراسة على ما يلي:

- الفترة الزمنية للدّراسة (2015م-2022م).
- التركيز على مجالات التعاون بين الإمارات وروسيا، بحيث لم تغفل أي من المجالات.
- شمولها أوجه التوافق والاختلاف في مواقف الإمارات وروسيا حول القضايا والمستجدات الدولية الراهنة.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإماراتية والروسية

1.3 نشأة الإمارات

تعد دولة الإمارات العربية من دول الخليج العربي واحد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، وترتبط بروابط مشتركة مع دول الخليج في العادات والتقاليد، بالإضافة الى كون جميعها قبائل بدوية تشكل الزعامات والقادة والذين انتقلوا من الحكم التقليدي كقادة قبائل الى الحكم السياسي كقادة دول، ويحكمها نظام سياسي متفرع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي الإمارات العربية تظهر مظاهر الممارسات الديمقراطية بوجود مجلس الشورى، وتعد الإمارات اليوم أحد اكبر الدول المتميزة في عالم الاستثمار والتسويق على مستوى اقتصاديات العالم (الشامسي،2020، ص7).

وفكرة إنشاء إتحاد الإمارات من التجارب الرائدة في الوطن العربي بعد أن عانت دول الوطن العربي حالة من الإنقسام والتشرذم نتيجة الإستعمار العسكري والاقتصادي والفكري، رغم ذلك الإ أن نواة الوحدة لا زالت عالقة في ذهون بعض القيادات العربية، من أجل أن تكون فكرة ومحاولة رائدة في مستقبل عربي يسعى لفكرة الوحدة ولم الشمل العربي (غويبة،2001).

وبناء على الإتحاد الذي شكل إطار الإمارات والذي يتكون من سبع إمارات، وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين والفجيرة، وهي عباره عن واحات من الإمارات ذات المناظر الطبيعية مع الكثبان الرملية الحمراء، والواحة المليئة بأشجار النخيل من العين، ومن جبال الحجار إلى المساحات الأكثر خصوبة من السهول الساحلية.

وبرزت الإمارات ككيان سياسي مستقل في الثاني من ديسمبر عام1971م تتمتع بالشخصية الدولية والسيادة الخارجية، وبدأت تمارس نشاطاتها في العلاقات الخارجية وتساهم في القضايا العربية المصيرية، بمقتضى الدستور الذي أكد أن الإتحاد جزء

من الوطن العربي تربطه روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك (دستور الإمارات العربية المتحدة المادة 6).

وفي 18 يونيو سنة 1971 م اجتمع حكام الإمارات السبع لإجراء مباحثات تستهدف إيجاد شكل متين للتعاون فيما بينهم، تحقيقاً لمعنى التكامل وبحثاً عن الأمن والاستقرار في هذا الجزء من العالم. وتوصل حكام الإمارات إلى القرار التاريخي بالتوقيع على وثيقة قيام دولة اتحادية باسم (الإمارات)، لتكون نواة لإتحاد شامل يضم بقية أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها من الانضمام إلى الاتحاد في ذلك الوقت، كرأس الخيمة التي لم تعلن انضمامها في ذلك اليوم إلى الاتحاد بسبب إحتجاجها على إحتلال إيران للجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى، ولذلك بدأ مشروع الاتحاد بست إمارات هي أبوظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان وأم القيوين. وصدر دستور مؤقت لتنظم شؤون الدولة. وفي 2 ديسمبر سنة 1971م، عقد حكام الإمارات الست اجتماعاً وأعلنوا سريان مفعول الدستور المؤقت وقيام الإمارات، التي انضمت إليها إمارة رأس الخيمة في 10 فبراير 1972، ليكتمل عقد اتحاد الدولة الفتية (حسن، 2013، ص65).

وعندما خرجت بريطانيا من الخليج عام 1971م، تركت خلفها مشاكل حدودية بين دول الخليج ، ومن أبرز هذه الخلافات الحدودية بين الإمارات والسعودية حيث تركز هذه الخلافات بينهما في منطقة "خور العديد"، وخلافات دولة الإمارات وسلطنة عمان، في "واحة البريمي"، ويعود هذا الخلاف إلى منتصف العشرينات من هذا القرن، ومشكلة الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران واصرار إيران على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي(النجار،1987، ص68).

وقد أدركت القيادة السياسية للإمارات أن بقاء هذه المشكلات دون تسوية يمثل عاملاً من عوامل الصراع في المنطقة، ويقوض أمنها واستقرارها واحترام قواعد حسن الجوار والمواثيق والقوانين الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وكان لصانع القرار السياسي اعتبارات للأمن والاستقرار في تقديم تنازل عن بعض الكيلومترات من مساحة الإمارات لصالح المملكة العربية السعودية فمشكلة "خور العديد"، وكذلك ميولها بتسوية النزاع حول "واحة البريمي" لصالح سلطنة عمان، وكذلك تعامل القيادة

السياسية للإمارات تتجلى في الحكمة في إدارتها لحل نزاع الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران حتى وقتنا الحاضر، وحرص على حل المشكلة بالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (الاشعل،1983، ص56).

إن فكرة إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت رداً على عوامل التجزئة والتشتت التي أحدثها الإستعمار في المنطقة العربية، وهي سياسات أدت الى إحداث التفرقة والانغلاق السياسي منذ قيام الاحتلال البريطاني في عام 1892م، فقد كانت فكرة الاتحاد رداً على عوامل بغية بناء كيان سياسي موحد مستقل تحت إطار دولة واحدة، ومحاولة جادة للقضاء على التخلف والإستغلال والفقر والأمية، والعمل على تدعيم قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة، وإنتهاج سياسة خارجية متزنة اقليمياً ودولياً وبخاصة تجاه الدول العربية، لذا كان على الدولة الاتحادية البدء بترسيخ علاقاتها الدولية وخاصة مع المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والحصول على الإعتراف الدولي، لذلك إن عمل سياسي خارجي قامت به الإمارات هو الإنضمام إلى جامعة الدول العربية بعد مرور أربعة أيام من حصولها على الإستقلال، لتصبح الدولة العربية الثامنة عشرة في عضوية الجامعة، كما انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة فكانت الدولة رقم 132 من الدول الأعضاء، وحرصت على الإنضمام الى العديد من الهيئات الدولية، كالبنك الدولي، واليونسكو، والأوبك، والأوابك، وهي عضو مؤسس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مراد،1999، ص33).

وهنا لابد من بيان الدور الكبير والمحوري الذي بذله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله وأخيه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله في جمع شمل الامارات السبع الصغيرة والضعيفة والتي عانت من ويلات الحروب والاستعمار والفقر، الى دولة اتحادية قوية تنفس الدول التي سبقتها في الاستقلال وقادرة على مواجة المخاطر التي تهدها بالامكانات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمتلكها والحنكة التي يتصفون بها حكامها، وسار على ذات النهج صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله، وخلفهم على ذات السيرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات.

2.3 السياسية الخارجية الإماراتية

حققت السياسة الخارجية الإماراتية نجاحات كبيرة. منذ عام 2004م، نجحت الإمارات العربية المتحدة في فرض نفسها كعلامة تجارية عالمية على مستوى السلم والتجارة والسياحة والابتكار، ووسّعت من نفوذها الناعم في معظم أنحاء العالم. في فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا، قد تحاول الإمارات العربية المتحدة المشاركة في إنشاء آليات إدارة إنسانية للتحديات الجديدة على المستوى العالمي، وهو مسار من شأنه أن يخلق فرصاً جديدة لتعزيز دور الإمارات العربية المتحدة ومكانتها في العالم(حسين وعبدالمجيد،2017، ص 252).

بعد دخولها مؤخرًا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كعضو غير دائم لفترة عامين تبدأ في يناير 2022م، يبدو أن الإمارات تتجه لموازنة دعمها للولايات المتحدة وبقية القوى العظمى على أساس تعزيز مصالحها ومصالح الخليج أولاً في الساحة الدولية، ومن خلال الرهان على الحوار والدبلوماسية بدلاً عن أولوية تعزيز القوة العسكرية، تعيد الإمارات النظر في أهداف سياستها الخارجية بهدف تعزيز شراكاتها التجارية العالمية وضمان استقرارها الأمني والسياسي (الشامسي،2020، ص11).

وبفضل انسجام الرؤية المشتركة للمصالح والتهديدات في الخليج، نجحت الإمارات في دعم تحالف استراتيجي بات له ثقل عالمياً في صنع السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وباتت الدول القوية في العالم تثق بالدور الاستراتيجي للإمارات في استقرار المنطقة في ظل استمرار التهديد الإيراني، في ظل هذه الظروف، تسعى الإمارات العربية المتحدة لتكييف سياستها الخارجية لتحقيق التوازن بين رغبة في النفوذ العالمي والحاجة الملحة للدفاع عن الأمن الإماراتي والخليجي(إبيش، 2017، ص5).

إن الإمارات تسعى إلى توسيع دائرة صدقاتها مع دول العالم وخاصة الدول الإسلامية والدول الكبرى، لما لها من علاقة قوية معها وتربطها معاهدات واتفاقيات، كالهند، باكستان، بريطانيا، أمريكا لا يمكن تجاهلها لما لها من علاقات تاريخية وعلاقات مصالح متبادلة على الصعيد ين السياسي والاقتصادي، ولتحقيق مصالحها وأهدافها الأمنية والتنموية والاقتصادية وتبادل المنافع السياسية والاقتصادية لنصرة القضايا العربية والإسلامية ولتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول

والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي فهي تختار سياسة الانفتاح إلى العالم الخارجي فهي تشارك بكل الفاعلية الدولية في النشاطات الحكومية وغير الحكومية، ولها مشاركات في النشاطات العالمية والسياسية والاقتصادية بالإضافة أنها عضو في كل الهيئات والمنظمات العالمية التابعة للأمم المتحدة (الشحي،2019، ص24).

وتقوم السياسة الخارجية للإمارات على الأهداف الرئيسة الآتية:

أولا: العمل على حل الخلافات السياسية وغير السياسية بين الإمارات ومحيطها الجغرافي بطريقة مثلى ومناسبة، فالسنوات التي مرت بها الإمارات منذ تأسيسها قد تخللها بعض التوترات السياسية بينها وبين الدول المحيطة لها، سواء الدول العربية أو غير العربية مثل إيران، حيث أن وجود أية خلافات وانقطاع الدولة عن العلاقات الودية بينها وبين الدول المحيطة بها، سيؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار للدولة(إبيش، 2017، ص4).

ثانيا: تعزيز العلاقات العربية – العربية، وذلك من خلال دعم القضايا العربية المختلفة، والعمل على دعم الدول العربية وتقديم المساعدات لها، والعمل على ذلك من خلال إجراءات تنسيقية على المستوى التعليمي والثقافي والأمني والعسكري والاقتصادي أيضا، لتأكيد السياسة الخارجية الإماراتية على وحدة القومية العربية وانسجامها في إطار العلاقات والتقارب فيما بينها، وفي ذلك رفع لشأن المنطقة العربية أمام المجتمع الدولي، وأن الإمارات هي جزء من المنظومة العربية، وفي قوة هذه المنطقة ومناعتها وتماسكها، انعكاساً على قوة وشأن الدولة الإماراتية إقليميا وعالميا وتجاه أية تهديدات ومخاطر محدقة بالبلاد (العلايا، 2009، ص54).

ثالثا: الإبقاء على باب الانضمام إلى الاتحاد مفتوحاً أمام الدول من ذات الجوار الجغرافي بالإشارة إلى دول الخليج العربي ذات المساحات الجغرافية المماثلة أو الأقل حجماً من الانضمام للاتحاد، حيث تعمل السياسة الخارجية الإماراتية على توطيد العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة لها لتوحيد صفوفها ومحاولة توحيدها تحت لواء الاتحاد لتصبح هذه الدول باتخاذها عبارة عن دولة عربية واحدة ذات قدرات أكبر وأكثر قدرة في تحديد مكانة البلاد إقليمياً وعالمياً (الشامسي، 2020، ص3).

رابعاً: الانفتاح على العالم كون الإمارات من مكونات النظام العالمي وجزء لا يتجزأ منه، وأن انخراط سياسته الخارجية في علاقات وترابط بين الدولة الإماراتية ودول العالم أجمع، سيجعل للدولة مكانة ونفوذاً في تسيير سياساتها وتحقيقاً لمصالحها وحماية لها ولأمنها الوطني في ظل العلاقات والانفتاح على العالم، كما أن ذلك الانفتاح سيحقق للدولة الاستفادة من التطورات العالمية وما يرتبط بها من نقلة نوعية في عديد من المجالات أبرزها المجالات التكنولوجية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بمختلف أشكالها، ومحاولة الوصول إلى مراتب متقدمة من التقدم والتطور العالميين من خلال الانفتاح والانخراط في المجتمع الدولي (العلايا، 2009، ص54).

خامساً: توسعة دائرة النفوذ والقوة والقدرات الاقتصادية عبر العالم أجمع، حيث تنتشر استثمارات الإمارات في مختلف القارات وكثيراً من دول العالم، ناهيك عن استقطابها لاستثمارات عالمية في بيئتها الداخلية، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من مقدرات وثروات طبيعية أبرزها النفط، والمشاركة في الحقل الصناعي والتقني مع دول العالم، في سبيل تحقيق أعلى قدر ممكن من القدرات والقوات الاقتصادية التي تحملها سياسة الدولة الخارجية على عاتقها في سبيل تقوية جذور الدولة وعلاقاتها وامتداد قراراتها وتعدد مصالحها في العالم أجمع، كي تنعكس هذه القدرات الاقتصادية المختلفة على رفعة الدولة ورفاهيتها الاقتصادية في وقت بات فيه الاقتصاد يُعد أحد أبرز محددات القوى للدول كافة بما فيها الدول الناشئة في هذا العالم (لوتاه، 2019، ص71).

سادساً: تحقيق حماية البشرية وفق معايير الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان، ووفق منظومة متناسقة تحكمها الديمقراطية وحرية الإنسان والحفاظ على البشرية في حالات السلم والحرب، وتقديم الدعم المالي والسياسي والاقتصادي لغايات منع النزاعات والصراعات وخلق مجتمع دولي آمن تحكمه أواصر احترام حقوق الإنسان ومنع الاعتداء على الحريات الفردية وحقوق الإنسان كافة، وفتح باب العلاقات الدولية واسعة النطاق وخصوصاً تلك الدول التي تحترم حقوق الإنسان فيها ودعمها ودعم جمعياتها الإنسانية، من منطلق الحفاظ على العنصر البشري في العالم وإيجاد الحلول المثلى لحياة الناس وخصوصاً في الدول الضعيفة التي تحتاج بشكل كبير للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الإمارات سواء من خلال الدعم المالي، أو في الدعم الاقتصادي

للدول لتحقيق مستويات مرتفعة من الضمان الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة وبالتالي توطيد مكانة الدولة لدى الأنظمة السياسية وشعوب العالم (الهاشمي، 2019، ص101).

وكذلك انسجام موقف الإمارات مع مواثيق وقوانين الأمم المتحدة، فإنه يتماهى كذلك مع مبادئ الخمسين (وهي المباديء العشرة التي تمثل مرجعا لمؤسسات دولة الامارات خلال الخمسين سنة القادمة) التي أصدرتها الإمارات، والتي ترسم المسار الاقتصادي والسياسي والتنموي لدولة الإمارات للخمسين سنة المقبلة. حيث ينص المبدأ العاشر على أن "الدعوة للسلم والسلام والمفاوضات والحوار لحل كافة الخلافات هو الأساس في السياسة الخارجية للإمارات، والسعي مع الشركاء الإقليميين والأصدقاء العالميين لترسيخ السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي يعتبر محركاً أساسياً للسياسة الخارجية». كما ينص المبدأ الثامن على أن "منظومة القيم في دولة الإمارات ستبقى قائمة على الانفتاح والتسامح، وحفظ الحقوق وترسيخ دولة العدالة، وحفظ الكرامة البشرية، واحترام الثقافات، وترسيخ الأخوّة الإنسانية واحترام الهوية الوطنية. وستبقى الدولة داعمةً عبر سياستها الخارجية لكل المبادرات والتعهدات والمنظمات العالمية الداعية للسلم والانفتاح والأخوّة الإنسانية" (الشامسي،2020، ص17).

3.3 السياسية الخارجية الروسية

لقد انتهى الوجود السوفيتي من على الخارطة السياسية، لتظهر بدلا عنه خمس عشرة دولة مستقلة استقلالا تاما، كان من أهمها سياسيا وعسكريا وعلميا وجغرافيا واقتصاديا روسيا، التي ورثت الاتحاد السوفيتي المتفكك خاصة في المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، وحيازة الأسلحة النووية، وغيرها من جوانب الإرث السوفيتي الذي تلقته روسيا بعزم على إعادة مساحة الدولة سياسيا وبنائها من جديد، وقد مثلت روسيا دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتي أو الوريث للدولة السوفيتية، وتولى الرئيس بوريس يلتسين الحكم خلفا للرئيس السوفيتي غورباتشوف. تجمع الأدبيات والدراسات التاريخية والسياسية على ميل روسيا للوطن العربي دعما ومساندة واستعدادا للتعاون المشترك، بعيدا عن الأطماع فيه أو المحاولات التي تدفعها إلى تجزئته، كما تفعل

الدول الكبرى الأخرى، فليس لروسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي السابق أي تاريخ استعماري في المنطقة العربية (الشيخ، 2013، ص168).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يُعد لديها رؤية واضحة للسياسة الخارجية الواجب اتباعها خاصة تجاه دول المنطقة العربية والشرق الأوسط، مما أثر على علاقاتها مع تلك الدول ولم تكن توجهاتها السياسية ثابتة بالرغم مما أبدته الدول العربية من رغبة في استمرار التعاون مع موسكو والسعي الجاد لتطوير العلاقات العربية الروسية. وقد رسمت سياسة الرئيس الروسي يلتسين أبعادا مغايرة عما كانت عليه في عهد الاتحاد السوفيتي فيما يخص علاقاته مع الدول العربية والكيان الصهيوني، فقد أعادت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني والتعاون في مختلف المجالات (ناؤومكين،2012، ص11).

لقد أيقن بوتين أهمية استعادة روسيا لدورها في الساحة السياسية الدولية، وأنه لا بد وأن يسعى بكل طاقاته وتوجهاته للاستجابة لهذه الأهمية والعمل على إعادة فاعلية دور روسيا في العالم، فأعلن في شهر يونيو من عام2000م مرتكزات السياسة الخارجية لروسيا، والتي عرفت وقتها بمبدأ بوتين، الذي يتضمن الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لقوة عظمى واحدة، على أن يكون لروسيا دور أساسي في هذا العالم (شيفتسوفا، 2006، ص45).

وقد بنيت السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لروسيا على مرتكزات أساسية، قسمها الدارسون للشؤون السياسية إلى مرتكزات قانونية وسياسية، ومرتكزات مستندة إلى معاهدات واتفاقيات نووية وعسكرية، ومرتكزات اقتصادية، والمرتكزات المستندة على الجيوبوليتيكا الشرق أوسطية والمعطيات الجغرافية (الراوي،2011، ص49).

واعلن بوتين في عام 2000م مبدأ يوضح مرتكزات السياسة الخارجية الروسية، والتي يمكن تلخيصها بالآتي (الشيخ،2021، ص128):

1. تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها.
2. السعي إلى إعادة وإقامة علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع اصدقاء الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة إيران والصين والهند والمنطقة العربية.
3. الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4. التوصل إلى تسوية عادلة لحل المشاكل التي تواجه المنطقة.

5. العمل على توسيع التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي عبر منظمة المؤتمر الإسلامي (التي أصبح اسمها منظمة التعاون الإسلامي) واللجان المشتركة ضمن مجلس الأعمال الروسي – العربي، وإنشاء مركز الحوار العربي – الروسي الرامي إلى تفعيل التعاون الثقافي بين الجانبين.

4.3 السياسة الخارجية الروسية اتجاه الخليج والمنطقة العربية

هناك مجموعة من الأبعاد والمحددات التي رسمت السياسة الخارجية الروسية والمواقف الروسية إزاء القضايا التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية تمثلت بالنقاط الآتية (ناؤومكين وآخرون، 2012، ص12) :

1. أولوية الشراكة الاقتصادية والتقنية مع دول المنطقة: فروسيا لا تسعى لتحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري فقط، وإنما تسعى إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ليكون له عائد مباشر على اقتصاد روسيا، وعائد مباشر على التنمية في دول المنطقة، وفي هذا توظيف للسياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النهوض الاقتصادي الداخلي، وتتمثل أبعاد الشراكة الاقتصادية والتقنية مع المنطقة العربية في سياسة روسيا الخارجية بما يلي:

أ. التعاون في مجال الطاقة.

ب. جذب الاستثمارات العربية لروسيا.

ت. مضاعفة الصادرات الروسية للمنطقة العربية.

ث. التعاون التقني في إطار دور تنموي حقيقي لروسيا.

ج. زيادة صادرات الأسلحة الروسية للمنطقة العربية.

2. عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة العربية. دعم التعاون والعمل العربي المشترك.

3. التعاون وليس المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية (ناؤومكين وآخرون، 2012، ص14).

وتغيرت رؤية الشعب الروسي للشعوب العربية وقياداتها، ولعل هذه الرؤية قد جاءت نتيجة لعدة أسباب منها (بوبوف، 2008، ص40):

1. ما تركه انهيار الاتحاد السوفيتي من مشاكل إثنية وعرقية، فالتشابه العرقي والديني لدى معظم كتلة المواطنين الروس في الشمال والوسط، حصر معظم المشاكل من النوع المذكور في الجنوب، حيث تدين غالبيته بالإسلام، وعلى اعتبار أنه لا يمكن الفصل بين قضايا العالم، فإن تدخل بعض التنظيمات العربية ولو بشكل فردي في تلك الإشكاليات الروسية الداخلية وخصوصا دور بعض الشباب العربي في صفوف المتمردين الشيشان، وفي صف القيادة، وخلق جوا سلبيا تجاه العنصر العربي في المحافل الروسية.

2. التهافت الواضح لبعض الأنظمة السياسية العربية وراء الولايات المتحدة الأمريكية والمعزز بالسلبية التي تتعامل بها تيارات اليسار العربي مع روسيا، فهذه التيارات تنظر لروسيا نظرة المنشق الأيديولوجي عن الاتحاد السوفيتي السابق، مما أضعف ثقة الروس بالعرب سياسيا وشعبيا.

ويظهر التغير في سياسة روسيا الخارجية في المنطقة العربية مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي وحتى بعد انحلاله في حقبة التسعينات في عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، ففي إطار الصراع المحتدم على السلطة في موسكو بين الرئيس والبرلمان، وعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي وحالة التدهور العام في مؤسسات الدولة الروسية بما فيها المؤسسة العسكرية، اقتصرت القيادة الروسية في جهودها السياسية وتوجهاتها على الداخل وتراجعت المنطقة العربية على نحو ملحوظ في أولويات السياسة الخارجية الروسية (الشيخ، 2007، ص82).

ومنذ تولي الرئيس الروسي بوتين الرئاسة في روسيا، اتسمت العلاقات الروسية العربية بالنشاط المتسارع، وظهرت بوادر هذا النشاط من خلال استمالة روسيا للبلدان العربية في عدد من القضايا التي تثير الاهتمام المشترك، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب، وظهور موسكو في عدة ملفات معادية ومعارضة للموقف الغربي، مثل ملف كوسوفو، والبرنامج النووي الإيراني، والعلاقات الروسية السورية، والعلاقات الروسية مع مصر وليبيا ولبنان والإمارات العربية المتحدة.

والسعودية، إضافة إلى ما أبدته روسيا من استعداد لتزويد الدول العربية بالتقنية النووية السلمية للدول الراغبة في امتلاكها (الراوي،2011، ص53).

لقد حددت روسيا العوامل التي تحكم تطور علاقاتها مع الدول العربية، وهي استعادتها لمكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة، والدخول في الشراكة الاقتصادية والتقنية مع هذه الدول، وتنمية آفاق التعاون في المجال العسكري، والتقارب الثقافي والحضاري بينها وبين العالم العربي، إضافة إلى الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية (الشيخ،2010، ص56).

وفي السنوات الاخيرة بدأت السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها مع الدول العربية تعتمد على مبدأ رد الفعل وتجنب المبادرات الراديكالية لكن، وبالرغم مما سعت إليه روسيا وأعربت مرارا عن رغبتها في إحياء التعاون مع الدول العربية والدفع به إلى الأمام، وما أبدته من استعداد لتزويد الدول العربية بأسلحة متقدمة تكنولوجية لا ترغب الولايات المتحدة بتزويدها بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، إلا أن الاستثمارات العربية في روسيا لا زالت منخفضة المعدلات ضعيفة التطلعات، ولا زال التبادل التجاري بين العرب وروسيا ضئيلا، كما أن مستوى تصدير الأسلحة الروسية للدول العربية لم يصل بعد إلى المستوى الذي تتطلع إليه روسيا، ورغم محاولاتها فتح أسواق جديدة لها في عدد من البلدان العربية، إلا أن التعاون في هذا المجال أقل من الإمكانات والفرص المتاحة. وقد يكون السبب وراء هذا الضعف في الأداء التعاوني والمشترك، ما تشهده الدول العربية من أزمات اقتصادية متلاحقة وتدهور في الإنتاج الصناعي وغيره، بالإضافة إلى المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها للحد من امتداد نفوذ روسيا في المنطقة العربية(الشيخ، 2021، ص130).

وفي مجال التعاون العسكري الروسي العربي، فقد اكتسبت المنطقة العربية أهمية خاصة لدى روسيا باعتبارها سوقا مهمة حيوية للسلاح الروسي بمختلف أنواعه، فقد بات معروفا أنها أكبر مصدر للأسلحة إلى المنطقة العربية حيث قدرت صادراته إلى المنطقة من الأسلحة بما يقارب نسبة 27.3% من إجمالي الصادرات من السلاح للعالم، غير أن هذه النسبة قد تضاءلت لتصبح(10%) (الشيخ، 2009، ص251).

وقد سعت روسيا– ولا تزال– جاهدة لاستعادة مكانتها بوصفها مصدرا رئيسا للسلاح إلى المنطقة العربية، من خلال قيامها بإعادة تنشيط صادراتها إلى عدد من الدول العربية مثل سوريا والجزائر، والعراق، ومصر وليبيا واليمن، مع محاولاتها فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعد سوقا رئيسة للولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية (الراوي،2011، ص52).

وبالرغم من تلك المساعي الروسية، ورغبتها في مزيد من التجارة لسلاحها مع المنطقة العربية، إلا أن التعاون العسكري الروسي مع الدول العربية عموما ومع حلفائها التقليديين منها على وجه الخصوص (وعلى رأسهم مصر) يبقى محدودا جدا وذلك بسبب اتجاه غالبية دول المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بوصفها مصدرا أساسيا للتسلح منذ وقت طويل (الشيخ،2009، ص253).

وتبدو المصالح الجيوسياسية الروسية جلية وبالغة الأهمية في المنطقة العربية وما يحيطها من قوى إقليمية، ولا يمكن لأي قيادة روسية مهما كانت توجهاتها أو انتماءاتها الأيديولوجية تجاهلها أو إغفالها أو القفز من فوقها وتخطيها، فكل من الشرق الأوسط والأدنى والعالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز تشكل معا النطاق الحيوي للمصالح الروسية، ومن منظور استراتيجي وعسكري، فإن روسيا الآن تحتاج إلى فرص تضمن لها الحد من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وذلك لن يتم لها من خلال علاقات ثنائية فقط، بل يجب عليها الدخول في شراكات استراتيجية مع العالم العربي والإسلامي، مما يمكنها عمليا من القيام بدور أكبر على الساحة الدولية، فضلا عن أن بناء علاقات طيبة مع العالمين العربي والإسلامي سوف يسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي في روسيا (هلال،2021، ص 182).

ويتضح أن السياسة الروسية تغيرت جذرياً مقارنة بسابقتها السوفيتية، وأصبحت أكثر براجماتية وميلاً لتطوير الشراكات الجادة والمستقرة وبلورة تفاهمات استراتيجية حول القضايا محل الاهتمام المشترك مع دول الخليج عامة وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الإماراتية والروسية

يتناول هذا الفصل المحددات للعلاقات الدولية الإماراتية والروسية، وتعد دراسة محددات العلاقات الدولية لأي دولة أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهو ما يفسر لنا أيضا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، كما أن التركيز على هذا الجانب هو أساس فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواه، وتبنيها لسلوكيات وتصرفات معينة من بين مجموعة بدائل، لذلك فإننا سنعالج في هذا المبحث محددات أساسية للسياسة الخارجية الإماراتية والروسية، والتي ستجعلنا أمام فهم موضوعي لطبيعة هذه العلاقات، وتقربنا من الفهم الصحيح لسلوكيات هذه الدولة تجاه الدول الأخرى.

1.4 محددات السياسة الخارجية الإماراتية

تعد محددات السياسة الخارجية الإماراتية، بمثابة خارطة طريق لمسلك الدولة ونظامها السياسي، في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، تتمثل هذه المحددات بالمحددات الداخلية كالموقع الجغرافي والسكاني والسياسي والاقتصادي، وغير ذلك من مرتكزات تقوم عليها السياسة العامة للدولة وتتبلور على شكل مقومات أساسية لدعم السياسة الخارجية للدولة (المنصوري، 2015، ص12).

أما المحددات الخارجية فتتمثل في عدة مواطن كالمحدد القومي، والإقليمي وخلاف ذلك من أشكال المحددات التي من شأنها خلق مجال وفضاء السياسة الخارجية التي تسير وفق نطاقها، فكلما كانت المحددات أكثر اتساعاً في قوتها وقدراتها وإمكانياتها، كلما كان للسياسة الخارجية للدولة قدرات أكثر قوة في الارتقاء بشأن الدولة ومكانتها وتحقيقاً لأهدافها كافة وصيانة لمصالحها المختلفة (الشامسي،2020، ص8) ولتوضيح هذه المحددات فقد تم تقسيمها إلى محددات داخلية وخارجية كالآتي:

1.1.4 المحددات الداخلية

تتأثر السياسة الخارجية للإمارات بعدة محددات داخلية تشكل الانطلاقة الأولى لصورة وهيكل السياسة الخارجية للبلاد، كما لا سلطة لأحد في خلق هذه المحددات أو إنشاءها وإنما تنشئ بفعل الطبيعة والنظام السياسي والموقع الجغرافي وعوامل أخرى مجتمعة ومتحدة فيما بينها لتشكل بالنهاية المحددات الداخلية لسياسة الدولة الخارجية، وقد عرفت المحددات الداخلية للسياسة الخارجية للدولة على أنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم" (مسعود، 2013، ص21).

وبشكل أكثر وضوح، فإن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية للإمارات تتمثل في كل مما يلي:

أولاً: المحددات الجغرافية:

يؤدي الموقع الجغرافي دوراً مهماً في تحديد سياسة الدولة وصياغتها، حيث أن الموقع الجغرافي في كثير من الأحيان، يُعد بمثابة إضافة رئيسية لميزان القوى الذي تمتلكه الدولة، وقد يشكل مصدر ضعف وإنهاك لقواها الداخلية، كأن تنعدم المنافذ البحرية، أو وقوعها وسط مجموعة من الدول القوية والغنية في ظل فقر هذه الدولة، كما أن العكس بذلك صحيح، فكلما كان الموقع الجغرافي أكثر تميزاً في موقعه ومكانه ومكانته فكلما كانت السياسة الخارجية للدولة أكثر تماسكاً وقوة (حقي، 2000، ص193).

وتمتلك الإمارات موقعاً جغرافياً يُعد من أهم وأبرز المواقع الجغرافية في الخليج العربي كافة، حيث هناك دولاً عربية وغير عربية لها مساحات جغرافية واسعة وتعداد سكاني كبير جداً، إلا أنها لا تحظى بمواقع جغرافية مميزة، فعند النظر إلى المواقع الجغرافي للإمارات، نجد أنها تمتلك مزايا متقدمة تخولها بأن تمتلك سياسة خارجية مؤثرة في المنطقة وعلى الصعيد العالمي (سعيد، 2007، ص58)، ويبين الشكل رقم(1) الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

الشكل رقم (1): الموقع الجغرافي للإمارات (سعيد، 2007، ص58)

وتبلغ مساحة الإمارات تبلغ (83.600) كم2، وتقع الإمارات في القارة الآسيوية، وفي الجزء الساحلي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتحد الإمارات من جهة الشمال، والشمال الغربي الخليج العربي، ومن جهة الشمال الغربي لديها حدوداً بحرية مع دولة قطر، ويحدها في حدودها البرية من الجنوب والغرب المملكة العربية السعودية، كما ويحد البلاد من الجنوب الشرقي سلطنة عمان، وتتألف الدولة من اتحاد لسبعة إمارات هي إمارة أبو ظبي، وإمارة دبي، وكل من إمارة عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، اتحدت فيما بينها لتشكل الإمارات بشكلها وصورتها النهائية (الجابر، 2016، ص6).

وتشرف الإمارات على بحر العرب الذي يجعل منها منطقة ذات بعد استراتيجي في عدة أوجه أهمها المواصلات والنقل من مناطق شرق آسيا إلى العالم العربي، كما أن موقعها بين العالم العربي والشرق آسيوي جعل منها موقعاً حضارياً تمتزج فيه الثقافات والعادات وملتقى الحضارات بين الدول المحيطة بها عربية كانت أم غير عربية ودول العالم الشرق آسيوية والتي تجد في الإمارات محط إقامتها ومحطة توقفها في السفر والنقل والتجارة، الأمر الذي ينعكس جلياً على رفعة مكانة الدولة وتمكين سياستها الخارجية عبر علاقات واضحة المعالم وذات قوة في التفاعل البناء مع أي من الدول

التي تجد في الإمارات نقطة وصول للعالم العربي، ونقل واتصال وتواصل مع العالم سواء في قارة آسيا أو غيرها من خلال ما توفره الدولة من طرق برية تجارية ومدنية أدت إلى ترابط الدولة مع عديد من دول العالم بسياستها الخارجية التي ارتقت بالدولة إلى مكانة متقدمة في الشأن والمكانة، وتسيير السياسات العامة للدولة في المحيط الجغرافي لها وفي القارة الآسيوية ككل (فضلي، 2016، ص67).

كما يُعد الموقع الاستراتيجي للإمارات وإشرافها على مضيق هرمز أهم المضائق المائية في العالم، إذ تُعد الإمارات أقرب الدول بعد إيران وسلطنة عمان للمضيق، الذي يمثل أهم المضائق البحرية لسيطرته على نقل النفط من دول الخليج العربي إلى العالم أجمع، والذي يُعد المحرك الأساس للصناعات المختلفة في كثير من دول العالم لا سيما الدول الأوروبية منها والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم التي تعتمد على النفط الخليجي (الحيدان، 2019، ص2). ويبين الشكل رقم (2) مدى أهمية مضيق هرمز للإمارات وللمنطقة ككل:

الشكل رقم (2): مضيق هرمز(الحيدان، 2019، ص2)

ووفقاً للشكل رقم (2) فإن أهمية مضيق هرمز تظهر من نقاط التواصل حول مضيق هرمز أبرزها جزر الإمارات المحتلة إيرانياً (جزيرة طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى)، كما وتفصل السواحل الإماراتية والخليجية عن السواحل

الإيرانية على ضفتي مضيق هرمز هي (52) كم، وأن أقرب مسافة بين الساحلين هي (34) كم، ويسطر هذا المضيق على نحو (40%) من صادرات النفط العالمية، وإن ما يقارب من (20) إلى نحو (30) ناقلة نفط تعبر خلال هذا المضيق يومياً ما يجعله ذلك من أهم المضائق المائية في المنطقة بشكل خاص وفي العالم بشكل عام (العذاري، 2013، ص211).

ويشكل مضيق هرمز أهمية كبيرة للإمارات في السيطرة على تجارة ونقل النفط العالمي، ما أعطى للدولة مكانة في سياستها الخارجية التي باتت مؤثرة إلى حد كبير في العلاقات العالمية، وجعل من البلاد نقطة تحول مركزية في تصاعد أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر شريان الحياة في نقل الطاقة إلى العالم بأسره.

ثانياً: المحددات السكانية:

تستند الدول إلى المحدد السكاني كثروة قومية في تحقيق أهدافها التنموية والتطويرية والتشغيلية، كما يساعد الاندماج والانسجام الاجتماعي للسكان أمناً داخلياً للبلاد، يعين النظام السياسي في المضي قدماً في تنفيذ خططه الاستراتيجية وبناء مكانته الدبلوماسية وترسيخ أسس سياسته الخارجية بشكل واسع النطاق (Karl: 6، Becca،Stephen & ، 2017، p).

وبحسب إحصاءات المركز الاتحادي الإماراتي للتنافسية والإحصاء في آخر إحصائية لتعداد السكان في عام 2019م اتضح أن عدد سكان الدولة يبلغ (9.770) مليون نسمة (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2020، ص 6).

وتحتوي الإمارات على طبقات سكانية مختلفة وغير متجانسة بشكل كلي، كسائر دول العالم، فليس هناك أي من شعوب العالم تتجانس فيما بينها إلى حد التجانس الكلي، ويعود ذلك إلى اختلاف الولاءات والانتماء بين السكان كل منهم حسب إمارته التي يعود إليها، وعدم التجانس بين السكان الأصليين وبين المواطنين غير الأصليين من وافدين عاملين كالوافدين من شرق آسيا، والمقيمين من العرب، وبالرغم من أن الغالبية العظمى من السكان الأصليين هم من العرب، إلا أن التجانس الكلي فيما بينهم يُعد من الأمور المعقدة في جميع المجتمعات حول العالم ومنها الإمارات (سعيد، 2007، ص 78).

وقد عملت الحكومة الاماراتية جاهدة على خلق التجانس السليم والتقارب الحقيقي، وإنشاء مجتمع إماراتي قوامه التقارب والتفاعل البناء تحت لواء الدولة الواحدة، والتوحد فيما بين أفراد المجتمع ضد أية مخاطر محتملة قد تلقي بضلالها على أمن الدولة الوطني، من خلال إضفاء طابع الوطنية لديهم جميعاً، وتم ذلك من خلال القضاء على أي من أوجه البطالة في البلاد، وتوفير فرص عمل بعوائد مجزية، وتوفير كافة مستلزمات الحياة الكريمة للأفراد، والتقارب بين القيادة والسكان بشكل كبير، وخلق الفرص التعليمية والمعرفية والدعم المالي والمعنوي للسكان بحيث يصبحون قادرين على تلبية احتياجاتهم وحفظ الولاء للدولة ونظامها السياسي، والعمل على رفعة الدولة علمياً ومعرفياً وعسكرياً واقتصادياً، ومختلف أوجه التنمية التي يحملها كثير من السكان على عاتقهم بأن يرتقوا بدولتهم إلى أعلى مرتبة ممكنة التصنيف العالمي للقوة والتنمية والتطور (حارب، 1999، ص24).

وعمل السكان على تدعيم أسس وقواعد الدولة والارتقاء ببلادهم على كافة المستويات، حيث حمل الإماراتيون إرثهم الثقافي والحضاري في مختلف بلاد العالم، وهو ما مهد الطريق للسياسة الخارجية الإماراتية بأن تستند إلى العنصر السكاني الذي يبني أسساً في الداخل، وينشر قيماً في الخارج حتى أصبح محدداً حقيقياً ومحورياً في صياغة الصورة الحقيقية ومجالات وحدود أداء السياسة الخارجية للإمارات (أسعيد، 2005، ص37).

ثالثاً: المحددات السياسية:

أُنشيء النظام السياسي للإمارات وفقاً لاتفاقية الاتحاد التي أبرمت بين شيوخ وأمراء الإمارات السبع وهي: (إمارة أبو ظبي، وإمارة دبي، وإمارة الشارقة، وإمارة رأس الخيمة، وإمارة عجمان، وإمارة الفجيرة وإمارة أم القيوين) وذلك في 1971/12/2م ضمن اتحاد فيدرالي ووفق دولة دستورية، حيث أبرم دستورها، وتم تعديل الدستور في 20 أيار 1996م ليتفق ويتوافق مع معطيات الحياة العصرية وما فيها من نهضة وتقدم وتطور في مختلف مجالات الحياة وأنشطتها، ووفقاً لطبيعة المعيشة في البلاد، وتماشياً مع متطلبات الحكم واحترام حقوق الإنسان، ناهيك عن ترسيخ مبدأ الوحدة لكافة الإمارات السبع تحت مسمى الدولة الواحدة التي سميت في بادئ الأمر بالإمارات المتصالحة،

ومن ثم الإمارات، تحت حكم واحد برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهو المؤسس الأول للبلاد ولنظامها السياسي وتميزت الإمارات حينها بشخصية الشيخ زايد الإصلاحية والإنمائية على الصعيد الداخلي والإصلاحية والتوافقية والإنمائية أيضاً على الصعيد الخارجي للبلاد، وهو النهج الذي سارت عليه الدولة الإماراتية في حكم الشيخ زايد (العابد، 2004، ص14).

كما أن جميع الإمارات تشكل الدولة الأم ممثلة بدولة الإمارات المستقلة استقلالاً تاماً ذات شأن وسيادة في سياساتها وأحكامها على أراضيها المستقلة وهو ما نصت عليه المادة (1)، من الدستور الإماراتي بأن: "الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة." (المادة (1) من دستور الإمارات). وكذلك المادة (2) من الدستور التي نصت على أن: "يمارس الاتحاد في الشؤون الموكلة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأراضي والمائية الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء"، وكذلك المادة رقم (4) والتي نصت على "لا يجوز للاتحاد أن يتنازل عن سيادته، أو أن يتخلى عن أي جزء من أراضيه أو مياهه" (المادة (2، 4) من دستور الإمارات).

ويحكم النظام السياسي الإماراتي وفق الدستور التوجه القومي العربي كهوية للدولة ونظامها السياسي منذ النشأة الأولى للبلاد، وهو ما نصت عليه المادة رقم (6) من الدستور بأن: "الاتحاد جزء من الوطني العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية" (المادة (6) من دستور الإمارات).

وتقوم رئاسة الاتحاد بإدارة السلطة التنفيذية في البلاد، وإدارة الشؤون والسياسات الخارجية للبلاد إقليميا ودوليا، وحماية البلاد من أية تهديدات خارجية كما جاء في نص المادة رقم (120) بأن: "ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية: الشؤون الخارجية، حماية أمن الاتحاد مما يهدده من الخارج أو الداخل" (المادة (120) من دستور الإمارات).

وظهر النظام السياسي للدولة في المحيط العربي والإقليمي، بأن تكون دولة الإمارات إحدى الدول العربية ومن نسيج العالم العربي والإسلامي، وأن الدولة وشعبها

جزء لا يتجزأ من منظومة العالم العربي، والتي تستند إليه الدولة في تحديد سياستها الخارجية في التعامل والمعاملات والعلاقات الدولية ضمن إطار سياستها الخارجية.

رابعاً: المحددات الاقتصادية:

يُعد الاقتصاد للإمارات من أبرز محددات سياستها الخارجية الأكثر كفاءة في تحديد تلك السياسة وتنميتها ودعم أسسها، وهو أحد أهم مقومات وركائز السياسة الخارجية، ذلك لأن الإمارات تعتبر من أبرز دول العالم العربي، والمجتمع الدولي أيضاً في قدراتها الاقتصادية، فالإمارات تعتبر في مقدمة دول العالم المصدرة للنفط والغاز الطبيعي إلى العالم، وهو ما يجعلها من الدول ذات الثروات المالية الهائلة، التي عكسها النظام السياسي الإماراتي في بنية النظام الاقتصادي للدولة من استثمارات داخلية وخارجية في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية، وأنشطة سياحية وخلاف أنشطة اقتصادية كدعائم للنظام الاقتصادي القائم على تجارة النفط والغاز الطبيعي للدولة (سعيد، 2007، ص105).

ويُعد النفط من أبرز وأهم موارد الإمارات في بنيتها الاقتصادية، إذ أن أول اكتشاف للحجم الهائل من النفط في الإمارات يعود إلى عام 1932م، الأمر الذي أدى إلى تصاعد وتيرة قوة الاقتصاد للدولة (الجسمي، 2013، ص103).

وتعد الإمارات من ضمن أكثر عشرة دول في العالم استحواذاً على احيتاطي النفط حيث يبين الجدول رقم (1) مخزون الامارات من النفط وترتيبها عالميا:

جدول رقم (1)

حجم الاحتياطي النفطي لأكثر عشرة دول امتلاكا لمخزون النفط عالميا(المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2020، ص5)

الرقم	الدولة	احتياطي النفط/ برميل	النسبة عالميا
1	فنزويلا	297.600.000.000	%24.8
2	السعودية	265.400.000.000	%22.1
3	كندا	179.600.000.000	%13.29
4	ايران	154.600.000.000	%12.90
5	العراق	141.400.000.000	%11.8
6	الكويت	104.000.000.000	%7.66
7	الامارات	97.800.000.000	%7.21
8	روسيا	79.000.000.000	%5.82
9	ليبيا	43.660.000.000	%3.05
10	نيجيريا	36.220.000.000	%2.67

فقد احتلت المركز السابع عالمياً في ما تملكه من مخزون نفطي إذ أن لديها مخزون من النفط الخام يقدر بنحو(98) بليون برميل من النفط، وبنسبة مئوية تقدر بنحو (7.21%) من النفط في العالم ككل، ويُعد هذا المخزون الهائل من النفط بمثابة المصدر الأول والأقوى للبنية الاقتصادية للإمارات (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2020، ص5).

وتحتل الإمارات المركز السابع عالمياً في امتلاكها مخزوناً من الغاز الطبيعي يقدر بنحو (6) بليون متر مكعب، فهي بذلك في مقدمة دول العالم تصديراً لمصادر الطاقة العالمية من النفط الخام والغاز الطبيعي، كما أن الإمارات تعتمد أيضاً على السياحة والتجارة وخلاف ذلك من أوجه الاقتصاد (فضلي، 2016، ص68)، إلا أن تجارة النفط والغاز تمثل الجزء الأكبر من حجم الاقتصادي الإماراتي بنحو (40%) من إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإماراتي بحسب تقديرات

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2020، ص 5).

وفي إحصاءات أواخر عام 2019م وخلال عام2020م قد شهد الاقتصاد الإماراتي انخفاضاً حاداً في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع النفطي وتجارة الغاز الطبيعي وذلك بسبب جائحة كورونا وما ألحقته بأضرار فادحة بالاقتصاد العالمي، وأن الاقتصاد الإماراتي هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي (بهجت، 2020، ص2).

وبالرغم من ذلك سارع الخبراء الاقتصاديين في الإمارات إلى الخطط الكفيلة بالخروج من أزمة كورونا المستجد بأقل الخسائر، وإعادة انتعاش الاقتصاد الوطني الإماراتي، وقد تم ذلك من خلال دعم الدولة لكافة المشروعات والاستثمارات في الداخل، وتوجيه دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعفاءات ضريبية على الاستثمار الخارجي، مما أدى إلى زيادة نسبة الاستثمار، والقضاء على نسب البطالة التي ازدادت خلال عام 2019 وبداية عام 2020، ناهيك عن دعم قطاع العقارات في البلاد، والترويج لها حيث باتت الإمارات ذات منحنيات اقتصادية أقوى مما جرى خلال جائحة كورونا المستجد، وتعافى الاقتصاد الإماراتي سريعاً في ظل ترهل الاقتصاد العالمي نتيجة هذه الأزمة (الرؤية،2021، ص2).

خامساً: المحددات العسكرية:

تُعد المحددات العسكرية من أبرز مؤشرات القوة الرئيسية لتحديد شكل ووجهة السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، فهي القوة التي تصعد من خلالها الدولة إلى سلم الترتيب التنافسي في موازين القوة الدولية، والتأثير على سير التحركات الدولية في المنطقة، حيث يمثل الجانب العسكري للدولة أحد الاعتبارات التي تأخذ بها الدول العظمى بالاعتبار عند تعاملها مع دولة أخرى، وخصوصاً دول الشرق الأوسط الناشئة في موازين القوى المختلفة كالقوة العسكرية والاقتصادية، وتصاحب القوة العسكرية أيضاً تكامل القوى الداخلية كالقوة التقنية، والقوة الاقتصادية والإنمائية وخلاف ذلك من أشكال القوة الداخلية للدولة التي يتم تحصينها وتنميتها وفقاً لما تملكه الدولة من قوة عسكرية (العياصرة، 2019، ص10).

وتُعد الإمارات إحدى الدول العربية الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بقدراتها وقوتها العسكرية، حيث اجتهدت الإمارات في بناء قوتها العسكرية بشكل ملحوظ، وبات الجيش الإماراتي إحدى الجيوش المؤثرة وذات الخبرة في خوض الحروب في المنطقة وبشكل واسع، حيث شاركت القوات العسكرية الإماراتية في حروب عدة في الآونة الأخيرة أبرزها حرب اليمن، والحرب في ليبيا ناهيك عن مشاركة الطيران العسكري الإماراتي في قتال الجماعات الإرهابية في الدول العربية مثل محاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا، ويبلغ تعداد الجيش الإماراتي نحو (100.000) ضابط وجندي، وبهذا الشأن فقد أشار الباحث الأمريكي في الشؤون العسكرية (كينيث بولاك) أن القوات العسكرية الإماراتية تُعد من أبرز القوات العسكرية العربية والشرق أوسطية، لما امتلكته البلاد من قدرات عسكرية واسعة النطاق وفي أوقات قياسية، جعلت من الإمارات الأبرز عربياً في مضمار التسلح وسباق التطور العسكري، وهو ما سيجعلها إحدى الدول المؤثرة في ميزات القوة الإقليمية والدولية مستقبلاً، بما تملكه من قدرات عسكرية من الدول التي يمكنها إنشاء منظومة دفاعية عسكرية تحول دول تعرض أمنها الوطني لأية أزمات أو تهديدات خارجية قد تلحق الضرر بأمنها الوطني، كما يمكنها أن تحافظ على الأمن الإقليمي والخليجي تحديداً كونها إحدى المكونات الرئيسية من نسيج المجتمع الخليجي، والقومي العربي، وهو ما سيعزز الجانب العربي بظهور قوة عسكرية حديثة، ذات أبعاد سياسية خارجية واسعة النطاق تعمل الدولة من خلال ما تملكه من قدرات عسكرية في بنية وقوة سياستها الخارجية في التعامل مع معضلات العصر الحديث وما فيه من متغيرات مختلفة (دالتون وشاه، 2021، ص2).

ويظهر مما سبق أن المحددات السابقة هي أبرز محددات السياسة لخارجية للإمارات والتي من خلالها تمكنت الدولة بنظامها السياسي أن ترتقي بأدائها على مستوى العلاقات الدولية والحفاظ على مكانة الدولة وهيبتها في مقدمة دول العالم في التنمية والتطور وأخذ مكانة متقدمة في ظل التنافس العالمي على مستوى السياسات الخارجية للدول ومدى تأثيرها في النظام العالمي.

2.1.4 المحددات الخارجية

كما أن للسياسة الخارجية الإماراتية محددات داخلية كسائر دول العالم، تميز سياستها الخارجية وترسم ملامحها وتضع نطاقها، فهي تشترك أيضاً مع دول العالم بارتكاز السياسة الخارجية الإماراتية على محددات خارجية تمثل الفضاء الذي تمضي الدولة بناطقه في رسم ملامح ومعالم سياستها الخارجية، وتظهر ماهية هذه السياسة ومكانتها ومجال حرية تحركها وفرض نفسها في العالم ككل، إذ تتكون هذه المحددات من محددات النظام الإقليمي، ومحددات النظام الدولي، وهذين المحددين هما النطاق الذي تسير بمقتضاه سياسة البلاد الخارجية، وفيما يلي سرداً لأبرز وأهم المحددات الخارجية للسياسة الخارجية للإمارات، كما يلي:

أولاً: المحددات الإقليمية

يُعد المحدد الإقليمي للإمارات من أهم المؤثرات الظاهرية في رسم سياسة الدولة الخارجية، فيحتوي النظام والنطاق الإقليمي للإمارات على دول تشكل مصدر تهديد لأمن الدول الوطني واستقرارها أرضاً وقيادة ومواطنين مثل إيران، والتي تسعى دوماً إلى تثبيط قدرات الدولة الإماراتية ونطاق سياستها الخارجية، وأن هناك دولاً ترتبط مع الإمارات بعلاقات الأخوة والتاريخ والدين والثقافة كالدول العربية والإسلامية، وأن هناك علاقات الصداقة التي تربط الإمارات بدول إقليمية ذات علاقات ودية كالهند على سبيل المثال (العلايا، 2009، ص40).

وقد ظهرت كثير من الأحداث في السنوات القليلة الماضية والتي شكلت تهديداً على أمن واستقرار الدولة الإماراتية، إلّا أن هذا التهديد الحديث قد تأتي من دول إقليمية عربية ترتبط مع الدولة الإماراتية بأنظمتها السياسية بعلاقات ودية وأخوية ذات جذور تاريخية وأسس دينية وتقاربية، ولكن التهديد الذي ظهر من هذه الدول هو تهديد للأمن الإقليمي ككل، وأن الإمارات هي جزء من النسق الإقليمي ككل، وتتأثر بما يتأثر به أمن الإقليم وخصوصاً المنطقة جزء من النسق الإقليمي ككل، وتتأثر بما يتأثر به أمن الإقليم وخصوصاً المنطقة العربية منه (العلايا، 2009، ص42).

وتمثلت تلك التهديدات التي ألقت بظلالها على الأمن الإقليمي، بالثورات العربية التي عرفت بثورات الربيع العربي، والنزاعات المسلحة التي خلفتها تلك الثورات،

والتدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية لفض تلك النزاعات والتي كشفت عن أطماع الدول العظمى في ثروات المنطقة العربية والتي توغلت بها لغرض القضاء على الإرهاب أو فض الثورات العربية أو محاربة الفصائل الخارجة عن القانون، حتى أصبحت الأراضي العربية بمثابة موضع قدم لتلك الدول إقليمية كانت أو دولية لتنفذ كل منها أهدافها التوسعية ومصالحها الحيوية، والحصول على ثروات المنطقة بسهولة، حتى بات الخطر المتأتي عن النزاعات والثورات، وخطر التوغل الإقليمي والدولي أكثر تهديداً للأمن الإقليمي ككل، وأمن الخليج تحديداً، ولا سيما أمن الإمارات (ساعو، 2014، ص27).

وكانت الإمارات هدفاً للحركات الإرهابية، بسبب سياستها المشتركة وتوجهها القومي، والتوازن في سياستها وعلاقاتها الدولية، إذ يراد بالإمارات بأن لا تكون على قدر معين من القوة السياسية والتأثير الدبلوماسي العالمي، من كثير من الدول التي ترغب بإضعاف المنطقة الخليجية، وأبرز مواقعها الجغرافية والمتمثلة بالإمارات، لتتمكن من التوغل فيها والسيطرة عليها وعلى ثرواتها والعمل على خلق التبعية الإماراتية لتلك الدول، إذ أن تلك الدول سواء إقليمية أو دولية، تعد المحرك الرئيس والداعم الحقيقي للجماعات الإرهابية التي تستخدم كأداة لإضعاف أمن الدولة الإماراتية والمنطقة الخليجية ككل (بوزيدي، 2015، ص78).

ونتيجة لتأثر الأمن الوطني الإماراتي فقد سعت السياسة الخارجية إلى رفع وتيرة العمل الدبلوماسي للسياسة الخارجية الإماراتية، ودعوتها لدول العالم أجمع لمحاربة الإرهاب بمشاركة القوات المسلحة الإماراتية الجوية والبحرية والبرية، ومن هنا أمكن القول بأن السياسة الخارجية الإماراتية قد تأثرت بالمحدد الإقليمي العربي خلال العشر سنوات الماضية، والتي تمثلت بشكل الثورات العربية التي توغلت بها وسيطرت عليها جهات خارجية حتى أصبحت أدوات إرهابية تهدد الأمن الوطني الخليجي المتمثل بأقرب المواقع الجغرافية لبؤرة الأحداث الساخنة في العالم، وبذلك تحولت السياسة الخارجية الإماراتية وتحدد نطاقها ووجهتها إلى محاربة الإرهاب من خلال سياستها الخارجية المتفاعلة والمتعاونة بذلك مع كثير من دول العالم والجمعيات والمجالس الأمنية العالمية (سعيد، 2007، ص95).

كما انسجمت الإمارات، بسياستها الخارجية بان تكون جزء من الوطن العربي ككل، ووفق منظور سياسي قومي مشترك مع الدول العربية كافة، فقد انضمت الدولة الإماراتية إلى جامعة الدول العربية بعد إعلان تأسيس الدول بأربعة أيام فقط، من التأكيد على النظرة القومية في سياسة الدولة الخارجية، وتقاربها مع أشقائها العرب، ومشاركة الدولة لجميع القضايا العربية والدينية والتاريخية وكذلك الأمنية (العلايا، 2009، ص56).

وعلى مستوى القضايا العربية، فلا يمكن إغفال دور السياسة الخارجية الإماراتية من القضية الفلسطينية، إذ أعتبرت القضية الفلسطينية من أبرز المحددات الإقليمية في صياغة السياسة الخارجية للإمارات، حيث حظيت القضية الفلسطينية باهتمام واسع النطاق من قبل النظام السياسي الأول للبلاد ممثلاً بالشيخ زايد رئيس ومؤسس الدولة، الذي أشار في كثير من المواقف بدعمه للقضية الفلسطينية إذ قال: "أن الدفاع عن الأراضي المقدسة واجب كل مسلم، وأن واجب الشقيق الوقوف إلى جانب شقيقه في السراء والضراء"، ولم يكن هذا الموقف الأول للشيخ زايد حيث قام بافتتاح أول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عهد الإمارة في عام 1968م في أبو ظبي، كما دعا في عام 1988م إلى إعلان دولة فلسطين حرة على أراضيها المستقلة كما اعترفت الإمارات بالدولة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية وأقامت سفارة لفلسطين من أوائل الدول العربية في العام نفسه (الكتبي، 2014، ص22).

وهناك الكثير من المواقف الداعمة للأمة العربية والإسلامية، إذ لا يمكن فصل الإمارات عن نسيجها القومي والديني والتاريخي والقومي مع المحيط الإقليمي وما فيه من قواسم مشتركة تصل إلى حد الأخوة مع الإقليم ككل، وقد بدا كل ذلك واضحاً من خلال رسم السياسة الخارجية للدولة حيث أشار نص المادة (12) من الدستور الإماراتي صراحة بأن: "تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية، نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية"(المادة (12) من الدستور الإماراتي).

كما أكدت الإمارات من خلال خطاباتها السياسية المختلفة على ضرورة إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، والحفاظ على نسيج العلاقات الودية مع المجتمع العربي والقومي ككل، وفتحت السفارات الإماراتية في كافة الدول العربية والإقليمية للتأكيد على النهج الإقليمي المتماسك في سياسة الإمارات الخارجية، واعتبرت الإمارات أن القضية الأهم في العالم العربي ترتبط أساساً في القضية الفلسطينية التي نالت جانباً هاماً في مختلف الخطابات السياسية الوطنية منها والإقليمية والدولية أيضاً، وأشار الشيخ زايد آل نهيان في إحدى خطاباته على أن: "قضية فلسطين هي الجوهر الأساس لمشكلة الشرق الأوسط، وإنه لا يمكن تسوية المشكلة إلا بإعادة الحقوق إلى أهلها، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة في فلسطين"، ناهيك عن مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي للجانب الفلسطيني طوال فترة حكم الشيخ زايد للبلاد (سعيد، 2008، ص203).

وعلى مستوى السياسة الخارجية التي حملها النظام السياسي الإماراتي، فقد تضمن البيان الأميري خلال تأسيس الدولة الإماراتية الذي جاء على لسان الدول (الشيخ زايد آل نهيان)، بأن: "السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة وصريحة، فهي سياسة عربية من أساسها وأهدافها، وتؤمن بوحدة المصير المشترك للأمة العربية، وتعمل من أجل تحقيق الحق العربي والأماني القومية وتسير مع الدول الشقيقة (رو، 2003، ص177).

كما أشار مؤسس الدولة الإماراتية الشيخ زايد آل نهيان في اليوم الوطني من عام 1972م بأن: "السياسة الخارجية للإمارات إنما تسير وفق طرق واضحة المعالم قوامها أربعة مبادئ رئيسية متمثلة بالسعي لحل وفض الخلافات والنزاعات بين الإمارات ودول الجوار الجغرافي وأي من الدول العربية أيضاً وبالطرق السلمية، والعمل الدبلوماسي لغايات توسعة الاتحاد وإشراك دول أخرى إن قبلت بذلك، وترك باب الانضمام للإمارات العربية المتحدة مفتوحا لأي من الأقطار العربية المتجاورة بالانضمام للإمارات"، ثم العمل على دعم القضايا العربية كافة، أضف إلى ذلك التنسيق الاقتصادي والأمني والعسكري والتعليمي والثقافي مع الدول العربية جميعها، ومن ثم الانفتاح على العالم أجمع (عبيد، 2004، ص107).

ثانياً: المحددات الدولية (محدد النظام الدولي)

يُعد النظام الدولي النطاق الأكبر والفضاء الأوسع لكافة السياسات الخارجية لجميع دول العالم، فتتأثر السياسات العالمية وفقاً للمحدد الدولي وما فيه من مؤثرات تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الطبيعة التي تظهر عليها السياسة الخارجية للدولة (أبو الرب، 2017، ص96).

وقد سعت السياسة الخارجية للإمارات أن تكون جزء من النسق والنسيج العالمي ككل، وللإمارات عبر سياستها الخارجية مسافات بينها وبين دول العالم قائمة على المشاركة والتعاون في مختلف الأنشطة والمجالات، وهي ذات تفاعل بناء في بنية النظام الدولي، حيث أن سياسة الإمارات الخارجية قد بنيت على أسس تسوية النزاعات بالطرق السلمية في مختلف دول العالم، كما دعمت الدولة المنظمات العالمية والحقوقية لغايات الحفاظ على أمن وسلامة الإنسان، إذ دعت الإمارات إلى أن تكون وفق النظام السلمي العالمي، وحل النزاعات بالطرق السلمية وإن كان الأمر يتعلق بالدولة وأمنها، ولعل المثال الأكثر حضوراً ما تمثل بالنزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الإماراتية المحتلة إيرانياً، إذ تلجأ الإمارات دائماً للحلول السلمية دون المواجهة المسلحة في كافة النزاعات الإقليمية والدولية إلا في حالات مواجهة الإرهاب المهدد للأمن الوطني والإقليمي للدولة، فللإمارات دور في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في مختلف المحافل الدولية والإقليمية (المنصوري، 2015، ص51).

وساهمت الإمارات عبر سياستها الخارجية في الحفاظ على الحياة الإنسانية في كثير من الأشكال وخصوصاً في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية والإنسانية، فقد قدمت الإمارات الكثير من الدعم والمساعدات الإنسانية مختلف الدول الإفريقية التي تعرضت خلال عقود ماضية للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات وخلاف ذلك من أزمات إنسانية أيضاً كالمجاعات، وخلافها من دول حول العالم، حيث أشارت إحصاءات وزارة التنمية والتعاون الدولي بأن الإمارات قد تقدمت بمساعدات إنسانية وعينية ومالية إلى137 دولة حول العالم، وهو ما يترك أثراً لدى المجتمع الدولي في طبيعة وشكل السياسة الخارجية للإمارات، التي دخلت النسيج والنظام الدولي كدولة ذات علاقات متينة مع المجتمع الدولي على الصعيد التجاري أولا، ومن ثم المشاركة

في الصناعات والثقافة والتعليم وغيرها من أوجه التعاون، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية حول العالم.

وقد أثرت المحددات الخارجية للإمارات بشكل واضح على طبيعة سياسة الدولة الخارجية، فباتت سياسة أكثر توافقاً مع نسيج النظام الإقليمي وانسجام البلاد مع قضاياه والتقارب بين الدولة وأشقائها العرب والمسلمين، بالإضافة لانسجامها في النظام العالمي، القائم على خلق نسيج من الأمن والاستقرار الدوليين، وتوفير كافة القدرات والإمكانيات لخلق مجتمع دولي آمن من أي اضطرابات أو كوارث أو أزمات آنية أو محتملة في العالم أجمع.

2.4 محددات السياسة الخارجية الروسية

1.2.4 المحددات الداخلية

إن النظر إلى مستقبل روسيا باعتبارها أحد الأطراف الدولية المؤثرة في النظام الدولي، ينبع من المزايا التي تتمتع بها والتي قلما تتوافر لدى دولة أخرى، فهي تمتلك من مدخلات القدرة ما يؤهلها أن تكون طرفا مؤثرا على مسرح السياسة الدولية، كالمقومات العسكرية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية.

أولا: المحددات الجغرافية

تتميز روسيا بموقعها الجغرافي، فهي تقع في قارتين معا، حيث تنتمي إلى أوروبا غربا، إذ تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة، والى آسيا شرقا، إذ تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الآسيوية لتصل إلى حدود اليابان.

وتبلغ مساحة روسيا (17.075.400) مليون كيلو متر مربع، أي ما يقارب نسبة (15%) من مجموع اليابسة على الكرة الأرضية، وهي بهذه المساحة تعد أكبر دول العالم، اذ انها ورثت حوالي(85%) من مساحة الاتحاد السوفيتي سابقا، يتكون الاتحاد الروسي من 89 كيان فدرالي (وحدة إدارية)، منهم 24 جمهورية، هذا ولاتزال جمهورية القرم رقم 22 وجمهورية دونيتسك الشعبية رقم 23 وجمهورية لوغانسك الشعبية رقم 24 محدودة الاعتراف دوليا (أبو حسن،2021 ص2)، ويبين الشكل رقم (3) الموقع الجغرافي لروسيا:

الشكل رقم (3): الموقع الجغرافي لروسيا(أبو حسن،2021، ص2)

يتضح من الشكل السابق الحدود السياسية والجغرافية لروسيا حيث يحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا، ومن الغرب جمهوريات: استونيا، ولاتفيا، وبلاروسيا، ومن الجنوب الغربي جمهورية أوكرانيا وكازاخستان، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية الصين وجمهورية منغوليا، وكذلك من الشرق يحدها الجزء الأخير للحدود البرية لجمهورية كوريا الشمالية، وتطل على اليابان من جهة المحيط الهادئ، وتطل على البحر الأسود وبحر قزوين (Russian geography،2022).

وقد ساعدت المساحة الشاسعة لروسيا على توفير الثروات الطبيعية والمعدنية، ففيها (220) مليون هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية بالاضافة إلى الالاف من الانهار يبلغ طول كل منها(10) كم فأكثر، كما فيها الكثير من البحيرات العذبة والمالحة، أهمها بحيرة(بايكال) التي تعد أكبر وأعمق بحيرة عذبة في العالم. حيث يبلغ عمقها (1620م) (مغاوري،2007، ص45).

أما المناخ في روسيا فيتصف بأنه مناخ قاري، حيث يتسم بالتباين الشديد في درجات الحرارة بين فصلي: الصيف والشتاء، فيتراوح بين رطب قاري في معظم روسيا

الأوربية، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، ومناخ قارص في القطب الشمالي، والشتاء في روسيا يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمد في سيبيريا، والصيف فيها يتراوح بين دافئ معتدل إلى بارد على طول الساحل الشمالي (Russian geography،2022).

ثانيا: المحددات السكانية

يبلغ عدد سكان روسيا الاتحادية نحو (143) مليون نسمة، وهي بذلك أكبر دولة في عدد السكان في كل أوربا، والمرتبة الثامنة من بين سكان العالم، ويتوزع السكان في البلاد بشكل غير منتظم، إذ يعيش معظمهم في الجزء الغربي (الأوروبي) من البلاد بينما يقل السكان في المناطق الشرقية النائية والوعرة. وتواجه لروسيا تحدياً ديمغرافياً بتناقص عدد سكانها، إذ انخفض تعداد السكان خلال الأعوام العشرة الأخيرة بمقدار (5.9) مليون نسمة (ابو حسن،2021، ص1).

تُعد روسيا دولة متعددة القوميات حيث يعيش في روسيا أكثر من (100) قومية يشكل الروس نحو(81%) من إجمالي السكان، ومن أهم هذه القوميات: مجموعات التتار والأوكرانيين والبشكيريين والروس البيض والمولدوفيين والشيشانيين، ويعيش معظمهم في الأقاليم ذات الحكم الذاتي، كما توجد مجموعات صغيرة في سيبريا مثل الإسكيمو، وقد سعت روسيا إلى دمج الهوية الوطنية بالهوية الوطنية للإمبراطورية الروسية الحديثة لبناء الأمة الروسية (دياب،2007، ص142).

ويتميز الشعب الروسي بارتفاع نسبة المتعلمين، كما تأتي روسيا بالمركز الثالث عالمياً بالعلوم والهندسة بعدد المهندسين والعلماء، وقد قدرت رابطة المبرمجين الروس: إن لدى روسيا (250) ألف مبرمج ومهندس، وتتميز القوى العاملة الروسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات: بأنها أكبر من نظيراتها في مجموعة دول شرق ووسط أوربا مجتمعة، كما أن لدى روسيا قدرات في البحث والتطوير أكبر من أي دولة في أوروبا(الصادق،2008، ص164).

ثالثا: المحددات الاقتصادية

نتيجة للمساحة الشاسعة التي تحتلها روسيا وتنوع تضاريسها تعد روسيا إحدى أغنى دول العالم من حيث مواردها الطبيعية، فهي تملك أكبر احتياطي من الغابات في

العالم وبها مصادر طاقة ضخمة وأراضٍ زراعية واسعة، ورسوبات معدنية كبيرة وإمكانات هائلة من الطاقة الكهرومائية بالإضافة إلى أنواع عديدة من النباتات والحيوانات (مغاوري،2007، ص48).

كما تشغل روسيا الترتيب الأول في العالم باحتياط الغاز الطبيعي كما يتضح من الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

حجم احتياطي الغاز لأكثر عشرة دول امتلاكا لمخزون الغاز عالميا(انفوجرافيك،2022، ص1)

الرقم	الدولة	احتياطي النفط/ برميل	النسبة عالميا
1	روسيا	47.805.000.000	%24.3
2	ايران	34.019.000.000	%17.3
3	قطر	24.680.000.000	%12.5
4	الولايات المتحدة	10.440.000.000	%5.3
5	السعودية	8.331.000.000	%4.2
6	تركمانستان	7.504.000.000	%3.8
7	الامارات	6.091.000.000	%3.1
8	فنزويلا	5.581.000.000	%2.8
9	نيجيريا	5.111.000.000	%2.6
10	الصين	4.643.000.000	%2.4

إذ إنها تمتلك ما نسبته (24.3%) من الاحتياطي العالمي، وتاتي في المرتبة الثامنة في مجال النفط، إذ إنها تمتلك ما نسبته (5.8%) من الاحتياطي العالمي، كما تحتل المرتبة الثالثة في احتياطي الذهب، وثاني أكبر احتياطي من اليورانيوم، فضلاً عن احتياطات كبيرة من(الفحم، والألماس، والخشب)، وتعد روسيا رابع دولة في العالم في الصناعات السمكية، وتمتلك الحكومة صناعات النفط والغاز الطبيعي، وتزود روسيا أوروبا بما يُقارب 30% من النفط و40% من الغاز الطبيعي، ممّا جعلها تظهر كقوة عظمى في مجال الطاقة (انوجرافيك،2022، ص 1).

وفي مجال الطاقة الكهربائية تعد روسيا رابع أكبر دولة بالعالم في مجال توليد الطاقة الكهربائية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، وتصدر روسيا الكهرباء إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين وبولندا وتركيا وفنلندا، وتولد روسيا(63%) من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية و(21%) عن طريق المصادر المائية، وتمثل صادرات النفط والغاز الروسي معاً نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداتهما بأكثر من (60%) من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، وتعد شركة "غاز بروم Gasprom "الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، فالشركة تتحكم في (90%) من إنتاج الغاز الروسي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول (15) ألف كم (مانكوف،2010، ص22).

وتُعد الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات الصناعية تطورا في روسيا، حيث تتركز مصانع المعدات الثقيلة في موسكو وسانت بطرسبرج وعلى طول نهر الفولجا وفي جبال الأورال، وتقوم بإنتاج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية، ومن أهم منتجات الصناعة الكيميائية الألياف الكيميائية والأسمدة المعدنية ومنتجات البتروكيميائيات والراتينج الصناعي (مغاوري،2007، ص42).

وقامت روسيا ببرنامج إصلاح إقتصادي ركز على العديد من العناصر مثل: إصلاح القطاع المصرفي، وزيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق هذه العناصر ركزت خطة الإصلاح على خفض معدل الضريبة على الدخل إلى(13%)بعدما كانت تتراوح بين (12% إلى 22%) والإعلان عن حوافز جديدة لسداد الضريبة، وإقرار إعفاءات ضريبية كحوافز للاستثمار، وتقنين أكثر لدور مكافحة التهرب الضريبي(عبد الحميد،2009، ص 115).

كما تشكل التجارة الخارجية عنصرا هاما في الاقتصاد الروسي، ففي السنوات الأخيرة أصبحت التجارة الخارجية تمثل (20%) من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة، أما على المستوى العالمي فقد أصبحت روسيا من بين الدول التجارية الكبرى، واحتلت المركز التاسع بين المصدرين الرئيسين، والمركز الثاني والعشرين في تجارة الصادرات

والمركز السابع عشر في استيراد السلع، وتمثل حصة روسيا من التجارة السلعية العالمية ما نسبته (4.7%) (الشيخ،2014، ص 87).

ويبلغ إجمالي الناتج المحلي في روسيا ما يقارب (2.4) تريليون دولار، وذلك وفقا لإحصائيات عام 2018م، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يقدر بـ (584،11) دولار، وبذلك تكون روسيا قد استعادت مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم، حيث كان ازدهار الأرباح في صادرات النفط والغاز وتجارة السلاح، أحد السمات المميزة لانتعاش الاقتصاد الروسي. (Oliker and Other،2009)

رابعا: المحددات العسكرية

تعتمد المؤسسة العسكرية الروسية على نظام الخدمة الإلزامية في إمدادها بالعنصر البشري، فيما أدخلت ضمن تخطيط الإصلاح نظام التطوع في القوات المسلحة الروسية بشروط خاصة، وتعمل بشكل متوازي قوات الأمن الداخلي الروسية إلى جانب القوات المسلحة، كما عمل بوتين إلى تنفيذ الإصلاحات التي شكلت تحولا رئيسا في إطار بناء روسيا لقوتها العسكرية، وإعادة النظر في عقيدة روسيا العسكرية، وذلك لعودة القوة للاقتصاد الذي حقق احتياطيا (200) مليار دولار، كذلك فإن عجلة الإنتاج والتحديث في روسيا انطلقت معتمدة على إمكانياتها من الطاقة إلى جانب انخراطها في الاقتصاد الحر، والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته بما فيه تجارة السلاح، فحظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لأعوام، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بأكمله إلى جيش محترف مع العام 2013م مشكل فقط من ستمائة ألف عسكري، حيث تجري تجربة الاحتراف على الوحدة السادسة والسبعين، وحسب الأرقام الرسمية فإن (3%) من هؤلاء تابعوا دراسات عليا و(37%) منهم تلقوا دراسات تقنية (الشيخ،2014، ص 85).

كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا فقط، ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح ، مما يعود بالنتيجة على الاقتصاد الروسي بالكثير من الفوائد، وتعزز من إمكانية

النهوض بواقع الجيش الروسي والمؤسسة العسكرية، كما تم تخصيص أكثر من (171) مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية، وإطلاق عدد من الأقمار الصناعية صناعياً في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم (14) قمرا لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي (الجبور،2018).

وتحتل روسيا وفقا لمعطيات عام 2011م المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية، كما أن الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، فهي تستأثر مع واشنطن بنحو (90%) من مخزون الأسلحة النووية في العالم، وتمتلك (11) ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والاستراتيجي، إلى جانب القطاع الفضائي وأسلحة أخرى متطورة جدا(نصار،2008، ص8).

2.2.4 المحددات الخارجية

شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 2012م وحتى عام 2022م تغييرا جذريا في أهدافها ودوائرها ونشاطها وأدواتها المستخدمة لتنفيذ هذه السياسة، من أجل استعادة المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي سابقا اقليميا ودوليا.

أولا: المحددات الإقليمية

أدركت القيادة الروسية ممثلة في الرئيس الروسي بوتين عقب انتخابه في عام 2012م أن نمط التفاعلات في النظامين العالمي والإقليمي، وتغير الأوضاع الداخلية في روسيا، تفرض على صانع القرار الروسي وضع أهداف ومجالات عمل وأدوات جديدة ومتطورة للسياسة الخارجية الروسية آسيا الوسطى والاقليم (عزيز،2016).

لذا فقد تبنى بوتين رؤية جديدة للدور الروسي في المناطق الإقليمية المحيطة بروسيا، عمادها عودة روسيا مرة أخرى لهذه المناطق عموما ودول الجمهوريات السوفيتية السابقة بصفة خاصة، من أجل تعزيز أمنها ومصالحها، حيث تعد منطقة أسيا الوسطى منطقة نفوذ تاريخي لروسيا، وبسبب إنهيار الإتحاد السوفيتي إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الضعف الروسي من أجل ملئ الفراغ في هذه المنطقة فقامت بتوطيد علاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، خاصة مع طاجكستان،

تركمانستان، وقرغيزستان، فعلى المستوى الأمني قدمت الدول تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية أمريكية، كما دخلت في شراكة إقتصادية مع الولايات المتحدة من خلال إقامة مشاريع لتمرير النفط والغاز المتجهة غربا انطلاقا من بحر قزوين عبر كل من أذربيجان وجورجيا. ومن أجل ذلك سعت السياسة الروسية لتطويق وتحجيم مصادر التهديد والخطر المحيطة بالدولة الروسية، والتي يعد النفوذ الامريكي في مقدمتها؛ حيث تنظر القيادة الروسية للتغلغل الامريكي على حدودها كخطر يهدد أمن الدولة الروسية وترابط نسيجها بل ويهدد دائما المصالح الروسية ووجودها(دياب،2012، ص108).

وسعت روسيا إلى الانفتاح والتعاون الشامل مع جميع دول الاقليم، واستعادة مناطق نفوذها التقليدية في المنطقة، مع السعي لاستقطاب دول جديدة للتعاون معها، لذا تبنت السياسة الخارجية الروسية البراجماتية، وتعددية الوجهات والتوجهات في تحركاتها بحيث لاتستثني أية رقعة جغرافية أو دولة في المنطقة، والحفاظ وحماية الأقاليم المسلمة في روسيا ودول الجوار من الخروج والاستقلال عن الجسد الروسي، حيث تشتمل الخريطة الجغرافية لروسيا على ستة أقاليم مسلمة هي: تتارستان والشيشان وقباروا وبشقردز وداغستان وأوستيا الشمالية، كما يعيش آلاف من المسلمين في مناطق وجمهوريات روسية أخري ويشكل في بعضها الأغلبية، كما تعتبر موسكو على قمة العواصم الأوربية من حيث عدد المسلمين المتواجدين بها(غوربانوف ومحدوف،2012، ص 28).

لذا تسعى روسيا إلى تحفيز وتنشيط العلاقات مع الدول الإسلامية الكبرى في آسيا الوسطى، وخصوصا مع الدول ذات المكانة المتميزة في العالم الإسلامي مثل السعودية ومصر وتركيا وايران، للحد من مصادر الدعم والمساندة التي يمكن أن تقدمها شعوب هذه الدول لأشقائهم وإخوانهم المسلمين في روسيا في نزاعهم أو صراعهم مع الدولة الروسية للحصول على الاستقلال، كما فعلت جمهوريات آسيا الوسطى، أو على الأقل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وثقافية تتناسب مع تمثيلهم في المجتمع الروسي، مثل زيادة تمثيلهم في المؤسسات المنتخبة والأجهزة التنفيذية والإدارية المحلية، وزيادة

مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع نظرائهم من الأقليات الأخرى(غوربانوف ومحدوف،2012، ص 31).

وقد استطاعت روسيا تحييد الامتداد الاسلامي من خلال خلق نظام إقليمي مستقر امنيا وسياسيا، حيث أن روسيا تتبع سياسة وقائية في مواجهة الحركات الإسلامية والانفعالية والثورية من خلال إقامة علاقات سياسية قينة وجدية مع دول المنطقة(الإمارة،2009، ص91).

كما تعاملت روسيا مع الازمة الجورجية بكل حزم لتحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جورجيا إلى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا.(سبيتان،2011، ص 49).

كما قامت روسيا بالتعامل بكل جدية مع أخطر المحددات الاقليمية وهي الازمة الاوكرانية لمواجهة توسع الحلف الأطلسي واقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية من أجل منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه (الشيحان،2019، ص 16).

ثانيا: المحددات الدولية

قامت روسيا بمجموعة من التغيرات السياسية لتأسس علاقات دولية جديدة في السياسة الخارجية، بهدف إستعادة دورها وبعقيدة براغماتية لتتحول إلى لاعب أساسي في السياسة الدولية، حيث ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية، والسعي وراء تقليص الهيمنة الأمريكي، من خلال العمل على إستعادة مناطق نفوذها التاريخية على غرار والوقوف أمام الولايات المتحدة لمنع من تمرير مشاريعها في العالم (هلال،2021، 187).

وقد استطاع الرئيس بوتين منذ توليه السلطة في الوصول إلى نوع من التوازن بين القدرات القومية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية، والاضطلاع بدور مؤثر في السياسة الدولية، والتأكيد على المكانة الدولية لروسيا والتي تتجسد في تأثير روسيا في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، وإعادة

النظر في النظام الدولي الجديد، ومشروع الاستحواذ الأمريكي في عملية صنع القرارات في هذا النظام (الزوبعي، 2009، ص 38).

كما تقوم روسيا بدور فاعل في الساحتين الإقليمية والعالمية، واتخاذ مواقف واضحة في العديد من قضايا: إدارة وتسوية النزاعات والصراعات الإقليمية، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار العالمي والإقليمي، وتحرير التجارة والاستثمار العالمي، والحفاظ على البيئة ومواجهة أو الحد من ظاهرة التغير المناخي والجرائم العابرة للحدود ومن أبرزها وأهمها الإرهاب (الشيخ،2017، ص 45).

أدركت السياسة الخارجية الروسية أهمية تطوير علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع دول العالم، من أجل إقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب للوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بإنشاء منظمة شنغهاي بمشاركة الصين إضافة إلى دول من آسيا الوسطى، والتي جسدت رؤية روسية صينية مشتركة حول عالم متعدد الأقطاب، إضافة إلى توطيد علاقاتها مع كل من الهند ودول أمريكا الجنوبية بإنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية (الشيخ،2021، ص130).

3.4 مجالات التعاون الإماراتية الروسية للفترة 2015م-2022م

يتضمن هذا الفصل مجالات التعاون في العلاقات بين الإمارات وروسيا، ويشمل ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياحية، وكذلك موقف كل من البلدين من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة كالازمة الاوكرانية والبرنامج النووي الإيراني.

4.4 العلاقات الإماراتية الروسية

ترتبط الإمارات وروسيا بعلاقات قوية وراسخة ومتطورة، تتجسد بعلاقات استراتيجية متنامية تحقق مستقبل مزدهر ومستدام للبلدين، وقد ظهر ذلك في يونيو 2018 عندما وقعت روسيا اتفاقية شراكة استراتيجية مع الإمارات، ومن خلالها سعت الإمارات إلى توطيد علاقاتها مع روسيا على مختلف الأصعدة ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية والتجارية التي ترسخت بين البلدين خلال السنوات الماضية، الأمر الذي بات يظهر

جليا من خلال أرقام موثقة في سجلات الجهات الرسمية لدى الجانبين، ويبدو أن هناك مسار لازدهار العلاقات الإماراتية الروسية في الأفق وخاصة بعد زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات الاخيرة لروسيا(وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية، 2022، ص 1).

وقد تطورت العلاقات الإماراتية الروسية في الفترة من 2015م إلى 2022م في إطار سعي الإمارات إلى تنويع الشراكة الاستراتيجية، وعدم الاعتماد على شريك واحد وهذه الاستراتيجية الإماراتية هي جزء من سياسة التحول الاستراتيجي التي تتبعها الدولة منذ عدة سنوات وتقوم سياسة التحول الاستراتيجي المبني على ركيزتين أساسيتين، أولهما: يتعلق بتنويع الشركاء الدوليين، وثانيهما: الانفراد في تفاعلات تعاونية وتكاملية مع كل القوى الكبرى بصرف النظر عن نمط العلاقات بين هذه القوى الكبرى (الدسوقي،2022).

حيث تتبنى الإمارات سياسة الحياد الاستراتيجي تجاه التنافس والصراع بين القوى الكبرى، ولذلك سعت الإمارات إلى تطوير علاقاتها الاستراتيجية لكل من الصين والهند وروسيا وغيرها من القوى الإقليمية في المنطقة، ثم أن للإمارات مصالح اقتصادية وأمنية مع روسيا الاتحادية وتتعلق المصالح الاقتصادية بسبب أهمية استقرار أسعار النفط وسوق الطاقة العالمي ولاسيما في إطار صيغة أوبك بلاس وأن أي الدول الأعضاء في منظمة أوبك + روسيا، كما ان للإمارات أيضا مصالح أمنية تربطها بروسيا تتعلق في الاستقرار في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مما يؤثر على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، كما تتطلع الإمارات إلى الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية الروسية وتنويع مصادر سلاحها ولذلك عقد صفقات ضخمة لشراء منتجات عسكرية روسية(الدسوقي،2022).

ويتضح عمق هذه العلاقات في زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات الاخيرة لروسيا في وقت الصراع الروسي الاوكراني لتؤكد دور الإمارات في الوساطة فيما يتعلق بالأزمة الاوكرانية، وكوسيط في حل القضايا الانسانية في أوكرانيا، بما في ذلك تبادل الأسرى (البيان،2022، ص2).

وأكد ذلك زيارة وزير الخارجية الروسي للإمارات في الثالث من نوفمبر لعام 2022 واستقباله على مستوى عال ليرسخ جوانب التعاون.

5.4 مجالات التعاون الإماراتية الروسية

تتعدد مجالات التعاون الإماراتية الروسية من مصالح اقتصادية تتعلق في استقرار أسعار الطاقة وسوق النفط في العالم في إطار صيغة أوبك بلاس، كما أن روسيا تعد سوق مهم ومصدر للسياحة في الإمارات، وكذلك مجالات التعاون الأمنية التي تتعلق بأن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن الدولي مما يساعد في تطوير الأمن والاستقرار في المنطقة، كذلك المصالح العسكرية مع روسيا برغبة الإمارات في تنويع المصادر، ومجالات التعاون والاستراتيجية وخاصة أن روسيا عضو فاعل ومهم في مفاوضات فيينا النووية لإحياء خطة العمل المشتركة لعام 2015 المتعلقة في الاتفاق النووي الإيراني، وتسوية الأزمات والصراعات الإقليمية المستعصية وفي مقدمتها الصراع في اليمن والصراع في سوريا وكذلك الأزمة في ليبيا نظرا لعلاقات روسيا الإيجابية بأطراف هذه الصراعات جميعا(الدسوقي،2022).

1.5.4 المجال السياسي

ترتبط الدولتان بعلاقات وثيقة على مختلف الأصعدة. وقد ترجمت الزيارات الرسمية والعلاقات الدبلوماسية تلك العلاقة، خصوصاً الزيارتين التاريخيتين لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة- في ذلك الوقت- إلى موسكو في عام 2016م وعام 2018م، وزيارة الرئيس الروسي في عام 2019م، وشهدت علاقات البلدين نقطة تحول هامة تمثلت في التوقيع على إعلان شراكة استراتيجية بينهما تشمل المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية والسياحية (الوطن،2019، ص2).

ويبقى التفاهم السياسي والاستراتيجي والتعاون في القضايا الإقليمية محل الاهتمام المشترك ركيزة أساسية للشراكة المستقبلية بين البلدين، وقد أكد الشيخ محمد بن زايد

خلال زيارته لروسيا أن روسيا دولة كبرى لها دورها المهم والمحوري في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، وأن استمرار التنسيق والتشاور معها بشأن قضايا المنطقة أمر ضروري لضمان تحقيق الأمن والاستقرار المنشود.

وهناك العديد من المصالح المشتركة التي تربط بين الإمارات وروسيا، ويأتي على رأسها موقف البلدين الثابت والحاسم بشأن مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، باعتبارها تشكل تهديداً عالمياً يستهدف الكل دون استثناء، يتطلب مزيداً من التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي لمواجهته (العين الاخبارية،2021، ص1).

وكذلك تفاهمات واسعة النطاق بين البلدين حول الملف الليبي واليمني، وكذلك حول التهديد الذي تمثله العملية العسكرية التركية في شمال شرق سوريا على الأمن والاستقرار الإقليمي، وأيضاً إزاء التصعيد الذي شهدته منطقة الخليج في ضوء أزمة مضيق هرمز التي أطلقت موسكو على إثرها مبادرتها حول "المفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج"، في عام 2019م، وتتضمن إقامة منظومة أمنية إقليمية واتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين الأطراف كافة (عدن، 2022، ص1).

وتستمر العديد من الأطر التي يمكن للبلدين التحرك في إطارها خليجياً وعربياً أهمها "الحوار الاستراتيجي روسيا – مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، و"منتدى التعاون الروسي العربي."

2.5.4 المجال الاقتصادي

تجسد العلاقات الإماراتية الروسية نموذجا استثنائيا للتعاون الناجح لاستشراف المستقبل في المجالات كافة، لا سيما الاقتصادي والتقني والعلمي المرتكز على أسس صلبة ضمن مسار الشراكة الاستراتيجية الشاملة وبما يحقق رؤى وتطلعات قيادتي البلدين الصديقين وشعبيهما

وتوجت العلاقات التاريخية الراسخة بين الإمارات وروسيا بالتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التعاون الوثيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، وقد شكل عام 2017م محطة محورية في تعزيز التعاون الصناعي بين الدولتين، وذلك من خلال التوقيع على

اتفاقية للتعاون الصناعي والتقني والعلمي بين مجموعة من الشركات الروسية والإماراتية تهدف إلى تعزيز التعاون والاستثمار بين البلدين في قطاع الصناعة والطيران والاتصالات والبحث والتطوير، وعلى ضوء هذه الاتفاقية تم تشكيل فريق العمل "الإماراتي – الروسي" بشأن التعاون الصناعي والتقني والعلمي الذي يلتقي بشكل دوري لدعم جهود تعزيز التعاون الثنائي في هذه المجالات (مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019، ص1).

وشكلت الشراكة الاستراتيجية الشاملة أساسا متينا للتعاون بين الدولتين في العديد من القطاعات الحيوية، خاصة القطاع الاقتصادي الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية على مستوى الإمارات وروسيا والمنطقة والعالم.

كما تمثل الإمارات شريكاً تجارياً ومستثمراً مهماً وواعداً بالنسبة لموسكو، فالإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي، وأحد أهم الاقتصادات العالمية، وقد اتخذت روسيا خلال الأعوام الماضية بضع خطوات لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين منها افتتاح مكتب تمثيل تجاري لها في السفارة الروسية في أبوظبي عام 2017م، وتتطلع لتعزيز مكانتها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي انسجاماً مع رؤية الإمارات 2021م واستعداداً لمئوية الإمارات 2071م. (وزارة الخارجية والتعاون الدولي الاماراتية، 2019، ص2).

وتعد الإمارات أكبر شريك تجاري لروسيا في المنطقة العربية اذ تستحوذ الإمارات ما نسبته (7.7%) من اجمالي التجارة العربية، و (7.4%) من الصادرات الروسية إلى المنطقة العربية، وهناك (3000) شركة روسية مسجلة في الإمارات، و(16) الف روسي يقيمون فيها، وزيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى (12.6) مليار درهم خلال عام 2018م بنمو نسبته (37%) تقريبا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي (3.4) مليار دولار في العام 2018م وقد قفز بما نسبته (36%) مقارنة بعام 2017م (مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019، ص1).

كما تعد الإمارات مركز إعادة التصدير المفضل للمنتجات والسلع الروسية في المنطقة الذي يتيح للمصدرين الوصول إلى نحو ملياري مستهلك في الأسواق المحيطة، وتسعى روسيا إلى جذب الاستثمارات الإماراتية في قطاعات عدة، وفي عام 2018م عُقد في موسكو المنتدى الاستثماري "أبوظبي موسكو"، حيث شاركت فيه

(10) شركات حكومية و(400) شركة خاصة من الجانبين، وجاء المنتدى في إطار فعاليات أسبوع الاستثمار الإماراتي الروسي، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية بين البلدين، واستغلال الآفاق الواسعة لتطوير العلاقات بينهما في مختلف المجالات، وبلغ التبادل التجاري بين البلدين في الفترة من 2015م حتى 2020م نحو (55) مليار درهم، وفق بيانات وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية، وتنظر روسيا إلى الإمارات باعتبارها بوابة للاستثمارات والصناعات الروسية، ومركزاً لاستيراد وتصدير السلع والبضائع الروسية إلى مختلف دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وبلغ التبادل التجاري غير النفطي في النصف الأول 2021م نحو ملياري دولار، بنمو يتجاوز(80%) مقارنة مع النصف الأول 2020م، في حين بلغت المبادلات في 2020م نحو(6.2) مليار دولار (البيان،2021، ص1).

وفي تفاصيل حركة التبادل التجاري بين البلدين؛ فقد بلغت قيمة الواردات الإماراتية من روسيا نحو (8) مليارات درهم خلال عام 2018م بزيادة نسبتها (26.2%) مقارنة بعام 2017م وذلك بحسب الأرقام الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، أما على صعيد الصادرات الإماراتية إلى روسيا فقد ارتفعت إلى نحو (1.1) مليار درهم خلال العام الماضي مقارنة ب(913) مليون درهم عام 2017م، وارتفعت قيمة تجارة إعادة التصدير إلى (3.5) مليار درهم مع نهاية عام 2018م بزيادة نسبتها (75%) مقارنة بملياري درهم عام 2017م. (مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية،2019، ص1).

كما توجد هناك استثمارات إماراتية في (60) مشروعاً روسياً، كما توجد في الإمارات نحو (576) علامة تجارية و(25) وكالة روسية حتى عام 2018م، وشهدت الفترة الماضية التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي ساهمت في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنهاية عام 2018م بنسبة (21%) مقارنة بالعام 2017م، ليصل حجمه إلى نحو (3) مليارات دولار، ويعمل الفريق المشترك على تعزيز مجالات التعاون الصناعي والعلمي والتقني والاستثمار المشترك والعمل على تحفيز وتسهيل قيام الشركات المختصة في الدولتين وتطوير مشاريع صناعية مشتركة والاستفادة من

القدرات والإمكانيات الصناعية لدى الدولتين واستكشاف فرص التعاون للدخول في أسواق جديدة (وكالة أنباء الإمارات وآم، 2019، ص1).

ويتصدر التنسيق بين البلدين في سوق الطاقة في إطار صيغة "أوبك +" لمواجهة انخفاض أسعار النفط باعتباره تحدياً مهماً للجانبين، ومن المعروف أن الإمارات رابع أكبر منتجي منظمة الدول المصدرة "أوبك"، والثامنة على مستوى العالم، وتعد روسيا أكبر منتج وثاني أكبر مصدر للنفط عالمياً، ومن ثم فإن الشراكة الروسية الإماراتية في سوق الطاقة حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين.

كما قد تطور التعاون التقني، الذي يتم في إطاره تدريب رواد الفضاء الإماراتيين وإطلاقهم إلى المحطة الفضائية الدولية، وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين في عام 2015م، وذلك من خلال مركز "جاجارين" الروسي لإعداد رواد الفضاء الذي قام بتدريب رائدي فضاء من الإمارات، وسبق ذلك إطلاق قمر "ياسات 1 بي" الإماراتي في عام 2012م بواسطة صواريخ روسية (البيان،2018، ص3).

وقد أعلن الصندوق الروسي للاستثمار المباشر، صندوق الاستثمار السيادي في روسيا، وشركة مبادلة للاستثمار "مبادلة"، صندوق الاستثمار السيادي في الإمارات، توصلهما لـ (6) اتفاقيات للتعاون في إطار الشراكة الناجحة التي انطلقت منذ عام 2013م، وقد نجح البلدان في إطلاق مجموعة من الاستثمارات المشتركة من أبرزها الاستثمار المشترك بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وشركة مبادلة الإماراتية في نحو (40) صفقة مشتركة في روسيا بقيمة تتجاوز (2) مليار دولار أبرزها في مطار بولكوفو بمدينة سان بطرسبورج الروسية، ومشاريع بمشاركة شركة موانئ أبوظبي، إلى جانب الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، وأخرى في مجالي الزراعة والغذاء بقيمة (19) مليار روبل، بالإضافة إلى استثمار نحو (10) مليارات روبل في مجموعة شركات "إفكو" المتخصصة في منتجات الزيوت والدهون في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ويضم خمس دول هي: روسيا، كازاخستان، بيلاروسيا، أرمينيا، وقرجيزستان(اندبندنت عربية،2019، ص1).

وتغطي اتفاقيات التعاون الـ (6) عدداً من القطاعات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للاقتصاد الروسي، حيث تشمل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، والرعاية

الصحية والنقل والخدمات اللوجستية، ويدرس الصندوق الروسي ومبادلة الاستثمار في مصنع جديد لإنتاج لب الأخشاب مع شركة "سفيزا"، التي تعد من الشركات الرائدة في السوق الروسي في مجال صناعة الأخشاب، ويقدر إجمالي الاستثمار في هذا المشروع بنحو (2.8) مليار دولار أمريكي، وبطاقة إنتاجية تزيد على (1.3) مليون طن من لب الخشب سنوياً وسيستهدف هذا الإنتاج السوق الروسية والأسواق الرئيسية في أوروبا وآسيا(العين الاخبارية، 2019ن ص2).

كما شملت الاتفاقيات "النقل – توسعة أسطول السكك الحديدية الروسية" حيث يدرس الصندوق الروسي ومبادلة استثماراً مشتركاً في شركة "نيفتي ترانزسيرفيس إن تي إس"، التي تعد من أكبر شركات تشغيل قطارات السكك الحديدية في روسيا، وسيشكل الاتفاق جزءاً من ائتلاف يقوده الصندوق الروسي، لاستثمار (300) مليون دولار أمريكي في توسعة أسطول شركة "إن تي إس" من القطارات وتعزيز موقعها في سوق الخدمات اللوجستية للسكك الحديدية، كما سيستثمر الطرفان في إنشاء مجمع توزيع متطور من الفئة الأولى ومرافق البنية التحتية اللازمة له، وسيقام المركز في منطقة موسكو، وتبلغ المساحة المتاحة للتأجير أكثر من (100) ألف متر مربع وسيتم تأجير المجمع لإحدى الشركات الرائدة في مجال تجارة الأغذية في روسيا، وكانت مسيرة التعاون بين الصندوق الروسي للاستثمار المباشر ومبادلة قد انطلقت في العام 2013 بإنشاء منصة استثمار مشترك بقيمة (7) مليارات دولار أمريكي (الوطن،2019، ص2).

ويتوقع أن تتجاوز استثمارات الإمارات في الاقتصاد الروسي (10) مليارات دولار خلال عدة سنوات مقبلة، وعلى مدار (6) سنوات من التعاون الناجح بين "آر دي آي إف" وشركة "مبادلة" للاستثمار، تمت استثمارات قيمتها أكثر من ملياري دولار وتمت الموافقة عليها في أكثر من 45 مشروعا (العين الاخبارية، 2019، ص3).

وقد ابرمت الإمارات وروسيا، "إعلان نوايا" للتعاون المشترك بين البلدين في مجالات الطاقة، لا سيما النظيفة منها، وأقر الجانبان خطط وآليات عمل جديدة لتطوير سياسات استباقية تصب في تعزيز العمل المشترك الداعم لمستهدفات البلدين المستقبلية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، واتفاقية باريس للتغير المناخي،

باعتبارهما من الرواد في مجال المحافظة على البيئة ومركزين عالميين لدعم الاقتصاد الأخضر، كما تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل في مجال الهيدروجين، بهدف تعزيز الطموحات الرامية إلى توسيع آفاق إنتاج الطاقة النظيفة، واتفق الجانبان على اتخاذ خطوات عملية لفتح آفاق التعاون بين روسيا والإمارات في قطاع النفط والغاز في عصر الطاقة الخضراء، وتبادل الخبرات المرتبطة بالتقنيات الرقمية، إضافة إلى تعزيز الروابط في مجال الطاقة بين البلدين ودعم استراتيجيات التنمية المستدامة في كل منهما، واستكشاف فرص التعاون لزيادة الاستثمارات المباشرة المتبادلة في هذا القطاع الحيوي خلال المرحلة القادمة، وتشجيع القطاع الخاص في الدولتين للعمل سوياً بما يحقق النمو المستدام، ويدعم الاقتصادات الوطنية(وكالة أنباء الإمارات وآم، 2021، ص2).

كما يتضمن "إعلان النوايا" أيضاً التزام الطرفين بالتنمية المستدامة في تنفيذ سياسات الطاقة والعلوم والتكنولوجيا، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتغيرة مثل تغير المناخ، وتعزيز الاستثمار والتجارة وفرص الوصول إلى الأسواق في مجال الطاقة والخدمات والمعدات ذات الصلة بالطاقة، والحرص على الأهمية الاستراتيجية لتطوير مناهج مشتركة على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق، إضافة إلى التنمية المستدامة لموارد الطاقة(العين الاخبارية،2021، ص4).

وتظهر قوة هذه العلاقات في زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات الاخيرة لروسيا في وقت الصراع الروسي الاوكراني لتؤكد على ضرورة الحوار والتفاوض مع روسيا في ما يتعلق بي أسعار الطاقة العالمية ولا سيما في ظل منظمة اوبك في ضوء القرار الذي اتخذته منظمة أوبك مؤخرا لتقليل العرض من النفط وتقوم روسيا والإمارات مصالحها مؤكدة في استقرار سوق الطاقة العالمية، وكذلك تناول مفاوضات فيينا النووية التي دخلت في مراحلها الأخيرة وربما تفضي إلى تجديد أو أحياء الاتفاق النووي الإيراني فكان لابد من الحديث مع الرئيس بوتين عن مصالح دول الخليج ومصادر قلقها من هذا الاتفاق(الدسوقي،2022).

كل هذا يؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد تقدماً سريعاً في مختلف المجالات، لا سيما مجالات الاقتصاد الجديد مثل الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والابتكار والاقتصاد الدائري ومختلف القطاعات الاقتصادية الجديدة، إلى جانب مختلف القطاعات الحيوية، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 14.1 مليار دولار خلال 5 سنوات.

3.5.4 المجال العسكري

لأكثر من (19) عاماً، احتفظت الإمارات وروسيا بعلاقات عسكرية من الطراز الرفيع، ظلت واقفة على أرضية صلبة تستمد قوتها من اتفاقيات تعاون عسكري ضخمة على مستوى العتاد والسلاح والتبادل المعلوماتي بشأن مكافحة الإرهاب (العين الاخبارية، 2019، ص5).

كما أن التعاون العسكري التقني يتطور بين البلدين باطراد، وغدت الإمارات أول بلد عربي يطور التعاون الواسع مع روسيا في مجالات الاستثمارات المتبادلة والتبادل التجاري والتصنيع المشترك لعدد من التقنيات بينها تقنيات عسكرية، ففي الفترة من عام 2000م إلى 2014م، تلقت الإمارات أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة (714) مليون دولار من منتجات وزارة الدفاع الروسية، وفي عام 2015م وقعت روسيا والإمارات العربية المتحدة مذكرة تتيح تزويد مدرعة "أنيجما" الإماراتية بمنظومة "أ–أو 220 أم"، وذلك على هامش معرض الأسلحة الدولي "أيدكس 2015" في أبوظبي (الشرق الاوسط، 2018،ص2).

وفي عام 2017م وقّعت الإمارات وروسيا اتفاقية تعاون مشترك في قطاع الصناعات العسكرية بشأن التفاوض حول دراسة مواصفات وقدرات أنواع من الطائرات الروسية المقاتلة الحالية والجديدة بما فيها طراز "سوخوي 35" وطائرات الجيل الخامس، إضافة إلى إجراء عمليات تطوير ودعم فني وصيانة مستدامة للطائرات (RT نيوز،2017، ص1).

كما تم التوقيع في عام 2017م اتفاقيه خلال فعاليات معرض ومؤتمر الدفاع الدولي "آيدكس"، وشملت الاتفاقية دراسة شراء وتطوير وتصنيع جزئي للمعدات

العسكرية المتطورة الجوية والبرية والبحرية، التي تخدم متطلبات القوات المسلحة الإماراتية، فيما تضمّنت التعاون في مجالات تطوير وتصنيع وتوريد الأنظمة الجوية والبرية والبحرية ذات التوجيه الآلي، إضافة إلى التعاون في مجالات البحث والتطوير في الجوانب الدفاعية والأمنية (وكالة أنباء الإمارات وآم، 2017، ص3).

وكذلك في مجال مكافحة الإرهاب، فإن تعاونا كبيرا جرى بين الجانبين، الذين لطالما أكدا معا أهمية محاربة الإرهاب والتطرف وضرورة تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية والعمل على شكيل تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب والتطرف يقوم على احترام سيادة الدول التي عانت مباشرة من العمليات الإرهابية (العين الاخبارية6، 2019).

4.5.4 المجال الثقافي والسياحي

شهدت العلاقات بين الإمارات وروسيا تطوراً مستمراً وزخماً كبيراً في مختلف المجالات، لا سيما الثقافية، حيث تشهد ثراء معرفيا وتبادلا فنيا وثقافيا غنيا على مدار العام، ويسهم هذا التطور في خلق تقارب بين الشعبين من خلال الانفتاح على الثقافة والأدب والفنون الروسية والتي تساعد في بناء جسور من التعاون على صعيد تبادل الخبرات لمواصلة مسيرة النمو والازدهار (درع الوطن، 2021، ص1).

يُعد الأسبوع الإماراتي الروسي الذي يتم سنويا شراكة ثنائية مهمة في مجال الثقافة بين البلدين، وهو مناسبة تتيح التواصل بين الفنانين وتمنحهم فرصة لتبادل المعارف والاطلاع على أبرز الابتكارات الفنية والإنجازات الثقافية، التي تتحقق في كل من روسيا والإمارات، ويعتبر مقدمة لفعاليات مستقبلية متعددة ستجمع البلدين بفضل المشتركات الإنسانية التي تتمثل في قيم التسامح والتعايش واحترام والتنوع الثقافي (وكالة أنباء الإمارات وآم، 2019،ص 4).

وقد تعززت وازدادت العلاقات الثقافية رسوخا وتنوعا مع زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية – في ذلك الوقت– إلى موسكو في يونيو 2018م وتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، التي رفعت مستوى العلاقات البلدين إلى مستويات الشراكة في مختلف المجالات.

كما أن العاصمة الروسية موسكو استضافت قمة "أقدر" العالمية الهادفة إلى بناء استراتيجيات وسياسات لتمكين المجتمعات وتعزيز قدراتها المعرفية والثقافية لتحقيق التطور الحضاري والرخاء الإنساني، وتوجت العلاقات الثقافية الثنائية مع اختيار روسيا ضيفة شرف الدورة الثلاثين في معرض أبوظبي الدولي للكتاب 2020م (اقدر ،2020، ص1).

وكان آخر هذه الجسور الثقافية بين البلدين، اختيار إدارة لجنة معرض أبوظبي الدولي للكتاب روسيا ضيف شرف دورة 2020م، وفي المقابل اختارت إدارة معرض موسكو الدولي للكتاب الشارقة ضيف شرف مميزاً لفعاليات 2019م، لتسجل الشارقة بذلك أنها أول مدينة عربية في تاريخ المعرض تنال هذا التكريم، وتطورت العلاقات الثقافية بين البلدين بشكل متسارع، ففي عام 2022م مشاركة إمارة الشارقة ضيفاً مميزاً في معرض موسكو الدولي للكتاب وذلك احتفاء بمكانتها الثقافية العربية والعالمية بعد اختيارها عاصمة عالمية للكتاب(البيان، 2021، ص4).

وتم تدريس (727) مواطناً روسياً في دار زايد للثقافة الإسلامية بالإمارات، ضمن البرامج التعليمية التي تنظمها بمركزها الرئيسي في مدينة العين وفروعها في أبوظبي وعجمان، وخلال السنوات من 2019م إلى 2022م، وانتسب (231) طالباً إلى دورات الثقافة الإسلامية، و(294) طالبا لبرنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، و(148) طالباً لتعليم القرآن الكريم، كما استفاد (54) روسياً من جلسات التعريف بالإسلام، ووزعت الدار (4593) إصداراً مختلفاً باللغة الروسية للمهتمين، وتنوعت الإصدارات بين كتيب "كيف أتوضأ؟"، وكتيب "الإسلام والمسلمون" باللغة الروسية، وغيرها من الكتب التعليمية، كما ان مكتبة الدار تحتوي حالياً على (7) عناوين مختلفة باللغة الروسية، فيما تمّ توزيع (1830) نسخة من ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الروسية منذ2017م ويذكر أن هناك خمس جامعات روسية على الأقل تعمل على فتح فروع لها في الإمارات (العين الاخبارية،2019، ص7).

إن تجربة الإمارات في ترسيخ قيم التسامح والسلام محلياً وعالمياً حققت رؤيتها في جعل هذه القيم سمة عامة تعكس الفطرة الإنسانية السليمة لأفراد المجتمع، إذ تعد

الإمارات حاضنة لقيم التسامح والسلم والأمان والتعددية الثقافية، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وعلى المستوى السياحي فقد باتت الإمارات تشكل إحدى الوجهات المفضلة للسياح الروس الذين يتصدرون قائمة أكثر الجنسيات زيارة للدولة خلال السنوات الـ(3) الماضية، وقد بلغ عددهم خلال عام 2018م نحو (820) ألف سائح، ويصل عدد المواطنين الروس المقيمين في الإمارات إلى نحو (40) ألفا، بعد أن قرر البلدان الإلغاء المتبادل للتأشيرات بينهما وذلك اعتبارا من شهر فبراير 2018م وهو القرار الذي أسهم في زيادة عدد السياح الروس إلى الإمارات (الرؤية،2021، ص2).

6.4 موقف الإمارات وروسيا من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة

1.4.4 الازمة الاوكرانية

تعود أسباب عودة ظهور الأزمة الأوكرانية إلى الاحتجاجات التي اندلعت في نهاية عام 2013م، وكذلك الأبعاد التاريخية الاقتصادية للأزمة في الصراع القديم بين روسيا والولايات المتحدة حول أوكرانيا، وهو بلا شك أحد أسباب عودة ظهور الأزمة، فقد اندلعت الاحتجاجات في أوكرانيا في عام 2004م في ميدان الاستقلال، سميت الثورة البرتقالية بسبب التزوير الانتخابي الذي شهد فوز حلفاء روسيا استيلائهم على السلطة. وكان التدخل الأمريكي في الأزمة لمحاولة استرجاع السلطة التي استولى عليها حلفاء روسيا، وبالمقابل قامت روسيا بالإعلان عن استقلال شبه جزيرة القرم وضمها إلى أراضيها بعد أن كانت منطقة حكم ذاتي خاضعة لسيادة أوكرانيا (عزيز،2016، ص8).

وأصبحت أوكرانيا في عام 2014م ساحة معركة بعد ضم روسيا لجزيرة القرم وبدأت في تسليح وتحريض الإنفصاليين في منطقة دونباس في جنوب شرق البلاد، وكان استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم هي أول محاولة بعد الحرب العالمية الثانية التي ضمت بها دولة أوروبية أراضي دولة اخرى وقتل أكثر من (14) ألف شخص في القتال في دونباس بين عامي 2014م و2021م، وهو أكثر الصراعات دموية في أوروبا منذ حروب البلقان في التسعينيات، ويمكن القول أن الأعمال العدائية شكلت

تحولاً واضحاً في بيئة الأمن العالمي من فترة الهيمنة الأمريكية أحادية القطب إلى فترة حددها التنافس المتجدد بين القوى العظمى (كيربي،2022، ص2).

كما تحتل أوكرانيا موقعاً حساساً بين روسيا وأعضاء الناتو، حيث إنها حاليا أكبر دولة عازلة بينهما، حيث تحتل أكثر من نصف "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا، والتي تعتبرها موسكو بوابة تاريخية للتهديدات العابرة، وتعتزم الحفاظ على عمليات التكامل والتعاون الأوروبية والأطلسية من أجل تقليل نفوذ روسيا وتشديد السيطرة على المنطقة، وتشعر بالقلق من النفوذ الغربي في جوارها القريب والأوسع، ولن تسمح لأوكرانيا بأن تصبح جزءا من نظامها الأمني والاقتصادي، وتقع اوكرانيا ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه، بالإضافة إلى الآراء القومية الروسية لها (الغويري،2019، ص69).

وتمتاز أوكرانيا بثروة من الموارد المعدنية والطاقة، فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة، التي تمثل 22٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما أنها ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وهي بلد صناعي به أحد أكبر مصنعي الصلب في العالم وواحد من أكبر (10) مصدرين للأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، وتعد أوكرانيا مهمة اقتصاديا لروسيا لأنها بمثابة نقطة عبور لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، مما يساعد الاقتصاد الروسي من خلال خفض تكاليف النقل والمسافات لأكبر مستهلك للطاقة في العالم(عزيز، 2016، ص2).

تعد صناعة الحديد والصلب من أهم قطاعات الاقتصاد الأوكراني، حيث توفر المواد الهندسية وسلع التصدير. وفيما يتعلق بالنفط والغاز تمتلك أوكرانيا احتياطيات كبيرة، ويُعد حقل بوزيفسكا في شرق أوكرانيا أكبر احتياطي للغاز الصخري في العالم، حيث يبلغ (1.2) تريليون متر مكعب. التي تمتد من سلوفيانسك عبر محافظات دوستيك وخاركوف(دنفر،2019، ص27).

وبمناسبة الذكرى السبعين ليوم الإنزال على شواطئ النورماندي في حزيران 2014م، التقى الرئيس الأوكراني المنتخب حديثا بيترو بوروشينكو وبوتين لأول مرة، بوساطة ألمانية وفرنسية، خلال ذلك الاجتماع ولدت ما تسمى بـ"صيغة نورماندي" ، التي أنهت

الحرب في ايلول عندما تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في مينسك (الشيحان،2019، ص21).

بعد الاتفاق تحولت المعركة إلى حرب بالوكالة، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم. بدأ الانفصاليون هجومًا في أوائل عام 2015م، زعمت كييف أنها مدعومة بقوات روسية مجهولة، وعانى الجيش الأوكراني من هزيمة ثانية في مدينة ديبالتسيفي الإستراتيجية، مما اضطر إلى الانسحاب، وتم الاتفاق في ذلك الوقت وبرعاية غربية – على اتفاقية "مينسك 2"، وهي اتفاقية لا تزال تشكل الأساس لجهود احلال السلام، ولم يتم تنفيذ بنودها بالكامل بعد(الشيحان،2019، ص 26).

وكان هناك بصيص أمل في خريف عام 2019م لانهاء الخلاف عندما نجح الطرفان المتحاربان في إخراج القوات من بعض مناطق الصراع ، لكن لم تكن هناك اجتماعات منذ مؤتمر نورماندي في باريس في كانون الأول 2019م، بوتين لا يريد شخصيا لقاء الرئيس الأوكراني الحالي، فلودومير زيلينسكي لأنه لا يتبع اتفاق مينسك من وجهة نظر موسكو. منذ كانون الأول م2021، طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين علنا أن لا تسمح الولايات المتحدة لأوكرانيا بالانضمام إلى الناتو أو تلقي المساعدة العسكرية. ومع ذلك، لم يوافق التحالف على هذه الشروط (الغويري،2019، ص75).

ولا بد من الإشارة إلى بقاء روسيا والى فترة طويلة وغير محددة ترفض أي محاولة تجعل من أوكرانيا مكانا لحلف الناتو الذي يسعى إلى التوسع شرقاً، فروسيا تسعى لحاضر ومستقبل يماثل الماضي الذي كانت عليه في عهد الإتحاد السوفييتي، فهي ما زالت ترى هيمنة القياصرة على الأراضي الأوكرانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مما يجعل تسيدها على اوكرانيا واقع ومستقبل وليس فقط تاريخ مضى (الحمايدة،2015، ص29).

وتمثل الازمة الاوكرانية مخاطر عالمية هائلة، تتجاوز الأمن العسكري إلى الأمن الغذائي والطاقوي، حيث تضررت معظم الدول من هذه الأزمة، التي تسببت في ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية،وشح في مصادر الطاقة، وكذلك أثرت على أسواق المال العالمي بطريقة مباشرة، كل ذلك جزء من هذه الأزمة التي إن طالت

وتشعبت وخلقت صراعات أخرى، ربما نكون في انتظار كوارث مالية وغذائية وربما عسكرية، وحتى الآن من غير الواضح متى أو كيف يمكن أن تنتهي، وعلى الجانب الروسي ربما نشهد تصعيداً وبحثاً عن شراكات وتحالفات عسكرية وأمنية جديدة، وسينجم عن ذلك ازدياد التوتر بين الجانبين(مركز الشرق الاوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية،2022، ص3).

2.6.4 موقف الإمارات من الازمة الاوكرانية

امتنعت الإمارات إلى جانب الصين والهند، عن التصويت على مشروع قرار أمريكي ألباني في مجلس الأمن، يدين روسيا ويطالبها بسحب قواتها من أوكرانيا، وهو المشروع الذي تمت عرقلته كما كان متوقعاً بوساطة حق النقض (الفيتو) الروسي، وتؤكد الشواهد أن موقف الإمارات بالبقاء على مسافة واحدة من طرفي الأزمة هو الذي سمح لها بعد ذلك بالحديث عن ضرورة الحل الدبلوماسي والتحرك في هذا الاتجاه وتشجيع الأطراف الأخرى على بذل الجهد من أجل حلحلة الموقف المتأزم (حداد،2022، ص2).

ووسط انقسام حاد واختلاف دولي واضح في مواقف الدول حيال العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، كان بلورة موقف سياسي ودبلوماسي اماراتي يصب بمصلحة الدولة مسألة حساسة ودقيقة للغاية لأسباب واعتبارات عدة، وهي (درع الوطن، 2022، ص2):

أولا: وجود علاقات الشراكة القوية والمتنامية التي تربط الإمارات بين طرفي الأزمة: روسيا من جهة، وأوكرانيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية؛ هناك روابط ومصالح إماراتية ضخمة في مختلف القطاعات والمجالات بين الطرفين، وهناك حرص على بناء علاقات متوازنة مع جميع القوى الدولية، ما يجعل التضحية بأي من هذه الروابط والمصالح مسألة خارج حساب صنع القرار السياسي.

ثانيا: التزامن بين تفاقم الأزمة بدخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية وبين تولي دولة الإمارات مسؤولية الرئاسة الدورية لمجلس الأمن خلال شهر مارس 2022، وهي المهمة التي جاءت بعد شهرين فقط من بداية فترة العضوية غير الدائمة للدولة في

المجلس للفترة (2022.2023)، وذلك بعدما انتقلت الرئاسة إليها من روسيا طبقاً للترتيب الأبجدي المعمول بهه تقليدياً في تحديد الرئاسة الدورية للمجلس من بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

ثالثا: أن بناء موقف إماراتي واضح إزاء الأزمة الاوكرانية يمثل اختباراً صعباً لمجمل قناعات وموروث السياسة الخارجية الإماراتية من المبادىء والقيم التي تتمسك بها الدولة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهي القناعات والتوجهات ذاتها التي تمضي على دربها القيادة الرشيدة في الإمارات.

رابعا: أن الإمارات ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، والعضو الرئيس بتحالف «أوبك+» كان لزاما عليها التصرف بحكمة وهدوء في هذه الظروف المعقدة دولياً بالنظر إلى حساسية أسواق الطاقة الدولية لأي خلافات قد تقوض هذا التحالف النفطي الضامن لاستقرار أسواق الطاقة وعدم حدوث أي اضطرابات في الامدادات، وهي مسألة تهم المنتجين والمستهلكين على حد سواء أي روسيا والغرب معاً.

في ضوء ماسبق، حرصت الإمارات على تبني موقف قائم على المبادىء والتمسك بالقانون الدولي في التعاطي مع الأزمة الأوكرانية، باعتبار أن ذلك الخيار يمثل التموضع الاستراتيجي الأمثل والوحيد الذي يضمن للإمارات الحفاظ على مصداقيتها الدولية وتجسيداً لموقف إماراتي رصين ينأى بالدولة عن الاصطفاف والاستقطاب الدولي الذي كان ولا يزال في ذروة قوته، ويضمن لها ممارسة الدور الذي كانت تستعد لأدائه، وهو الرئاسة الدورية للمجلس خلال شهر مارس 2022 (درع الوطن2، 2022).

وفي ظل التصعيد المتسارع في الحرب الاوكرانية الروسية وفي ظل خطر احتمال استخدام الأسلحة النووية في هذه الحرب جاءت زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حاكم دولة الإمارات في 11 اكتوبر 2022 إلى روسيا، حيث أن الإمارات عضو غير دائم حاليا في مجلس الأمن وربما تكون مكلفة بمهمة محاولات يحيى المفاوضات بين أوكرانيا وروسيا بغرض تسويه هذا الصراع لأن استمراره أصبح يمثل خطرا دائما على الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي يمكن أن تلعب الإمارات

بالتعاون مع المجتمع الدولي دور الوسيط من أجل التوصل إلى تسوية الحرب الاوكرانية، ولاسيما أن الإمارات منذ بدا الحرب حافظت على مسافة واحدة من الطرفين المتصارعين روسيا أوكرانيا(الدسوقي،2022).

3.6.4 موقف روسيا من الازمة الاوكرانية

تشكلت خيارات روسيا في مواجهة الأزمة بضرورة التعامل بجدية بعد التحرك الغربي، الذي اعتبرته تهديدا مباشرا للموارد الحيوية ومنعها من التوسع في مناطق النفوذ بغرض التجارة والسياسة، فالمطلوب منها كان مواجهة التدخل الغربي، حيث أن المعطيات الجيوسياسية تصب في مصلحتها ابتداء من اغلبية الأرثوذكسية بنسبة 70% والانتشار الواسع للغة والثقافة الروسية وصولا إلى جغرافية المنطقة، هذه المؤشرات منعت روسيا من التدخل المباشر بسبب ما تملكه من أوراق الضغط والتي لا تملكه غيرها، بدءً من ورقة الروس الأوكرانيين ومعها ورقة الغاز الذي تحتاجه أوكرانيا، فضلاً عن مديونية أوكرانيا لروسيا، حيث كانت روسيا على استعداد لإقراض أوكرانيا مبلغ (15) مليار دولار بالاضافة إلى وجود العمالة الأوكرانية في روسيا والتي تبلغ (303) ملايين عامل، كما تعتبر روسيا سوقا كبيرا أمام الصناعات الأوكرانية (دنفر،2019، ص50).

يشكل استقلال أوكرانيا تحديا لروسيا ما جعلها تعيد النظر في هويتهم السياسية والأثنية، وسبب انتكاسة جيوبوليتيكية لروسيا، وخسارة اقتصاد زراعي وصناعي بالاضافة إلى 52 مليون انسان ارتبطوا بعلاقات وثيقة اثنيا ودينيا بروسيا، وهكذا فإن استقلال اوكرانيا تسبب بحرمان روسيا من سيطرتها على البحر الأسود حيث كانت أوديسا الباب الحيوي لروسيا للتجارة عبره مع حوض البحر المتوسط والعالم أجمع (بريجنسكي،2000،ص18).

إن المساحة الشاسعة والتضاريس المميزة لأوكرانيا وإطلالتها على المياه الدافئة، جعلت النظرة الروسية لها ثابتة بالاضافة إلى أهمية أوكرانيا الاستراتيجية لروسيا، كما وتعتبر حاجز طبيعي يفصل روسيا عن الغرب اضافة إلى انها تعتبر أقرب الطرق إلى البلقان والبحر الابيض المتوسط من روسيا، كما تبلغ نسبة الغاز الروسي التي تزود

بها أوروبا عبر اوكرانيا (80%)، تراجع مخزون الطاقة في الشرق الأوسط والحاجة إلى مزيد من إمدادات الطاقة في الاقتصاد الغربي، خاصة وأن روسيا تسعى للاستيلاء على نفط بحر قزوين وتزويده بأوروبا، مما يعرقل المشروع الأوروبي التركي "تاناب" والذي يعتبر مشروع القرن "ويهدف إلى تخليص أوروبا من الصراع مع أوكرانيا (دنفر،2019، ص24).

وبسبب الموقع الجغرافي لأوكرانيا والذي يعزل بين روسيا وحلف الناتو، تعتبر أوكرانيا دولة لها أهميتها الإستراتيجية والجيوبوليتيكية لروسيا، ولن تسمح روسيا لحلف الناتو بأي تحرك بالقرب من أوكرانيا، كما ان روسيا لن تبقى صامتة تجاه أي تحرك للغرب لتثبيت حكومة في كييف تساعد في دمج أوكرانيا بالغرب، وان كانت واشنطن لن تقبل موقف روسيا الا أنه يجب معرفة أن أسباب روسيا بذلك هي الموقع الجيوبوليتيكي لأوكرانيا، علما بأن القيادة الروسية أبلغت نظيراتها في الغرب في عدة مواقف بأنهم يرفضون توسع حلف الناتو في جورجيا وأوكرانيا، إضافة إلى أن الحرب الروسية الجورجية عام 2008م أوضحت الموقف روسي الرافض لتحويل هذه الدول ضدها (الغويري،2019، ص73).

وأما عن أسباب روسيا المعلنة تجاه أوكرانيا فإن التدخل يتمثل بعدة أسباب أهمها حماية المواطنين من الأصول الروسية والمنتشرون على مساحات واسعة من اوكرانيا، سواء في القرم أو مناطق أوكرانيا الشرقية والتي يعتبر غالبيتها ناطقون باللغة الروسية ويعتنقون مبادئ الكنيسة الأرثوذكسية، بالإضافة إلى وسط اوكرانيا من تشيرنغوف وحتى اوديسا، بحيث يتشابه الواقع الديمغرافي مع شرق أوكرانيا والقرم (الحمايدة،2015، ص25).

وقامت روسيا في 24 فبراير 2022م بتحرك عسكري نحو الاراضي الاوكرانية بهدف حماية مصالحها، وحسب التصريحات الروسية الرسمية فإن أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا 2022 م ترتبط بصفة أساسية بمحاولات حلف شمال الأطلنطي «الناتو» ضم أوكرانيا لعضويته، الأمر الذي تعتبره موسكو خطا أحمرا، وبعد العقوبات التي فرضتها الدول الاروبية والولايات المتحدة الامريكية بحق مسؤولين ومؤسسات وهيئات روسية(كيربي،2022، ص2).

4.6.4 البرنامج النووي الإيراني

يعود اهتمام إيران النووي إلى عام 1953م، حيث أطلق الرئيس الأمريكي أيزنهاور مشروع الذرة من أجل السلام، وتجلى ذلك في فتح الطريق النووية أمام دول العالم من خلال نقل التكنولوجيا النووية، وفي بداية الأمر كان الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عام 1957م، حيث تم توقيع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة مدته عشر سنوات، حصلت إيران من خلاله على عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، وعلى أول مفاعل للأبحاث سمي (TRR) وكان بقوة (5 ميغا واط)، حيث بني في جامعة طهران عام 1959م، ثم عادت الولايات المتحدة في العام1967م، إلى تزويد إيران ب (5.54) كلغم من اليورانيوم المخصب ارتفعت فيما بعد إلى (104) كلغم لتشغيل المفاعل النووي البحثي، الذي بدأته إيران في جامعة طهران، وبذلك سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بامتلاك ملف للمفاعل النووي، تم الاتفاق بين الطرفين عام 1967م من أجل الحد من إنتاج الأسلحة النووية وتحسينها، وأن لإيران الحق في إنتاج الطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية (النعيمي، 2011، ص 41).

هذا يعني أن الاتفاق أعطى لإيران الحق في استيراد المصادر التي تسمح لها ببناء المفاعل النووي، وتم لإيران ما تريده عام 1975م، ويمكن القول أن انطلاقة البرنامج النووي الإيراني كانت عام 1957م، وكانت تلك الانطلاقة ثمرة للعلاقات الاستراتيجية التي جمعت إيران بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن أصبح نظام الشاه حليفاً رئيسياً لواشنطن، في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. حيث بدأ المشروع النووي السلمي يأخذ طريقة لإنتاج الطاقة النووية الكهربائية، وأخذت إيران تتقدم خطوة تلو الخطوة في البرنامج النووي وخاصة في الفترة ما بين1995-1993م، حيث عقدت إيران في عام 1991م اتفاقاً مع الصين مستغلة العداء الصيني الأمريكي، لتزويدها بمفاعلين نوويين بطاقة (300-330) ميغا واط، كما حصلت منها على (1000) كلغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم، و (4000) كلغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، وفي عام 2002م اكتشفت الوكالة الدولية إن هناك معسكرين إيرانيين هما (يارجين،

لافيزان) وهما معدان لاختبارات المتفجرات الثقيلة، فعملت إيران على تفكيك المنشاة ونقلتها إلى مكان آخر (علاوي،2009، ص 42).

وفي عام 2005م استأنفت إيران برنامجها النووي في مصنع لليورانيوم، إلا إن الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا والصين رفعت المسألة إلى مجلس الأمن لكن إيران استأنفت التخصيب عام 2008م، فأصدر مجلس الأمن نتيجة، لذلك قراراً يفرض عقوبات على إيران ويجب عليها التوقف التام عن تخصيب اليورانيوم، كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم (747) في عام 2007م، حيث دخلت إيران مرحلة التصنيع النووي والاستمرار بتخصيب اليورانيوم، فتم فرض مجدداً عقوبات اقتصادية على إيران وعدم التعامل مع البنوك الإيرانية، كما أصدر مجلس الأمن الدولي قرار ينص على منع إيران من استثمار الأنشطة النووية الحساسة خارجياً، مثل: تخصيب اليورانيوم والأنشطة البحرية والأعمال المصرفية(عبد القادر ،2010، ص 32).

وفي عام 2012م أعلنت إيران عن استعدادها لمعاودة المفاوضات، فعقد اتفاق جنيف عام 2013م، وخلق أجواء من الثقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة التي لابد من توضيحها أن أمريكا بدت راضية لما تقوم به إيران عام2013م، وخاصة أن أمريكا كانت تعاني من أزمة الخسائر أثناء حرب أفغانستان والعراق عام وفي عام 2012م أعلنت إيران عن استعدادها لمعاودة المفاوضات، واهم ما جاء في اتفاقية جنيف ما يلي (الأسلمي والسعدي،2022، ص37):

1- وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى (5%). التخلص من اليورانيوم المخصب بنسبة (20%).

2- التعهد بإيقاف العمل في مفاعل أراك بصورة مؤقتة.

5.6.4 موقف الإمارات من البرنامج النووي الإيراني:

اختلفت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الملف النووي الإيراني، أما موقف الإمارات من الملف النووي الإيراني فإنها تتفق على إن الملف النووي الإيراني يشكل خطراً على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وأيدتا بذلك الموقف الدولي الرافض للبرنامج النووي الإيراني، وأكدت أن إيران لا تمتلك أسلحة نووية من اجل مواجهة

إسرائيل والولايات المتحدة وان هدفها الحقيقي هو الدول المجاورة(البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة،2021، ص1).

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية رأي دول الخليج في الملف النووي الإيراني، فأخذت تضغط على دول الخليج من اجل مطالبة إيران وقف برنامجها النووي، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج أن البرنامج النووي الإيراني يشكل خطراً على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بينما ردت إيران على اتهام بأن الهدف من برنامجها النووي لإغراض سلمية، وأكدت على التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحسين العلاقات بين الطرفين(معهد دول الخليج العربية في واشنطن،2021، ص3).

كان رد فعل مجلس التعاون الخليجي ومن بينها الإمارات أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، حيث أبدت تجاه مغايراً للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، حيث رفضت الخيار العسكري الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على البرنامج النووي الإيراني، وهنا نعتقد أن الموقف الإماراتي ضد الخيار العسكري الأمريكي هو الصائب لما فيه من تداعيات خطيرة على دول الخليج العربي وخاصة لقربها الشديد من إيران، وقد أشار المغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن زايد إلى حرص الإمارات على تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج العربي، بالإضافة إلى أن الإمارات دعت إلى معالجة الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية الممكنة وبعيداً عن شبح الحرب، وأوضح أيضاً أن القلق الخليجي أمر مشروع(الاسلمي والسعدي،2022، ص40).

وتسعى الإمارات من خلال علاقاتها مع روسيا لاستثمار الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية المتنامية بين طهران وموسكو إلى تشجيع روسيا على أن تقوم بدور مهم في الضغط على إيران لتقليل دورها الداعم لعدم الاستقرار في المنطقة، ويجب أن ينظر أيضا إلى تطوير العلاقات الإماراتية بروسيا في ظل سعي الإمارات إلى اسماع موسكو صوتها وصوت دول الخليج الأخرى فيما يتعلق في المفاوضات فيينا النووية، التي وصلت إلى مراحلها الاخيرة وربما تنتهي إلى توقيع أو تجديد الاتفاق النووي الإيراني بعبارة واحدة فإن المتغير الإيراني مهم للغاية في تفسير تنامي الشراكه

الإماراتية الروسية والحقيقة أن الدولتين لديهم مصلحة مشتركة في هذه الشراكة (الدسوقي،2022).

6.6.4 موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني:

إن وجود مجالات متعددة للتعاون والتنسيق يعطي لعلاقة روسيا بإيران سمة ستراتيجية، وهذا ما يجعل روسيا تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية في مجال امتلاك القدرة النووية، لا سيما إنها ترى: إن إيران لا تعادي، ولا تهدد جيرانها، ولديها نظام سياسي مستقر وثابت، لذلك فقد وافقت روسيا ودعمت موقف إيران في قضية ملفها النووي السلمي، ورفضت فرض عقوبات عليها بهدف عزلها ومنعها من تطوير هذا البرنامج ساعدها في ذلك، مهارة القيادة الإيرانية في إدارة معركتها الدبلوماسية لهذا الملف، وصمودها بقوة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بوجه ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مهاجمتها حتى الآن، وهذا ما أظهر إن الموقف الروسي يتغذى من الموقف الإيراني، والعكس صحيح، ولكنه لا يصل إلى حد قبول روسيا أن ترى جارتها تملك أسلحة نووية، ومن هنا اقترحت روسيا تأسيس مركز إيراني – روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية في محاولة لنزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، ومهما يكن من أمر مبادلة المواقف تلك، إلا أن أهمية العلاقات الروسية – الإيرانية تعود إلى عاملين رئيسين(علو،2007، ص18):

الأول: التعاون الثنائي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، ومساهمة روسيا في بناء مفاعلات إيران النووية.

الثاني: استثمار ثروات بحر قزوين، وعد هذا البحر مغلقاً ومحصوراً بالدول المطلة عليه، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية حوله.

كما تنبع أهمية الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية من عاملين رئيسين، هما(التقرير الاستراتيجي العربي، 2006، ص3):

أولا: الثقة التي تربط بين إيران وروسيا، والتي تستند إلى ميراث من التفاهم الاستراتيجي والاتفاق على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية، وذلك

على عكس أجواء التوتر والشكوك المتبادلة التي أطبقت على العلاقات بين إيران والغرب.

ثانياً: تحظى المفاوضات الإيرانية – الروسية بتأييد ودعم واضحين من بعض القوى الدولية الفاعلة: كـ(الصين)، والتي أرسلت وفداً إلى طهران للتنسيق مع الوفد الروسي من أجل إقناع إيران بالموافقة على المبادرة الروسية.

ويمثل الدور الروسي في أزمة إيران الإيرانية أحد الأدوار القليلة التي تميزت بالفاعلية والديناميكية بالتعامل مع القضايا الرئيسية التي تم إثارتها على الساحة الدولية، وهذا لا ينفي أنّ دور روسيا انطلق بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، حيث انطلق موقف روسيا من تهديدات الأزمة لمصالحها السياسية والاقتصادية والحيوية، الأمر الذي دفع بها نحو القيام بمجموعة خطوات من أجل المحافظة على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة وعندما عمدت أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي الاتجاه نحو إعداد مشروع قرار يعمد على فرض عقوبات دولية على إيران؛ نتيجة امتناعها الأخيرة عن وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تم استصدار قرارات بشأنها من قبل مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الدولية ومجلس الأمن، لقي هذا المشروع معارضة من قبل روسيا، بالأخص فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين تتلخصان فيما يلي (محمود، 2007، 57):

الأول: رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، إذ أن روسيا تصر على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما لتشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف أنشطتها المثيرة للشكوك، ولإزالة الغموض بشأن مختلف جوانب البرنامج النووي الخفية، والتي تؤدي إلى تساؤلات عديدة بشأنها ضمن التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبشأن إيران. ووفق المفهوم الروسي، تنظر روسيا إلى العقوبات بأنها من الممكن أن تمثل دافعاً لإيران لإظهارها للمزيد من التشدد، وقيامها بإجراءات مضادة لتلك العقوبات.

الثاني: رفض روسيا لمضمون المشروع من فرض حظر شامل على برنامج إيران النووي بصورة كاملة، وإصرارها على أن اقتصار الحظر على الأنشطة النووية التي

تثير الريبة فقط، وبالأخص المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وانطلق موقف روسيا من أثر نوعية العقوبات هذه على تعاونها النووي مع إيران.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

جاءت خاتمة الدِّراسة كبيان للنتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت العلاقات الإماراتية الروسية(م2015-2022م). وقد أظهرت الدِّراسة طبيعة السياسة الخارجية الإماراتية والروسية والعلاقات الإماراتية الروسية ومجالات التعاون المتطور.

وبينت الدِّراسة محددات العلاقات الإماراتية الروسية الداخلية والتي تمثلت بالمتغيرات الجغرافية والاقتصادية والسكانية والسياسية والعسكرية، إضافة إلى المحددات الخارجية والتي تتمثل في المحدد الاقليمي والدولي، كذلك خلصت الدِّراسة إلى بيان حدود التقارب والتعاون في العلاقات الإماراتية والروسية الذي يتمثل في التعاون السياسي من خلال تبادل الزيارات وتوثيق العلاقات الاقتصادية من خلال بيان حجم التبادل التحاري والاستثمارات، خاصة في القطاعات النفطية والصناعية والعسكرية والثافية والسياحية، وأخيرا تناولت الدِّراسة مواقف البلدين من القضايا والمستجدات الدولية الراهنة كالازمة الاوكرانية والبرنامج النووي الإيراني.

ثانيا: النتائج

وفقا لما تقدم من معطيات للدِّراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- شهدت العلاقات الإماراتية الروسية خلال الحقبة من 2015م -2022م مراحل مهمة من تطور وتحسن في علاقتهما، وكان لأثر المحددات والمتغيرات الإقليمية والدولية السبب الرئيس في تطورها، سعيا نحو بناء مصالح مشتركة، تهدف إلى وجود سياسي فاعل على الساحة الدولية، إضافة لاستقرار البلدين داخليا.

2-أكدت الدِّراسة أن العلاقات الإماراتية الروسية علاقات تستند على لغة المصالح، التي تخلق حالة التقارب والتباعد بين البلدين.

3-تعد السياسة الخارجية الإماراتية أكثر توافقاً وانسجاما مع قضاياها، وتقاربا مع أشقائها العرب والمسلمين، بالإضافة لانسجامها مع النظام العالمي القائم على خلق نسيج من الأمن والاستقرار الدوليين، وتوفير كافة القدرات والإمكانيات لخلق مجتمع دولي آمن من أي اضطرابات أو كوارث أو أزمات آنية أو محتملة.

4-اسهمت المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الإماراتية في الارتقاء بأدائها على مستوى العلاقات الدولية، والحفاظ على مكانة الدولة وهيبتها في مقدمة دول العالم في التنمية والتطور، وأخذ مكانة متقدمة في ظل التنافس العالمي على مستوى السياسات الخارجية للدول ومدى تأثيرها في النظام العالمي.

5-اعتماد السياسة الروسية على مبدأ تعدد وتنوع الشركاء التجاريين في المنطقة، مما ساعدها على بناء شبكة مصالح معقدة، استطاعت من خلالها حماية علاقاتها الإقتصادية مع الدول، ومن بينها الإمارات من التناقضات والتوترات السياسية.

6-يُعد الجانب الاقتصادي والعسكري من أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، حيث أن تطور الاقتصاد الروسي كان أساس النهضة، والعودة الروسية إلى مصاف الدول المتقدمة، كما أنه ساعد على تجديد الترسانة العسكرية الروسية التي تعد رمز قوة هذه الدولة منذ أيام الاتحاد السوفيتي.

ثالثا: التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج الدِّراسة، فقد أمكن وضع التوصيات المناسبة لذلك، والتي تمثلت بالآتي:

1- ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين، وذلك لأهمية كل منهما للآخر في الجوانب الإستراتيجية ومنها (العامل الجغرافي، والاقتصادي، والأمني).

2- العمل على تحقيق التوازن لكل من الامارات وروسيا في التطلعات السياسية والفكر الاستراتيجي والأيدلوجي في تعاملهما مع بعضهما، وفي إطار من المصالح المتبادلة التي تحقق النفع لكلا الدولتين.

3- ضرورة استمرار السياسة الخارجية الإماراتية بالعمل بمبدأ التوافق والانسجام مع قضاياها، وتقاربها مع أشقائها العرب والمسلمين، بالإضافة لانسجامها مع النظام العالمي القائم على خلق نسيج من الأمن والاستقرار الدوليين.

4- ضرورية لاهتمام كلا الدولتين بالجوانب الاقتصادية والإستراتيجية لفاعلية كل منهما في المجتمع الدولي.

5- ضرورة استفادة الامارات من سياسة روسيا الخارجية في تنوع الشركاء الدوليين بما يحقق المصالح الخاصة للامارات.

6- ضرورة أن تتبع هذه الدِّراسة، دراسات أكاديمية أخرى أكثر عمقاً للحديث عن أهمية ودور كلا البلدين في النظام الدولي، والآفاق المستقبلية لوجودهما في النظام الدولي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1-القوانين والدساتير:

دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملاً تعديلاته لغاية عام2009، والمعمول به حتى عام 2022.

2- الكتب

أبو الرب، جمال.(2017). **صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية ومفاهيمية.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

إبيش، حسين.(2017). **الإمارات العربية المتحدة: استراتيجية الأمن القومي الناهضة،** واشنطن: معهد دول الخليج العربية في واشنطن.

أسعيد، محمد توهيل.(2005). **مجتمع الإمارات الاصالة والمعاصرة.** دبي: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الاشعل، عبدالله.(1983). **الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.** الرياض.

بريجنسكي، زبغنيو.(2000). **رقعة الشطرنج الكبرى.** ترجمة: أمل شرقي، عمان: دار الاهلية للنشر والتوزيع.

الجابر، سلطان. (2016). **الإمارات العربية المتحدة.** الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني للإعلام.

جوف، ادمون.(2002). **علاقات دولية.** ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية.

حارب، عبد الرحمن. (1999). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.

حتي، ناصيف يوسف. (1985). **النظرية في العلاقات الدولية،** بيروت: دار الكتاب العربي.

حداد، ريمون.(2008). **العلاقات الدولية.** بيروت: دار الحقيقة للنشر.

حقي، سعد. (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**. بغداد: دار وائل للنشر.
حقي، سعد.(2017). **مفهوم العلاقات الدولية**. الموسوعة الاسلامية 11، مصر.
خلف، محمود.(1997). **مدخل إلى العلاقات الدولية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
دالتون، ميليسا وشاه، حجاب.(2021). **تطور التعاون العسكري والأمني الخارجي الإماراتي:الطرق نحو الاحتراف العسكري**، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط.
الدوري، عدنان طه.(1992). **العلاقات الدولية المعاصرة**. بيروت: دار النسيم والشركة العالمية.
ربيع، حامد. (1998). نظرية السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
رو، وليم.(2003). **ملامح الدبلوماسية والسياسة الدافعية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، أبو ظبي: مركز أبو ظبي للدّراسات والبحوث الاستراتيجية.
سبيتان، ذياب.(2011) **قضايا عالمية معاصرة**. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
سعيد، أحمد.(2008). **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003**، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
شمامة، خير الدين.(2009). **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**. الجزائر: دار قرطبة.
الشيخ، نورهان.(2006). **روسيا والعالم الاسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
الشيخ، نورهان.(2014). **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**. بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات والسياسات.
الشيخ، نورهان.(2017). **الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط حدود وملامح التغيير**". بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات والسياسات.
شيفتسوفا، ديفد.(2006). **روسيا بوتين**. لبنان: الدار العربية للعلوم.
العابد، إبراهيم.(2004)، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، لندن: شركة ترايدنت بريس ليمتد للطباعة والنشر.

عباس، أحمد.(1996). **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، القاهرة: مكتبة عين شمس.

عبد الحميد، عاطف معتمد .(2009). **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون.

عبيد، نايف.(2004). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع.

العقابي، علي.(1996). **العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات**. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

علاوي، ستار.(2009). **البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الاقليمية والدولية**. بغداد: بيت الحكمة.

العلي، علي.(2017). **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

غريفتش، مارتن واوكالاهان. ميري(2008). **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة مركز ابحاث الخليج، الإمارات.

غوربانوف رسلان ومحدوف، رينات (2012). "المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية"، **مركز الجزيرة للدّراسات، قطر**، أكتوبر.

غويبة سمير.(2001). **الإمارات أول تجربة وحدوية في الوطن العربي**. أبو ظبي: دار بن دسمال للنشر والتوزيع.

الكتبي، سالم. (2014)، **دولة الإمارات العربية المتحدة والقضية الفلسطينية: دراسة تاريخية**، أبو ظبي: دار مداد للدّراسات والبحوث والطباعة والنشر.

مانكوف جيفري،(2010). "أمن الطاقة الروسية"، دراسات عالمية، **مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة** (89).

مقلد، اسماعيل صبري.(2006). **العلاقات السياسية الدولية**. مصر.

منذر، محمد.(2002). **مبادئ في العلاقات الدولية**. بيروت: المؤسسة الجامعية.

ميرل، مارسيل.(1989). **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، بيروت: دار المستقبل العربية.

ناؤومكين، فيتالي وآخرون.(2012). **التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية.** موسكو: التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي (فالدي).

النجار، مصطفى.(1987) **دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر.** المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية.

النعيمي، أحمد. (2009). **السياسة الخارجية،** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

وزارة الاقتصاد الإماراتية.(2020). **التقرير الاقتصادي السنوي.** الإمارات العربية المتحدة.

3. الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراة)

بوزيدي. عبد الرزاق.(2015)، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.

الجبور، بشار.(2008). **الدور الروسي في النظام العالمي الجديد200-2006.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية،الاردن.

الجبور، فلاح.(2018). **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط في عهد بوتن(2012-2018) (سوريا دراسة حالة).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

الجسمي، خليل.(2013). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الحمايدة، منار.(2015). **أثر الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الامريكية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

دنفر، صفية.(2019). **انعكاسات الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية (2013-2018).** رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

الزوبعي، سفيان.(2009). **التحولات في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد 1990-2008.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

ساعو، وليدة.(2014). **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية (دراسة حالة سوريا)**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محد خضير (بسكرة)، الجزائر.

سعيد، أحمد (2007). **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990 – 2003)**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

الشحي، راشد.(2019). "**أثر المتغيرات الاقليمية على السلوك الخارجي لدولة الإمارات العربية(2010–2019)**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

الشيحان، أحمد.(2019). **الدور الروسي في الازمة الاوكرانية واثرها على مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي (2014–2017)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

العلايا، علاء. (2009). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 –2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الغويري، عبدالله.(2019). **أثر الازمة الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية(2013–2017)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

مسعود، سهام (2013). **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر.

المنصوري، إبراهيم (2015). **موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بيروت العربية، لبنان.

الهاشمي، أميرة (2019)، **بروز دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة عالمية ناعمة: الاستراتيجيات والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

4. الأبحاث المنشورة والمجلات العلمية والندوات

الاسلمي، السيد والسعدي، دلال.(2022). البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة دراسات للعلوم الانسانية،** 49(3)،30-46

الامارة، مضر لمى،(2009). "التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة الروسية على السياسة الدولية داخليا وخارجيا، **المجلة السياسية والدولية** بغداد، (11)، 85-110.

بوفوف، ف.(2008). العلاقات الروسية- العربية: الشراكة في زمن الاقوياء. مجلة شؤون الشرق الاوسط. **مركز الدراسات الاستراتيجية.** (128)، 30-37.

الجرباوي، علي حبش، لورد .(2019). النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية،" مجلة **سياسات عربية،** (38)، 30-47.

حسن، عماد جاسم. (2013). العلاقات البحرينية الإماراتية 1971- 1981. **مجلة الوثيقة البحرينية.** (64).

حسين، محد، وعبد المجيد، لبنى (2017)، هياكل صنع السياسة الخارجية الإماراتية، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو،** 5 (4)، 248-265.

دياب، أحمد.(2007). التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، **مجلة السياسة الدولية،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام العدد (170) 131-157.

دياب، أحمد.(2012)عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، **مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة،** 47(188). 102-124.

الراوي، عبد العزيز مهدي.(2011). توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. **مجلة دراسات دولية،** (35)، 48-62.

سعيد، ابراهيم.(2016). العلاقات العربية الروسية: جذور وآفاق. **مجلة الفكر السياسي.** (60)، ص11-46.

سلامة، معتز.(2016). مستقبل العلاقات العربية الروسية. **مجلة السياسة الدولية،** (203)، ص134-137.

الشامسي، محد (2020). تعظيم القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 17 (2)، 1-34.

شنشول، نسرين رياض.(2019). الابعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الروسية – الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)". **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** ، 12 (41)، 209-240.

الشيخ نورهان.(2014)."روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية"، **الايام ، العدد 6712** ،**السنة التاسعة عشرة، فلسطين**، 15 سبتمبر.

الشيخ، نورهان.(2007). السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور. **مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.** القاهرة، (129)، 82-98.

الشيخ، نورهان.(2009). الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية. مجلة البحوث والدراسات العربية. **معهد البحوث والدراسات العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، (50)، 219-259.

الشيخ، نورهان.(2010). محددات العلاقات الروسية العربية وافاقها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. **مجلة دراسات شرق اوسطية. مركز دراسات الشرق الاوسط.** الاردن.(53)، 57-74.

الشيخ، نورهان.(2013) ابعاد الموقف الروسي من الثورة السورية. **مجلة البيان**، (10)، 251-269.

الشيخ، نورهان.(2021). مستقبل العلاقات الخليجية – الروسية: تجاوز التحديات قطار التعاون الخليجي – الروسي انطلق ومتقدم بثبات وسيناريوهان للتحديات. **مجلة اراء حول الخليج**، (163)، ص127-131.

الصادق، عادل عبد الصادق.(2007). روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (170)، 158-174.

عبدالقادر، اشرف عبدالعزيز.(2010). **الولايات الامتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي: الحالة الايرانية(2001-2009)**. مركز الإمارات للدّراسات والبحوث. أبو ظبي.

العذاري، تغريد رامز هاشم، (2013)، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله: دراسة جيوبوليتيكية، **مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل**، (12)، 205-231 .

عزيز، جورجينا.(2016). **تداعيات الازمة الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية(2013-2015)**. المركز الديمقراطي العربي.

علو، أحمد.(2007). السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية. **مجلة الجيش وزارة الدفاع اللبنانية**. لبنان.

العياصرة، إسلام (2019)، محددات السياسة الخارجية، **المجلة العربية للنشر العلمي**، 1 (9)، ص ص: 1 – 14.

فضلي، نادية (2016). النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة دراسات دولية**، 1 (59)، 51 – 94.

لوتاه، مريم سلطان.(2019). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي. **مجلة شؤون اجتماعية**. 36(144)، 51-83.

محمود، أحمد.(2007). الدور الروسي في الازمة النووية الايرانية، **مجلة ملف الاهرام الاستراتيجي**، (145)، 41-65.

مراد، نسرين عبدالرحمن.(1999). العلاقات الدولية والاقليمية للامارت. **مجلة شؤن عامة ابو ظبي**، (2)، 26-45.

مغاوري، علي شلبي.(2007). الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (170)، 26-51.

نصار، وليم .(2008). روسيا كقوة كبرى، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت،(20)، 3-25.

النعيمي، أحمد نوري.(2011). مشروع البرنامج النووي الإيراني. **مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد.**(42)، 31- 57.

هلال، رضا (2021) السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** 22(3) 165- 201

5. المواقع الالكترونية والمقابلات

أبو حسن، فداء.(2021). **معلومات عن روسيا. موقع موضوع،** تاريخ الوصول https://mawdoo3.com:2022/10/8

اقدر(2020). برعاية محمد بن زايد.. انطلاق قمة أقدر العالمية في موسكو 29 أغسطس، موقع اقدر، تاريخ الوصول: 2022/4/6 https://aqdar.ae

اندبندنت عربية(2019). **1.3 مليار دولار حجم الاتفاقيات الموقعة بين روسيا والإمارات،** موقع اندبندنت عربية، تاريخ الوصول: 2022/6/3 https://www.independentarabia.com/node/64136

انفوجرافيك (2022). **أعلى احتياطيات الغاز الطبيعي حسب الدولة 2022.** موقع انفوجرافيك ، تاريخ الوصول: 2022/10/8 https://arabgraphia.net

البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة. (2021). الإمارات تؤكد سياساتها الثابتة إزاء قضايا عدم الانتشار بما بتطابق مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تاريخ الوصول: 2022/2/5. https://www.un.int/uae/ar/news

بكري، عفراء.(2021). المنهج الوصفي التحليلي للبحث. **موقع سطور**، 17 أيار. الاردن.

بهجت، إيناس (2020)، **الاقتصاد الإماراتي في عيون المؤسسات الدولية خلال2020 وتوقعات 2021،** موقع مباشر، تاريخ الوصول: 19/5/2022 https://al-ain.com/article/uae-

البيان1. (2021). إطار جديد للتعاون بين الإمارات وروسيا يشمل 12 قطاعاً. موقع البيان ، تاريخ الوصول: 19/5/2022

https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-11-17-5
1.4299825

البيان2. (2022). **بوتين يشكر محمد بن زايد على الوساطة بشأن أوكرانيا**. موقع البيان، تاريخ الوصول:
14/10/2022 https://www.albayan.ae/uae/news/1.4537099

البيان3. (2018). **الإمارات وروسيا توقعان اتفاقية لإرسال أول رائد فضاء إماراتي إلى الفضاء**، موقع البيان، تاريخ الوصول:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-5/9/2021
reports/2018-06-21-1.3296947

البيان4. (2021). **الشارقة ضيف شرف موسكو الدولي للكتاب**. موقع البيان، تاريخ الوصول:
https://www.albayan.ae/five-senses/culture/2019-04-2022/5/7
15-1.3535988

حداد، سلمى.(2022). **ما أبرز أسباب امتناع الإمارات عن التصويت بمجلس الأمن لصالح إدانة روسيا؟**. مجلة الخليج اونلاين. تاريخ الوصول:
2022/3/4https://alkhaleejonline.net/

حميد، سليم. (2022). **حرب أوكرانيا وموقف الإمارات. موقع 24 الاخباري**. تاريخ الوصول 2022/9/6: https://24.ae/article/710922

الحيدان، حمد.(2019)، **بدائل مضيق هرمز وعواقب إغلاقه**، منشورات ودراسات قناة العربية.

درع الوطن1. (2021). **ملف الإمارات وروسيا...رؤى متقاربة ومصالح استراتيجية متنامية، موقع درع الوطن، تاريخ الوصول:**
2022/6/4http://nationshield.ae/index.php/home/details/files

درع الوطن2. (2022). **موقف دولة الإمارات تجاه أزمة أوكرانيا:** الأبعاد والمرتكزات والثوابت، موقع درع الوطن، تاريخ الوصول: 2022/4/18 http://nationshield.ae/index.php/home/details/files

الدسوقي، أيمن .(2022). **مقابلة شخصية للباحث مع أستاذ العلاقات الدولية في كية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة،** والباحث الرئيسي في مركز تريندز للبحوث والاستشارات في أبو ظبي "الدكتور أيمن الدسوقي" حول العلاقات الاماراتية الروسية للفترة 2015م – 2022م.

الرؤية(2021). **الإمارات وروسيا.. شراكة في المصالح وتعاون في تحييد الصراعات،** موقع الرؤية، تاريخ الوصول: 2022/6/25 https://www.alroeya.com/60-63/2254849

الشرق الاوسط (2018). **روسيا والإمارات تطلقان «شراكة استراتيجية»** لتعزيز العلاقات، موقع الشرق الاوسط، تاريخ الوصول: 2022/3/8https://aawsat.com/home/article/1287421

صحيفة العرب.(2022). **لماذا يتعثر الاتفاق النووي الإيراني،** موقع صحيفة العرب، تاريخ الوصول:2022/4/6، https://alarab.co.uk

عدن (2019). **الإمارات وروسيا.. إطلاق شراكة المستقبل،موقع عدن،** تاريخ الوصول: 2022/5/26https://www.aden-tm.net/news/102508

العين الاخبارية1. (2021) **محمد بن زايد وبوتين يشهدان توقيع اتفاقيات مشتركة،** موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول: .2022/5/28https://al-ain.com/article/mohammed-bin-zayed-putin

العين الاخبارية2. (2019). **6اتفاقيات بين مبادلة الإماراتية وصندوق روسيا السيادي، موقع العين الاخبارية،** تاريخ الوصول: https://al-ain.com/article/cooperation-between-mubadala-and-russia-fund2022/5/12

العين الاخبارية3. (2019). 10 **مليارات دولار استثمارات إماراتية متوقعة في الاقتصاد الروسي**، موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول: https://al-ain.com/article/uae-investments-russian-10-billion2022/4/18

العين الاخبارية4. (2021). **الإمارات وروسيا.. إطلاق شراكة المستقبل**، موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول:2022/6/9 https://al-ain.com/article/the-united-arab-emirates-russia

العين الاخبارية5. (2019). **الإمارات وروسيا.. اتفاقيات تدعم التعاون العسكري**، موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول:2022/4/14 https://al-ain.com/article/uae-russia-military-cooperation

العين الاخبارية6. (2019). **العلاقات الإماراتية الروسية**.. رؤية مشتركة نحو مكافحة الإرهاب، موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول:2022/4/22 https://al-ain.com/article/uae-russia-relations-terrorism

العين الاخبارية7. (2019). 727 **روسياً درسوا في دار زايد للثقافة الإسلامية بالإمارات**، موقع العين الاخبارية، تاريخ الوصول:2022/6/15 https://al-ain.com/article/zayed-house-islamic-culture-russia-uae

كيربي، بول.(2022). **روسيا وأوكرانيا**: ماذا يريد بوتين وهل ستنتهي روسيا حربها؟. BBC NEWS.

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2020)، **بيانات متعلقة بالسكان والتعليم والصحة والأحوال المدنية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية**، موقع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تاريخ الوصول:2022/3/23 -26-1.1030385

مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية. (2019). **الإمارات وروسيا** .. افاق واعدة لعلاقات ثنائية، موقع مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، تاريخ الوصول:

2022/3/14https://www.ecssr.ae/reports_analysis

المركز الخليجي للتفكير.(2022). **الإمارات والحرب الروسية الأوكرانية... الدوافع والتداعيات. موقع المركز الخليجي للتفكير**، تاريخ الوصول: 3/9/ 2022 https://www.gulfthinking.com/posts/237/alamarat-oalhrb-alrosy-alaokrany-aldoafaa-oaltdaaayat

مركز الشرق الاوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية.(2022). **تقرير خاص: الإمارات واعادة التموقع في العالم:** توازن التحالفات ومصالح الخليج أولاً، موقع مركز الشرق الاوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية تاريخ الوصول:

2022/5/16 https://www.menaccenter.com/2022/03/17

معهد دول الخليج العربية في واشنطن(2021). **الدبلوماسية مع إيران:** الفرص والمخاطر للإمارات، موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن تاريخ الوصول: 2022/5/22 https://agsiw.org/ar/diplomacy-with-iran-opportunities-and-risks-for-the-uae-arabic/

وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية1 (2022) **العلاقات الثنائية**، موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية، تاريخ الوصول:

2022/4/18 https://www.mofaic.gov.ae/ar-AE/Missions/Moscow/UAE-Relationships/Bilateral-Relationship

وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية2. (2019). **دولة الإمارات وروسيا**.. شراكة استراتيجية ورؤى متقاربة، موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية، تاريخ الوصول: 2022/4/18 https://www.mofaic.gov.ae/ar-AE/MediaHub/News/years .

الوطن1. (2019). السفير الروسي: **آفاق واسعة للتعاون بين الإمارات وروسيا في مختلف المجالات**، موقع الوطن، تاريخ الوصول: 2022/5/12 https://alwatan.ae/?p=535314/

الوطن2. (2019). **مبادلة والصندوق الروسي للاستثمار المباشر يعلنان عن 6 اتفاقيات جديدة للتعاون، موقع الوطن**، تاريخ الوصول: 2022/5/23 https://alwatan.ae/?p=532236

وكالة أنباء الإمارات وآم1. (2019). 14.1 **مليار دولار التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات وروسيا خلال 5 سنوات موقع وكالة أنباء الإمارات وآم**، تاريخ الوصول: https://www.wam.ae/ar/details/1395302794256.2022/6/12

وكالة أنباء الإمارات وآم2. (2021).**الإمارات وروسيا توقعان "إعلان نوايا" للنهوض بقطاع الطاقة والتنمية المستدامة وتشكيل فريق عمل في مجال الهيدروجين**. موقع وكالة أنباء الإمارات وآم، تاريخ الوصول: https://wam.ae/ar/details/1395302993309.17/03/2017

وكالة أنباء الإمارات وآم3. (2017). **بحضور محمد بن زايد ..الإمارات وروسيا توقعان اتفاقية تعاون في قطاع الصناعات العسكرية**، موقع وكالة أنباء الإمارات وآم، تاريخ الوصول: http://wam.ae/ar/details/1395302598853.2022/3/12

وكالة أنباء الإمارات وآم4. (2019). **فعاليات الأسبوع الإماراتي الروسي. موقع وكالة أنباء الإمارات وآم**، تاريخ الوصول: https://wam.ae/ar/details/139530279463.2/24/2202

RTنيوز. (2017). **الإمارات تضع يدها بيد روسيا في سلاح الجو، موقع RT نيوز، تاريخ الوصول** :https://arabic.rt.com/russia/864382.2022/2/22

ثانيا: المراجع الأجنبية

Borshchevskaya. Anna. *and* Gordon. Philip (2016) Putin's Middle East Policy: **Causes and Consequences Washington institute.** *www.washingtoninstitute.org.*

Donnelly, Jack. (2000), **Realism and International Relations, Cambridge University Press, London.**

Jeremy M. Sharp,(2022) U.S. **Foreign Aid to Israel, RL33222, fas,** February 18, 2022 ,https//:sgp.fas.org/crs/mideast/RL33222.pdf

Karl P. Mueller, Becca Wasser, Jeffrey Martini, Stephen Watts (2017) U.S. **Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army, researh, RAND Corporation, USA.**

Oliker Olga and Other,(2009). Russian foreign policy: **sources and implications (New York: RND corporation.**

Russian geography –**Regions of russia ,23/5/2022,in:** http://www.rusemb.org.uk/russiageography.

Salisbury, Peter (2020). **Risk diversification and the United Arab Emirates' foreign policy. Middle East and North Africa Programe, The Royal Institute of International Affairs, London.**

Sherwood, Leah (2016). **The GCC States' foreign and security policies after the spring: Small States and Risk Diversification Strategies :(A Decade of UAE Foreign Policy), Abu Dhabi, UAE: Institute for International and Civil Security.**

المعلومات الشخصية

الاسم: فيصل محمود خليفة الدرعي

التخصص: العلاقات الدولية

الكلية: العلوم السياسية

هاتف: 971551036666